إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية- دراسة تحليلية مقارنة"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

وأنه خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	bashar j dagga	بشار جميل أبو دقه	**اسم الطالب:**
Date:	25-06-2016	15 شوال، 1437 هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى
تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية
غزة – فلسطين

تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية- دراسة تحليلية مقارنة

The governmental experience of the Tunisian Ennahdha party and the Egyptian freedom and justice party –an analytical comparative study

اعداد الطالب

بشار جميل عوده أبو دقه

اشراف الأستاذ الدكتور

عبد الناصر محمد سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **بشار جميل عودة أبو دقة**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية – دراسة تحليلية مقارنة"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 20 رمضان 1437 هـ، الموافق 2016/06/25م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مشرفاً ورئيساً	
د. سامي يوسف أحمد	مناقشاً خارجياً	
د. أحمد جواد الوادية	مناقشاً داخلياً	

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

(٨٨، هود)

الإهداء

أُهدي هذه الدراسة المتواضعة إلى الذين أدَّخرُ لهم كل مودة وحب وتقدير ..

إلى والديَّ الكريمين .. حفظهما الله الذين مهدو لي طريق العلم.

زوجتي وابنائي .. حفظهما الله الذين ساندوني في السراء والضراء.

إلى إخواني وأخواتي.. رعاهم المولى.

إلى الشهداء .. الأكرم منا جميعاً.

إلى الذين أحببتهم وأحبوني وساندوني(أصدقائي وزملائي)

آمِلاً من الله أنْ أكون قد نقلت إليهم جزءاً بسيطاً مما أَكنُّ لهم.

شكر وتقدير

الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل.
وأتقدَّم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور القدير/ **عبد الناصر سرور**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد مميز متواصل، ومتابعة مستمرة، وتوجيه حكيم ومتخصص، وكان له الدور الرئيس في إنجاز هذه الدراسة، فجزاه الله خير الجزاء.
وأتقدم بجزيل الشكر الى الدكتور **احمد جواد الوادية** والذي قدم لي العون والمساعدة، والذي تفضل ووافق على أن يكون مناقشاً داخلياً لي، وكذلك الدكتور **سامي يوسف أحمد** المناقش الخارجي، لما قدمه لي من نصائح غالية وأخرج هذه الدراسة بهذا المخرج.
وأشكر الدكتور **خالد أبو شعبان** والذي كان لتوجيهاته في جلسة السمنار الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة بهذه الهيئة.
وكذلك **الأستاذ/ محمد مصطفى أبو مصطفى**، الذي زودني بنصائحه اللازمة للدراسة، وكان له الدور الرئيس في إنجاز هذه الدراسة، فجزاه الله كل الخير.
كما أتقدَّم بالشكر الجزيل إلى **الأستاذ/ علاء أبو عنزه**، والذي تكرم بوقته الثمين وقام بالتدقيق اللغوي للدراسة.
بالإضافة إلى **الأستاذة/ وديان فايز أبو دقه** و**الأستاذ/ باسم يوسف أبو دقة**، مترجمي اللغة الإنجليزية.
وكذلك الدكتور **حسن السعدوني** الذي قدم نصائحه أثناء جلسة مناقشة النتائج والتوصيات.
ولا يفوتني أنْ أتقدم بجزيل الشكر إلى أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، التي حصلتُ على درجة الماجستير منها.
وإلى كل الأحباب والأصدقاء الذين ساعدوني في إنجاز هذه الرسالة.

الطالب

بشار جميل ابو دقه

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية في دراسة تحليلية مقارنة وذلك من خلال تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري، إضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري، كما هدفت إلى تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حركة النهضة التونسية، وبيان العوامل المؤثرة في تراجع حركة النهضة التونسية خلال الانتخابات التونسية، ومن ثم تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، حيث اتفقت كلا التجربتين من حيث الهدف وهو تنفيذ أجندتها السياسية من خلال الوصول إلى السلطة ، كما اتفقت من حيث الايدلوجية الفكرية المنبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى أن كلاهما تولى الحكم بعد "ثورات الربيع العربي"، من خلال التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات وفقاً لإرادة الشعب، في حين كان الاختلاف بين تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري، وتجربة حكم حركة النهضة التونسية ، نجد أن الأول تأسس بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١١ م، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، في حين تأسس الثاني عام ١٩٧٢م، كما أن حزب الحرية والعدالة شارك في انتخابات الرئاسة المصرية بتاريخ ٧ ابريل ٢٠١٢، بينما حركة النهضة التونسية رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى أن المصري يرفض القبول بالتعددية السياسية إلا أن التونسي شارك في حكومة الترويكا بعد الانتخابات، وأخيراً نجد أن تجربة حكم حزب الحرية والعدالة ختمت بعزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي من قبل المحكمة الدستورية العليا في مصر ، في حين نجد أن حركة النهضة التونسية قد استجابت للتغيرات والتحديات التي فرضتها عليها الثورة المضادة للتنازل عن الحكم وتنسحب من الحكم تكتيكيًا، وتسجل تراجعاً في انتخابات ٢٠١٤ فتكون لها مشاركة محدودة في حكومة التوافق الوطني والتي يقودها "الحبيب الصيد".

وتأتي أهمية الدراسة بأنها من الدارسات القليلة (على حد علم الباحث) التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر، وبتلك المنهجية، وبذلك الشمول، خصوصاً فيما يتعلق بإجراء مقارنة بين متغيرات أنماط الأداء السياسي لحزبين سياسيين من ذات البوتقة الايدلوجية الواحدة.

لقد اعتمد الباحث على التكامل المنهجي، إذ استخدم المنهج السياسي المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج السلوك السياسي ، ليصل الباحث إلى النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة.

وتوصل الباحث إلى عدد من **النتائج**، أبرزها أنه يتضح من ثورات الربيع العربي أن الإسلاميين، لم يكونوا مؤهلين للحكم تماماً، وذلك لأسباب مختلفة، منها أنهم لم ينخرطوا في مؤسسات الدولة، ولم يتدربوا على إدارة مرافق الدولة، وكانت تلك الأسباب قهرية، ولم يتعرفوا حقيقة على أن المعارضة من خارج الحكم، تختلف عن تولي شئون وإدارة دولة لها مشاكلها الواقعية، ولها خبرتها السياسية والتي قد لا يتملّكها الاسلاميون. والإسلاميين لم يحظوا بالفرصة كاملة لإثبات النجاح أو الفشل حيث أن فترة حكمهم قصيرة، هذا الأمر جعل من الصعب على الإسلاميين أن يتحصلوا على تجربة ناجحة بسهولة في تونس أو مصر.

وخلصت الدراسة الى عدداً من **التوصيات**، منها أن يكون عمل ونشاط الأحزاب الاسلامية نابعاً من قضايا وهموم المجتمع، والقرب من الشرائح السياسية، ويجب الانتباه والتعاطي مع ما يسمى الدولة العميقة بكل حزم ووعي، وإن الثورات على رمزيتها ونبلها، إلا أنها ليست الطريق المأمول والأكيد والآمن لصيغة التقدم والحرية، وأن وعي الأنظمة والشعوب بأن التقدم يكون من خلال الاصلاح التدريجي والمشاركة السياسية لكافة الأطياف، وهي الصيغة الأفضل، وتجنب البلاد محاولة التغيير القسرية، التي قد تعصف بالأنظمة ومقدرات الشعوب.

Abstract

This study aims to evaluate political performance of the Muslim Brotherhood during the reign experience of the Egyptian freedom and justice party and Tunisian Renaissance Movement in comparative analysis through the identification of the intellectual and political ideology and practice of the Muslim Brotherhood and to evaluate the political performance of the Muslim Brotherhood during the reign of the Egyptian freedom and justice party In addition to identifying the factors that led to the termination of the reign of the Egyptian Freedom and Justice party.

The study also aims to evaluate the political performance of the Muslims Brotherhood during the reign of the Tunisian Renaissance movement and to illustrate the factors that led to the decline of the Tunisian Renaissance Movement during the Tunisian elections. Later the study aims to identify the similarities and differences between the experience of the rule of the Egyptian freedom and justice party and Tunisian Renaissance Movement. both experiments agreed in terms of the goal of receiving and implementing its political agenda through access to power and in terms of intellectual ideology emanating from the Muslim Brotherhood, adding that both came to power after the Arab spring revolutions, through the peaceful transfer of power through elections in accordance with the will of the people. While the difference between the rule of the Egyptian freedom of and Justice Party experience, and the experience of the rule of the movement of the Tunisian Renaissance, we find that the first was established on June 6, 2011 AD, after the revolution of January 25, 2011, while the second was established in 1972, and the Freedom and Justice Party participated in the Egyptian presidential election on April 7, 2012 contrary to the movement of the Tunisian Renaissance, which refused to participate in presidential elections. In addition to that, the Egyptian party refused to accept political pluralism, however, Tunisia took part in the government of the Troika after the elections. finally, we find that the experience of the rule of Freedom and Justice party sealed sack of former Egyptian President Mohamed Morsi by the Supreme Constitutional Court of Egypt, when we find that the movement of the Tunisian Renaissance had responded changes and challenges posed by the counter-revolution to waive the rule and withdraw from a tactical judgment, recorded a decline, in the elections of

2014 shall be a limited participation in the government of national consensus and led by "Habib Essid."

The importance of the study as one of the few studies (to the knowledge of the researcher) which dealt with the subject of the study directly, and that methodology, and thus inclusiveness, especially with regard to a comparison between the political performance patterns variables politicians of the two parties of the same crucible ideological one.

The researcher relied on the systematic integration, as the comparative method used political and historical approach, and descriptive and analytical approach and the methodology of political behavior, bringing the researcher to the findings and recommendations of the study.

The researcher obtained a number of results, most notably that it is clear from the Arab Spring revolutions that the Islamists, who were not qualified to fully rule, and for various reasons, including that they did not engage in state institutions, not trained to manage state facilities, albeit for compelling reasons, and did not learn the fact that the opposition from outside the government, different from the take over and manage the affairs of state with its problems realism, and her political tricks which may not imbued with the Islamists. The Islamists did not obtain a full opportunity to prove the success or failure as the short period of their rule is correct to say that it was failed by the military and the deep state.

The researcher poses a number of recommendations, including that the work and the activity of Islamic parties stems from the issues and concerns of the community, should the Islamists engage more in public life, and proximity to political slide, the friction of various political and social trends.

قائمة المحتويات

المحـــــتوى	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ث
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	ح
ملخص باللغة العربية	خ
ملخص باللغة الانجليزية	د
قائمة المحتويات	ز
الفصل الأول: منهجية الدراسة.	
أولاً: المقدمة.	٢
ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.	٤
ثالثاً: أهداف الدراسة.	٥
رابعاً: أهمية الدراسة.	٥
١. الأهمية النظرية للدراسة.	٥
٢. الأهمية التطبيقية للدراسة.	٦
خامساً: حدود الدراسة.	٦
سادساً: منهجية الدراسة.	٦
سابعاً: الدراسات السابقة.	٧
ثامناً: الفجوة البحثية.	١٢
تاسعاً: مصطلحات الدراسة.	١٥
الفصل الثاني: جماعة الإخوان المسلمين بين الفكر والممارسة.	
المبحث الأول: المحطات الرئيسية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم.	٢١
أولاً: ملامح الحياة السياسية التي مهدت لنشأة جماعة الإخوان المسلمين.	٢٢
ثانياً: جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.	٢٣
المبحث الثاني: جماعة الإخوان المسلمين الاطار الفكري والتنظيمي.	٢٨
أولاً: الأيدولوجية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين.	٢٨
ثانياً: الوسائل التي تتبعها جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق أهدافها.	٢٩
ثالثاً: الإطار التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين.	٣١

المبحث الثالث: محطات على التطورات السياسية في مصر حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.	٣٢
أولاً: الأداء السياسي للنظام السياسي المصري حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٣٢
ثانياً: ثورة ٢٥ يناير المصرية والاطاحة بنظام الرئيس محمد مبارك.	٣٤
المبحث الرابع: محطات على التطورات السياسية في تونس حتى ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.	٣٥
أولاً: النظام السياسي في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ .	٣٥
١. النظام السياسي في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.	٣٥
٢. علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسي.	٣٨
ثانياً: ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ التونسية وسقوط نظام الحكم التونسي.	٤٠
١. اندلاع الثورة التونسية وسقوط النظام يناير ٢٠١١.	٤٠
٢. موقف الجيش من الثورة.	٤٢
الفصل الثالث: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري إبان فترة الحكم.	
المبحث الأول: حزب الحرية والعدالة المصري كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط.	٤٧
أولاً: أهداف تأسيس حزب الحرية والعدالة المصري.	٤٧
ثانياً: حزب الحرية والعدالة المصري بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي.	٥١
المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري.	٥٧
١. المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري.	٥٧
٢. المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري.	٦١
٣.محطات على تقييم التجربة السياسية لحزب الحرية والعدالة المصري.	٦٨
٤.العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري.	٧٠
الفصل الرابع: الأداء السياسي لحركة النهضة التونسية إبان فترة الحكم.	
المبحث الأول: حركة النهضة التونسية كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط.	٨٢
أولاً: تأسيس حركة النهضة التونسية كأداة لتطبيق الفكر السياسي لجماعة	٨٢

الإخوان المسلمين.	
١. حركة النهضة التونسية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٦٩-٢٠١٥).	٨٣
٢. المنطلقات الفكرية لحركة النهضة التونسية.	٨٦
٣. أهداف حركة النهضة وأدواتها.	٨٧
ثانياً: حركة النهضة التونسية بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي.	٨٨
١. المشاركة السياسية في فكر حركة النهضة التونسية.	٨٩
٢. مشاركة حركة النهضة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١١.	٩٠
٣. العوامل التي أدت إلى تقدم حركة النهضة في الانتخابات التونسية.	٩٢
٤. مشاركة حركة النهضة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١٤.	٩٤
المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حركة النهضة التونسية.	٩٥
١. المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية.	٩٦
٢. المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية.	١٠١
٣. العوامل المؤثرة في تراجع حركة النهضة التونسية.	١٠٦
الخاتمة	
١. أولاً: أوجه التشابه بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.	١١٩
٢. ثانياً: أوجه الاختلاف بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.	١٢١
النتائج والتوصيات	١٢٥
قائمة المراجع	١٣٠

الفصل الأول: منهجية الدراسة:

أولاً: المقدمة:

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ثالثاً: أهداف الدراسة:

رابعاً: أهمية الدراسة:

١. الأهمية النظرية للدراسة:
٢. الأهمية التطبيقية للدراسة:

خامساً: حدود الدراسة:

سادساً: منهجية الدراسة:

سابعاً: الدراسات السابقة:
١. الدارسات الفلسطينية (المحلية):
٢. الدراسات العربية:
٣. الدارسات الأجنبية

ثامناً: الفجوة البحثية:

تاسعاً: مصطلحات الدراسة:

الفصل الأول
منهجية الدراسة

أولاً: المقدمة:

هناك دور كبير للأحزاب في العملية السياسية، لكون الأحزاب في نهاية المطاف تسعى إلى تسلم وتنفيذ أجندتها السياسية من خلال تسيير دفة القيادة (السعدي، ٢٠١٠: ٢٠)، ويؤكد هذا القول ما ينتهجه الفقه المعاصر في تعريف الحزب السياسي بأنه "هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة". (الشرقاوي، ٢٠٠٥: ١٤).

وشجعت موجة التطورات والتغيرات السياسية في الوطن العربي خلال "ثورات الربيع العربي" الأحزاب السياسية الاسلامية بشكل عام والتي تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء، و تعادي أو تعارض في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت و توانت في الامتثال إلى تعاليم الإسلام وخالفتها .(الأفندي، ٢٠٠٢: ١٣)، والأحزاب المنبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين لاسيما حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية تسعى إلى الدخول إلى ساحة العمل السياسي الديمقراطي والعملية الانتخابية بكل قوة بما تتبناه هذه الأحزاب من ايدلوجية فكرية تتسم بالوسطية تتقبل ممارسة الآليات الديمقراطية.

ولا خلاف أن حركة الإخوان المسلمين والتي ظهرت عام في ١٩٢٨ في مصر، تعتبر واحدة من أهم حركات الإسلام السياسي، المؤثرة والفاعلة في الساحة الإسلامية بل تعتبر هي الحركة الأم لغالبية التيارات الإسلامية، (ميتشل، ١٩٩٣: ٤)، والذي تدرجت منذ نشأتها قبل ثمانين عاماً معتمدةً على إيديولوجيا فكرية تتمثل في ثلاث مراحل مهمة لتحقيق أهداف الجماعة وهي مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين واختيار الانصار والأعضاء، ومرحلة التنفيذ والعمل والمشاركة، (البنا، ٢٠١١: ٦٦)، وجماعة الإخوان المسلمين نجحت في انجاز المرحلتين الأوليين بشكل واضح إذ انتشرت أفكار الجماعة خارج حدود مصر وتجاوز عدد أعضاء الجماعة وفروعها مئات الألاف في العالمين العربي والاسلامي وكذلك أوروبا وأمريكا، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت وانتهت سريعا مع سقوط الرئيس المصري السابق محمد مرسي(العنابي، ٢٠١٣: ٢).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية في دراسة تحليلية مقارنة، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بعد الإطار العام للدراسة بحيث يتناول الفصل الأول الحديث عن

جماعة الإخوان المسلمين بين الأيدولوجية الفكرية والممارسة السياسية ولقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول الحديث عن المحطات التاريخية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم، وسيتم الحديث عن تطور جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ويأتي هذا التوضيح في طيات هذا الجزء من الدارسة كونه لا يمكن معرفة البنية الايدلوجية والالية التطبيقية للأداء السياسي لأي حزب من دون معرفة البنية التكوينية التي تفرع منها هذا الحزب، ومعرفة الظروف التي كونت الإطار الفكري لقيادتها وتصوراتهم وضغوط الواقع التي تكونت فيه جماعة الإخوان المسلمين، أما المبحث الثاني تم تخصيصه للحديث عن جماعة الإخوان المسلمين من حيث الأيدولوجية الفكرية والإطار التنظيمي، كمان تم توضيح الممارسات السياسية لجماعة الاخوان المسلمين حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ضمن المبحث الثالث وبذلك يكون قد تم تكوين فكرة عامة عن الجماعة حتى تأسيس حزب الحرية والعدالة في مصر، في حين تناول الفصل الثاني عن الأداء السياسي خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري، والتي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه لبيان التطورات السياسية في مصر حتى ثورة ٢١ يناير ٢٠١١ أما المبحث الثاني فقد تناول الحديث عن حكم حزب الحرية والعدالة المصري كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط ، أما المبحث الثالث فقد تناول تقييم التجربة السياسية خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة، من التأسيس حتى الوصول إلى العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري، في حين وضح الفصل الرابع الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حركة النهضة التونسية ، وأخيراً تم بيان دراسة مقارنة بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، من حيث اوجه التشابه والاختلاف وصولاً إلى أهم النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

شهد العالم العربي منذ نهاية العام ٢٠١٠م تغييرات سياسية كبيرة ومهمة، منها الثورات التونسية والمصرية والليبية واليمنية، فيما لا زالت رحى ثورات عربية أخرى تدور، مثل الثورة السورية، ولا جدال أن هذه التغيرات شكلت منعطفاً سياسياً خطيراً بسبب التغييرات الهامة التي لحقت بالأنظمة التقليدية بل أسقطتها، وهذا ما يسمى الخروج من فترة نظم حكم شمولية، إلى مرحلة حكم إرادة الأمة وحرية الشعب، وهي مرحلة تتسم بالتغييرات السريعة وبأشكالها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وصولاً إلى التغيير السياسي (نتيل،٢٠١٤:٩٠).

وتتمحور مشكلة الدراسة الرئيسية حول تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية في دراسة تحليلية مقارنة، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما الفروق بين الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية" ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، وهي:

١. ماهي الأيدولوجية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين؟
٢. كيف يمكن تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري؟
٣. ما هي العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري؟
٤. كيف يمكن تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حركة النهضة التونسية؟
٥. ما هي العوامل المؤثرة في تراجع حركة النهضة التونسي خلال الانتخابات التونسية؟
٦. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية؟
٧. ما هي النتائج المستخلصة من تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، والتوصيات المستفادة من ذلك؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية في دراسة تحليلية مقارنة وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على الأيدولوجية الفكرية والممارسة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.
٢. تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.
٣. معرفة العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري.
٤. بيان العوامل المؤثرة في تراجع حركة النهضة التونسي خلال الانتخابات التونسية.
٥. تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً، يندرج تحت أحد فروع علم السياسة، ومما يزيد من أهمية موضوع الدراسة ما يلي:

١. الأهمية النظرية للدراسة:

أ. مساهمة علمية متواضعة في خدمة البحث العلمي ، تتجسد هذه المساهمة في إثراء المكتبات العربية بمرج يغطي مساحة بحثية حول تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية في دراسة تحليلية مقارنة.

ب. تعتبر هذه الدراسة من الدارسات القليلة (على حد علم الباحث) التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر، وبتلك المنهجية، وبذلك الشمول، خصوصاً فيما يتعلق بإجراء مقارنة بين متغيرات أنماط الأداء السياسي لحزبين سياسيين من ذات البوتقة الايدلوجية الواحدة.

ت. للدراسة أهمية أكاديمية تتمثل في أنها تقدم فائدة للباحثين المهتمين في مجال حركات الإسلام السياسي والدارسين في العلوم السياسية من خلال معرفة كافة العوامل المؤثرة على الحركات الإسلامية خلال فترة الحكم.

ث. استفادة السياسيين القائمين على الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي عامة، وفي الدول العربية خاصة من التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية خلال مرحلة الحكم.

٢. الأهمية التطبيقية للدراسة:

أ. إجراء مقارنة تحليلية بين حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية خلال فترة الحكم من حيث أوجه الشبه والاختلاف لكل تجربة.

ب. تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات المستخلصة من تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.

ت. تعالج هذه الدراسة موضوعا حيوياً يتعلق في تقيم الأداء السياسي لأهم جماعات الإسلام السياسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمر بها النظم العربية، والتي لم يستقر لها الحكم بشكل كامل، بما يمكن الاستفادة منه في حال تكررت في دول عربية أخرى.

ث. للدراسة أهمية تاريخية تتمثل في أنها تفسر العوامل والمتغيرات التي أثرت عبر فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، وانعكاسات تلك التجربة على المستوى السياسي في فترة تاريخية تشهد تحولات سياسية عميقة في الوطن العربي.

خامساً: حدود الدراسة:

١. **الحدود الزمانية:** تناولت الدراسة الفترة الواقعة بين عام ٢٠١٠م –٢٠١٤م وذلك لما وقع في تلك الفترة من تغيرات بسبب موجات الربيع العربي ووصول حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري إلى سدة الحكم.

٢. **الحدود المكانية** سيتم اقتصار الدراسة على تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في بلدين عربيين فقط تمثلت في تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.

سادساً: منهجية الدراسة:

يعتبر منهج الدراسة هو الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية، وعلى ضوء ذلك اقتضت الضرورة في هذه الدراسة، إتباع المناهج التالية:

١. **المنهج التاريخي:** ويقوم المنهج التاريخي في الدراسة على تعقّب وتتبع المراحل التاريخية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم، وبسبب صعوبة ملاحظة الأحداث الماضية بشكل مباشر في موضوع الدراسة اتجه الباحث إلى استعمال الأدوات التاريخية كالمصادر المتعلقة بالحدث والظاهرة الاجتماعية، وذلك لبيان التطورات

السياسية في مصر حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتوضيح التطورات السياسية في تونس حتى ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ "ثورة الحرية والكرامة".

٢. **المنهج الوصفي التحليلي:** يساعد في عرض وتحليل وتفسير الوقائع والمشاهد المتعلقة بموضوع الدراسة، ويتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة مثل الكتب والصحف والمجلات العلمية والدراسات السابقة وغيرها من المراجع العلمية ، والتي تناولت الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، والتي تفسر حالة الثورات العربية وأبعادها وصعود الحركات والأحزاب السياسية وسقوطها، للوصول إلى المقارنة التحليلية بين الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية خلال فترة الحكم من حيث أوجه الشبه والاختلاف لكل تجربة والوصول إلى النتائج والأهداف المتعلقة بهذه الدراسة بدقة وموضوعية.

٣. **منهج السلوك السياسي:** يساعد الباحث في التعرف على الممارسة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.

٤. **المنهج السياسي المقارن:** تقوم المقارنة على دراسة وتحليل أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري والتعرف على آفاق وآلية عملهما قبل الحكم وأثناء الحكم، وبعد الحكم، وقد استخدم هذا المنهج ضمن الفصل الخامس من فصول الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١. الدارسات الفلسطينية (المحلية):

أ. **عبد الفتاح، حسين. (٢٠١٤). اشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الاخوان المسلمين:**

شكلت هذه الدراسة اطلالة على التجربة الديمقراطية المصرية واستعرضت بشيء من التفصيل علاقة السلفيين بجماعة الاخوان المسلمين والتي شهدت تعاون في بداية الثورة وتناحر بعد الاطاحة بحكم الاخوان اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. **وأفرزت الدراسة مجموعة نتائج** منها: أن اشكالية العلاقة بين السلفيين والاخوان افقدت مصر الفرصة التاريخية في التحول الديمقراطي الحقيقي بقيادة القوى الاسلامية، بسبب تذبذبها وارتباكها، نتيجة قوة الجذب العكسي لقوى الدولة المصرية العميقة، وقوة المؤسسة العسكرية المصرية الضاغطة على الفعل السياسي، اضافة الى التدخلات الاقليمية والعالمية في الساحة المصرية.

ب. **أبو حشيش، شفيق. (٢٠١٤م). البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي " تونس نموذجاً"، جامعة الأزهر، غزة.**

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة ما بين البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي، وواقع الوطن العربي عامة وتونس خاصة، وأبرزت الدراسة مفاهيم الديمقراطية وشروط ومحددات التحول الديمقراطي، وحللت الواقع التونسي كنموذج لهذا التحول الديمقراطي في الوطن العربي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. ومن **أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة، أن الديمقراطية تلعب دوراً هام في تطور الشعوب، إضافة إلى أن الوطن العربي وتونس خاصة بحاجة إلى عملية تحول ديمقراطي وفقا لمحددات المنطقة العربية أكثر من حاجته لثورات ليس لها أهداف.

ت. النتيل، أحلام. (٢٠١٤م). الأنماط السياسية وانعكاساتها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن، جامعة الأزهر، غزة.

تمحورت الدراسة حول تحليل العلاقة بين متغيرات الأنماط والتفاعلات السياسية وأثرها على التغير السياسي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي وتحليل الأنماط التي أتبعت أثناء ثورات الربيع العربي والتحول السياسي الديمقراطي في الوطن العربي، وكما هدفت إلى دراسة الأساليب السلمية وغير السلمية في التغيير السياسي والتحول الديمقراطي وقد ركزت الدراسة على أساسا لعملية التنظير لمفهوم التغيير السياسي وأنماطه المختلفة، **وتوصلت الدراسة** إلى أن الأنماط السياسي في التغيير السياسي لها دور كبير بإحداث تغيرات سياسية في الدول العربية، وضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الوطن العربي لأهميتها في استقرار الأوضاع السياسية في الدول، كما أوصت بوضع استراتيجية علاجية للوقاية من حالة عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الثورات.

ث. لوز، ياسر. (٢٠١٣م). دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة ٢٥يناير ٢٠١١، جامعة الأزهر، غزة.

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسة العسكرية في ثورة ٢٥ يناير بهدف رصد وتتبع وتقييم واستشراف هذا الدور وتطرقت إلى أسباب وتداعيات الثورة، وركزت على المؤثرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على دور المؤسسة العسكرية. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن سقوط رأس النظام لا يعني سقوط كامل النظام لوجود أحزاب ومؤسسات وأصحاب مصالح يدعمون النظام، وضرورة التقليل من هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد وأبعادها عن التجاذبات السياسية.

ج. **أبو ريده، أحمد. (٢٠١٣م). صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية: دراسة حالة الإخوان المسلمين في مصر، جامعة الأزهر، غزة.**

تناولت الدراسة واقع صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية وخاصة حالة الإخوان المسلمين في مصر، ووضحت الدراسة أسباب صعود الحركات الإسلامية ووصولها للحكم والنتائج المترتبة على ذلك، وتطرقت إلى رؤية هذه الحركات مثل الإخوان في مصر والنهضة في تونس وحماس في فلسطين، وموقف الغرب من وصول هذه الحركات للحكم. واعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. ومن **أهم النتائج** التي توصلت إليها الدراسة وجود حالة من عدم الرضا عن أداء الإخوان في البرلمان وعدم قدرتهم على تلبية حاجات المواطنين، وسعيهم إلى أخونة الدولة، ووصفهم بالبراغماتية في التعاطي مع الشؤون السياسية في كافة المجالات.

ح. **دويكات، برهان. (٢٠١٣). الدولة المدنية عند الاخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي المصري، جامعة النجاح، نابلس.**

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة حيث اشتملت المقدمة على مشكلة الدراسة التي تكمن في مدى الأثر الذي يمكن أن تتركه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، من خلال مقارنة سلوك الإخوان السياسي بعد الثورة، وتبنيها لمفهوم الدولة المدنية التي طرحتها الجماعة مؤخرًا رغم الجدل الذي يثار حول مفهوم الدولة المدنية لديها، كما ناقشت الدراسة التحول الذي طرأ على خطاب جماعة الإخوان السياسي، والذي عكس التراجع عن فكرة الخلافة الإسلامية والقبول بدولة مدنية تستند على مبادئ الشريعة الإسلامية وتقوم على العدل والمساواة بين أفرادها. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. **حيث خلصت الدراسة** إلى التأكيد على فرضيات الدراسة من أن الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين وتتبناها قد أثرت على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة، كما أكدت على تشابه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان مع نماذج الدولة المدنية العصرية القادرة على إقامة حياة ديمقراطية سليمة من حيث المبادئ التي تقوم عليها تلك الدولة.

١. **دبعي، رائد.(٢٠١٢م).أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، جامعة النجاح، نابلس.**

تبحث هذه الدراسة في أساليب التغيير السياسي لدى حركة الإخوان المسلمين في مصر وذلك في إطار الدور الذي تلعبه حركات الإسلام السياسي في الحراك السياسي والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي والذي من المتوقع أن يتنامى في ظل الثورة التي تجتاح العالم العربي وما أفرزته من نتائج في الانتخابات التي نظمت في عدد من الدول مثل تونس

والمغرب ومصر والتي أوضحت تنامي دور حركات الإسلام السياسي كشريك في صناعة القرار بعد غياب دام لعشرات السنوات عن المشهد السياسي الرسمي. واعتمد الباحث على المنهج المقارن و المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج من أبرزها تأكيد فرضية الدراسة بعدم نجاح حركة الإخوان المسلمين في تحقيق رؤاها التغييرية خلال فترة الدراسة، وكذلك بان الحركة قد استطاعت أن تكتسب شرعية الانجاز والأمر الواقع خلال مسيرتها التغييرية على الرغم من حالة الحظر التي عايشتها خلال معظم محطات وجودها، وهو الأمر الذي استطاعت الحركة تتويجه بفوزها في الانتخابات النيابية والرئاسية ما بعد الثورة المصرية.

٤. الدراسات العربية:

أ. جبرون، محمد؛ وآخرون. (٢٠١٢م) الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

تناول الكتاب اتجاهات الإصلاح والديمقراطية والسياسة بعد صعود الحركات الإسلامية وتطورها ووصولها إلى الحكم في ظل التطورات في الوطن العربي، وتطرق إلى تجارب في الحكم كالتجربة السودانية والتونسية والمصرية واللبنانية والعراقية، وركزت الدراسة على الحوار بين الباحثين والممارسين السياسيين لتبادل الخبرات بين النظري والسياسي العملي، ومن **أهم النتائج** التي توصل إليها هذا الكتاب بما يخص مصر وتونس: أن حزب الحرية والعدالة المصري لا يمثل صعوداً للإسلاميين بقدر ما هو فشل للنخب الأخرى في تقديم بديل سياسي واقتصادي وأخلاقي من الفكرة الإسلامية، وأن حركة النهضة التونسية لم تعمل على عسكرة الدولة وأنها حركة براغماتية تستحضر الواقع وأنها لم تنجح تنمويا لقلة الخبرة.

ب. الدلال، عبد الله (٢٠٠٦م). الإسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم، مكتبة مدبولي: القاهرة.

بينت الدراسة عملية مشاركة الإسلاميين في بعض الأنظمة الديمقراطية وأثر ذلك على الحياة السياسية التي يسعى الإسلاميون أن يكون لهم دور في تحديد اتجاهاتها وتوجيه مساراتها، وتناولت الدراسة الإخوان المسلمين والحكم في فكر حسن البنا، واستخلص الكاتب أن حركة الإخوان المسلمين في مصر وبعض الإسلاميين الآخرين قد سلكوا طريق تحكيم الشريعة الإسلامية من خلال المجالس النيابية وكان ذلك المسلك لديهم يعبر عن منهج وليس ضرورة، ودليل ذلك استمرارهم على هذا المسلك منذ عام ١٩٤٢م وإلى الآن، أي قرابة نصف قرن وقد فشلوا في مسلكهم ذلك فشلاً ذريعاً، ولا يزالون يمارسون الفشل.

الدارسات الأجنبية:

أ. Lin noodled and Alex warren (2012).**the Arab battle for the Arab spring، revolution ،counter revolution and the making of a new era.** Yale University: America.

دراسة بعنوان: معركة الربيع العربي: ثورة، وثورة مضادة وصناعة عهد جديد ، بينت العوامل التي ساعدت على ثورة الشعوب العربية وكيفية الإطاحة ببعض رموز الحكم الشمولي العربي، وتناول الجانب الاقتصادي المتدهور الذي أدى للثورات، واهتمت الدراسة بتوضيح الأثر الذي يعقبه مشاركة الاسلامين في العملية السياسية بعد الربيع العربي، كما أشارت الدراسة إلى دور الجيش في الربيع العربي ومساندتها للثورات العربية أو قيامها بثورات مضادة، وخلصت الدراسة إلى أن الجيش التونسي أكثر مهنية من باقي الجيوش العربية لاسيما الجيش المصري الذي استمر ولائه للنظام السابق كما خلصت الدراسة إلى أن كافة حركات الإسلام السياسي التي ستتولى نظام الحكم في الدول العربية سيكون لها ذات المصير في حال رفضت السياسية الأمريكية في الإقليم العربي.

ب. John R. Bradley (2012): After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts

الكتاب بعنوان: ما بعد الربيع العربي وكيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، و يناقش برادلي فيه ما أسفرت عنه الثورات العربية، متبنيا طرحا مناهضا لما انبرى عليه عديد من الكتاب والباحثين، ففي حين أكد الجميع من خارج وداخل المنطقة على أن الثورات العربية هي خطوة باتجاه الديمقراطية، يرى برادلي أن ما حدث هو نكسة وردة عن الطريق الديمقراطي، في الفصل الأول من الكتاب ينعي برادلي "موت العلمانية التونسية"، فقد أصبحت تونس تحت دائرة الضوء بعد أن عانت حالة من العزلة والإهمال، على الرغم من كونها نموذجا علمانيا متقدما على الدول العربية الأخرى يتمتع بحرية التعبير وارتفاع مستوى التعليم ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي الفصل الثاني من الكتاب يعرض برادلي تأملاته حول "مستقبل مصر الإسلامي".

3. Tariq Ramadan, (2012): Islam and the Arab Awakening

تلقي الدراسة الضوء على ثورات الربيع العربي التي انطلقت في تونس، ثم انتقلت إلى مصر، ومن بعدها إلى باقي دول المنطقة. وتناقش الدراسة تأثير الربيع العربي على مصالح القوى الغربية والأمريكية في المنطقة، ويتناول رمضان فكرة العلمانية على نحو جدير بالملاحظة والنقاش، فهو يفضل استخدام مصطلح "الدولة المدنية" عوضاً عن العلمانية، الذي يرى أنه سيجذب العلمانيين والليبراليين على حد سواء، ويرى أنه يمكن العثور على مبررات لأبرز المبادئ الليبرالية، مثل تمكين المرأة، والتسامح مع الأقليات الدينية، في أحكام الشريعة الإسلامية.

ثامناً: الفجوة البحثية:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن توضيح الفجوة البحثية من خلال الجدول التالي:

ما ركزت عليه الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	ما ركزت عليه الدراسة الحالية
دراسة حسين عبد الفتاح والتي شكلت اطلالة على التجربة الديمقراطية المصرية واستعرضت بشيء من التفصيل علاقة السلفيين بجماعة الاخوان المسلمين والتي شهدت تعاون في بداية الثورة وتناحر بعد الاطاحة بحكم الاخوان نتيجة مؤثرات خارجية وداخلية.	تناولت جانب واحد من أسباب سقوط حزب الحرية والعدالة المصري فقط وهو العلاقة مع السلفيين ولم تتطرق الى حركة النهضة.	اما الدراسة الحالية تناولت كافة الاسباب التي أدت لسقوط حزب الحرية والعدالة وكذلك أسباب تراجع حركة النهضة التونسية.
دراسة شفيق أبو حشيش وتناولت طبيعة العلاقة ما بين البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي، وواقع الوطن العربي عامة وتونس خاصة.	أبرزت الدراسة مفاهيم الديمقراطية وشروط ومحددات التحول الديمقراطي، وحللت الواقع التونسي فقط كنموذج لهذا التحول الديمقراطي في الوطن العربي.	حللت الواقع التونسي والمصري كنموذج لهذا التحول الديمقراطي في الوطن العربي وأبرزت أوجه التشابه والاختلاف بين النموذجين.
دراسة أحلام النتيل وهدفت إلى دراسة الأساليب السلمية وغير السلمية في التغيير السياسي والتحول الديمقراطي التي أتبعت أثناء ثورات الربيع العربي.	ركزت على حركات الاسلام السياسي بشكل عام ولم تتخصص بحركات معينة.	ركزت على حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية كدراسة مقارنة.
دراسة ياسر لوز تناولت دور المؤسسة العسكرية في ثورة ٢٥ يناير بهدف رصد وتتبع وتقييم واستشراف هذا الدور وتطرقت إلى أسباب وتداعيات الثورة.	ركزت على المؤثرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على دور المؤسسة العسكرية فقط، ولم تتناول العوامل التي أثرت على تجربة حكم الإسلاميين.	تناولت كافة العوامل المؤثرة على تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة وحركة النهضة ولم تقتصر على دور المؤسسة العسكرية فقط.
دراسة احمد أبو ريده ووضحت أسباب صعود الحركات الإسلامية	بينت الدراسة أسباب وصول الاحزاب الاسلامية ولم تبين	بينت أسباب وصول الاحزاب الإسلامية للحكم وأسباب التراجع

ووصولها للحكم والنتائج المترتبة على ذلك.	أسباب التراجع والسقوط.	والسقوط وتقييم للتجربتين.
دراسة برهان دويكات اشتملت على التحول الذي شهدته جماعة الإخوان في خطابها السياسي والذي تمثل في التراجع عن فكرة الخلافة الإسلامية والقبول بدولة مدنية تستند على مبادئ الشريعة الإسلامية وتقوم على العدل والمساواة بين أفرادها.	تناولت الدراسة جانب واحد وهو الدولة المدنية في برامج الاسلاميين المطروحة.	بينما الدراسة الحالية تناولت عدة جوانب كالتعددية السياسة وتحقيق الديمقراطية والاصلاح السياسي...
دراسة رائد دبعي وتبحث هذه الدراسة في أساليب التغيير السياسي لدى حركة الإخوان المسلمين في مصر وذلك في إطار الدور الذي تلعبه حركات الإسلام السياسي في الحراك السياسي والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي.	ناقشت قدرة الإخوان في مصر التتويج بفوزها في الانتخابات النيابية والرئاسية ما بعد الثورة المصرية، على الرغم من حالة الحظر التي عايشتها خلال معظم محطات وجودها، ولم تتعمق الدراسة في تسليط الضوء على ادارة الحكم لحركات الاسلام السياسي.	الدراسة الحالية تعمقت في ادارة الحكم للحرية والعدالة والنهضة ولم تقتصر على آلية وصولهما للحكم وفوزهما في الانتخابات.
دراسة محمد جبرون وتناول صعود الحركات الإسلامية وتطورها ووصولها إلى الحكم في ظل التطورات في الوطن العربي وتطرق إلى تجارب في الحكم كالتجربة السودانية والتونسية والمصرية واللبنانية والعراقية.	غطت الدراسة فترة الحكم ولم تتطرق إلى فترة سقوط حكم حزب الحرية والعدالة وتراجع حركة النهضة.	الدراسة الحالية غطت فترة وصول الاحزاب للحكم وفترة سقوطها وتراجعها.
دراسة عبد الله الدلال وتحدثت عن مشاركة الاسلاميين في بعض الانظمة الديمقراطية وخصوصاً في	اقتصرت على الانتخابات النيابية فقط وكذلك فترة الدراسة قبل ثورات الربيع	الدراسة الحالية شملت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفترة وصول الحزبين للحكم بعد ثورات الربيع

الانتخابات النيابية.	العربي التي وصلت من خلالها حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري الى الحكم.	العربي.
دراسة لين نودليد ورصدت العوامل التي ساعدت على ثورة الشعوب العربية وكيفية الإطاحة ببعض رموز الحكم الشمولي العربي.	اهتمت الدراسة بأثر الإسلاميين في المشاركة في صنع ثورات الربيع العربي.	تناولت مشاركة الإسلاميين بالثورة بالإضافة إلى وصولهم للحكم.
كتاب جوهن برادلي والكتاب بعنوان: ما بعد الربيع العربي وكيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، و يناقش برادلى فيه ما أسفرت عنه الثورات العربية.	يرصد وجهة نظر الآخر الغربي حول موضوع الثورات العربية، وحول رؤية صعود التيار الإسلامي إلى سدة الحكم وخاصة بمصر.	تحاول الدراسة الحالية أن تنطلق من فكرة تحولت إلى واقع، وتحليل مدى نجاح الاسلاميين بعد وصولهم إلى الحكم، والعمل على رصد الخطاب السياسي للإسلاميين ومدى نجاحهم أو اخفاقهم في تحقيق آمال الشعوب
دراسة طارق رمضان وتلقي الضوء على ثورات الربيع العربي التي انطلقت في تونس، ثم انتقلت إلى مصر، ومن بعدها إلى باقي دول المنطقة. وتناقش الدراسة تأثير الربيع العربي على مصالح القوى الغربية والأمريكية في المنطقة.	ركزت على فترة انتشار الثورات وبدايتها فقط ولم ترصد تجارب الحكم لحزب الحرية والعدالة وحركة النهضة.	تحاول الدراسة الحالية أن ترصد نمط الثورات العربية باعتبارها ظاهرة سرعان ما انتقلت بين سائر البلدان العربية، وتحولت من مجرد فكرة إلى حقيقة، تفرض بنفسها على المجتمع الدولي، يتعامل معها ويتكيف مع معطياتها ونتائجها بعد وصول الإسلاميين للحكم.
وأخيرا هذه الدراسة تأتي مكملة للدراسات السابقة مع تناولها لجوانب اخرى كتجربة الحكم للحزبين، واكتسبت هذه الدراسة اهمية نتيجة تسليطها الضوء على شكل العلاقة بين شريحتين اسلاميتين لهما نفس الأيديولوجيا الفكرية ونفس المشروع السياسي لكنهما اختلفتا في الاساليب والأدوات في إدارة الحكم وصياغة البرامج، بالإضافة الى وصفها وتحليلها لأسباب فشل اول تجربة حكم لهذ القوى بعد ثورات الربيع العربي ٢٠١١.		

تاسعاً: مصطلحات الدراسة:

الحزب السياسي: ذلك التنظيم الذي يضم مجموعة أفراد تحمل رؤى سياسية موحدة تعمل بشكل مشترك للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها. (عودة، ٢٠١٠: ٣٣).

الحركات الاسلامية السياسية: هي الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، و تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء، و تعادي أو تعارض في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت و توانت في الامتثال إلى تعاليم الإسلام أو خالفتها. و يغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف و تنشط في المجال السياسي.(الأفندي، ٢٠٠٢: ١٣).

حركة النهضة : وهي حركة إسلامية تونسية تأسست عام ١٩٧٢م، تعرضت للقمع والاضطهاد في عهدي الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وسجن عدد من قادتها وهجّروا لسنوات طويلة، ولكنها عادت لتتصدر المشهد السياسي التونسي بعد الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يوم ١٤ يناير ٢٠١١، وتم الاعتراف القانوني بالحركة حزبا سياسيا، وتصدرت المشهد وباتت من أبرز القوى السياسية في الساحة التونسية، وتتميز الحركة بقدر كبير من الاعتدال والمرونة والواقعية، وتتبنى اتجاها يمكن وصفه "بالاتجاه العقلاني"، فعلى المستوى السياسي نجد أن الحركة غيرت اسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة وصاغت برنامجا لا يدعو إلى تطبيق الشريعة الاسلامية بل يطالب فقط بالعودة الى القيم والتقاليد الاسلامية.(العملة، ١٩٩١، ١١٩).

الربيع العربي اراء اخرى: وهو عبارة عن التحركات الشعبية التي بدأت في العالم العربي نهاية عام ٢٠١٠ تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، حيث بدأت في تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الدول العربية الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام الحاكم في بعض الدول العربية ولازلت قائمة حتى الان في البعض الاخر كما حدث في دولة سوريا (علوي،٢٠١١: ١٦).

الانتقال السياسي: تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج. (عبد الفتاح، ٢٠٠٨: ٣٦).

تداول السلطة: التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقها لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لانهاية، بل يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم، والتداول يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل المعارضة. (خليفه، ٢٠٠٢: ٢٤١)، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي، ويرتبط بذلك الحديث عن و جود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر، وهما **الانتخابات** أي الانتقال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين، **والعنف** أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعه رغماً عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه (نيتل، ٢٠١٤: ١٠).

الدولة العميقة: هي مؤسسات غير مرئية، تدير الدولة من غرف مغلقة، بعيداً عن سلطات الرئيس او الحكومة او البرلمان. ويختارون الرئيس ويصححون مساره، ويدافعون عنه عند فشله. (الاخبار، ١٠/أيار/٢٠١٢: صحيفة) والتي تمثلت في المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية التي تجتمع على هدف الحفاظ على مصالحها.

قانون الطوارئ: يعني إعلان حالة الطوارئ حسب القانون الدستوري المصري هو وضع القيود على الكثير من حريات المواطنين، وإعطاء السلطة التنفيذية سلطات أوسع من سلطاتها المقررة لها في الظروف العادية وهوما يعرف بحالة الاستثناء، مع العلم بأن إعلان حالة الطوارئ هم من اختصاصات رئيس الجمهورية بالمشاركة مع الوزراء باعتباره الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، (أبو راس،٢٠١٠: ١٠٠-١٠٧).

سياسة التثبيت الاقتصادي: هو سياسة ترتبط بصندوق النقد الدولي، عادة ما يتم صياغتها للتعامل مع ظاهرة العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، وعادة ما يترتب عليها انخفاض في الطلب العام ولو لفترة مرحلية. (حافظ، ٢٠١١: ١٠).

الثورة: التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تحويل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون ثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية وتكون مفاجئة سريعة أو بطيئة تدريجية (بونعمان، ٢٠١٤: ١٧)، **ويمكن تعريفها أيضاً بأنها:** هي التحرك الشعبي الواسع خارج إطار البنية

الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة وهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة (بشارة، ٢٠١١: ٢٢).

الثورة المضادة: هي مصطلح يراد به ظهور جماعات هدفها معارضة التغيير الناتج بعد الثورة، وتعطيل مسيرة الاصلاح، وتحاول الجماعات عودة عصر ما قبل الثورة، لأنها ترى أن التوجه نحو الإصلاح تهديداً لمصالحها، وايذاناُ بإمكان مسائلتها ومحاسبتها وتتمثل من بقايا النظام السابق واجهزة الدولة المعادية للثورة. (الجمعاوي، ٢٠١٣: ٤٩٧).

العزل السياسي: هو قانون يهدف الى استبعاد كل الذين عملوا على الساحة السياسية لنظام سابق قبل الثورات بشكل مباشر أو غير مباشر و.يمنع القانون أي شخص شغل أي منصب من مناصب جهاز الدولة وتشمل هذه المناصب أي منصب قيادي سياسي وإداري وأمني، والسفراء، ورؤساء الجامعات، ورؤساء اتحادات الطلبة ... (ديفيد، ٢٠١٤: ٤).

التفرد السياسي: مصطلح يطلق على الحكومة التي يرأسها شخص واحد، أو جماعة، أو حزب، لا يتقيد بدستور أو قانون، ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في إطلاق سلطات الفرد أو الحزب، والمتفرد هو الذي يحكم حكمًا مطلقًا ويقرر السياسة دون أية مساهمة من الجماعة. (مارسيل، ١٩٨١: ٣١٤).

الأيدلوجية: للأيدلوجية معنيين أحداهما أعم من الأخر، حيث يطلق الأول على النظام الفكري والعقائدي والاخر يطلق على النظام الفكري المحدد لشكل سلوك الانساني (اليزدي، ١٩٩٢: ١١).

نظام التعددية الحزبية: تعتبر التعددية الحزبية شكل من أشكال التعددية السياسية التي تقوم على وجود عدة أحزاب وفصائل وتيارات سياسية تهدف إلى الوصول إلى دفة الحكم وتسلم المراكز الرسمية للسلطة السياسية، وسياسية شؤون الدولة على أساس رؤاها ومناهجها، وتحدث التعددية الحزبية في الأنظمة التي تؤدي فيها الاقتراع إلى وصول أكثر من حزبين إلى البرلمان، وفي ظل هذا الوضع فإنه يصعب على أي من هذه الأحزاب الحصول بمفرده على الأغلبية المطلقة للأصوات وبالتالي لا يستطيع الحكم بمفرده لذا يلجأ للتحالف مع أحزاب اخرى ، والتي يكون بينهم بالغالب اختلاف في الأهداف والمبادئ فيتصدع التحالف وينعكس سلبيا على استقرار الحكومة، (حبة، ٢٠٠٥: ٥٠-٥١) ويشترط الإسلامين لنجاح هذا النظام أن تكون الحكومة

فأئمة على الشريعة الإسلامية، على أن يكون النظام السياسي نظاماً، إسلامياً وأن تحترمه جميع الأحزاب والتيارات الاسلامية المتواجدة في المجتمع. (فازية، ٢٠١٣: ٨٧).

التحول الديمقراطي: وهو يشير إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة ديمقراطية – مدني و عسكري– إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي (نيتل، ٢٠١٤: ١٠)، ويمكن تعريفه بأنه العملية التي يتم من خلالها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته (لطيفة، ٢٠٠٦:٢٤).

الترويكا: هو الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس من ١٦ ديسمبر ٢٠١١، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية والتي فازت ب ٨٩ مقعداً من مجموع ٢١٧ في المجلس التأسيسي، أي بنسبة ٤١,٤٧% وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والحاصل على ٢٩ مقعداً بنسبة ٩.٦٨% وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي حصل على ٢٠ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس، وشكل هذا التحالف بين اسلاميين وعلمانيين ما مجموعة ١٣٨ ، مقعداً في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة ١٥٤ نائباً لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض ٣٨ عضواً، وتحفظ ١١ اخرين من بين الأعضاء.(الجمعاوي، ٢٠١٤: ٢).

الفصل الثاني

جماعة الإخوان المسلمين بين الفكر والممارسة

المبحث الأول: المحطات الرئيسية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم.

أولاً: ملامح الحياة السياسية في مصر التي مهدت لنشأة جماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً: تطور جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

المبحث الثاني: جماعة الإخوان المسلمين الإطار الفكري والتنظيمي:

أولاً: الأيدولوجية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً: الوسائل التي تتبعها جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق أهدافها.

ثالثاً: الإطار التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين.

الفصل الثاني

جماعة الإخوان المسلمين بين الفكر والممارسة:

مقدمة:

شكل إنهيار الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩٢٤، نقطة بارزة في أذهان العديد من الشخصيات الإسلامية في إنشاء الحركات والأحزاب السياسية، باعتبار أن الدولة الإسلامية ضرورة دينية لحفظ الدين والتمسك به، لأنها رأت أن قيام الدولة الإسلامية كفيل بقيام الحياة الإسلامية، وانهيارها يعني انهيار المنظومة القيمية لهذه الحياة، (شليغم، ٢٠١٠: ٣٠١)، ويبرر ظهور الحركات الإسلامية بأن الأمة الإسلامية أصبحت بعد غياب شمس الخلافة الإسلامية كيتيم لا والدين له. (سامي، ٢٠٠٦: ٥).

ويطلق مصطلح " الحركات الإسلامية"، ويستخدم تعبير الإسلامية، على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتعادي أو تعارض في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت وتوانت في الامتثال إلى تعاليم الإسلام أو خالفتها. ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في المجال السياسي.(الأفندي، ٢٠٠٢: ١٣).

ولا خلاف أن حركة الإخوان المسلمين والتي ظهرت عام في ١٩٢٨ في مصر، تعتبر واحدة من أهم الحركات السياسية الإسلامية، المؤثرة والفاعلة في الساحة الإسلامية بل تعتبر هي الحركة الأم لغالبية التيارات الإسلامية، (ميتشل، ١٩٩٣: ٤)، والذي تدرجت منذ نشأتها قبل ثمانين عاماً معتمدةً على إيديولوجيا فكرية تتمثل في ثلاث مراحل مهمة لتحقيق أهداف الجماعة وهي مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين واختيار الانصار والأعضاء، ومرحلة التنفيذ والممارسة، (البنا، ٢٠١١: ٦٦)، وجماعة الإخوان المسلمين نجحت في انجاز المرحلتين الأوليين بشكل واضحا إذ انتشرت أفكار الجماعة خارج حدود مصر وتجاوز عدد أعضاء الجماعة وفروعها مئات الألاف في العالمين العربي والاسلامي وكذلك أوروبا وأمريكا، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت وانتهت سريعا مع سقوط الرئيس المصري السابق محمد مرسي (العنابي، ٢٠١٣: ٢).

لذا سيتم في هذا الفصل الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين بين الأيدولوجية الفكرية والممارسة السياسية ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث تناول المبحث الأول الحديث عن المحطات الرئيسية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم، وسيتم الحديث عن تطور جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥

يناير ٢٠١١، ويأتي هذا التوضيح في طيات هذا الجزء من الدارسة كونه لا يمكن معرفة البنية الايدلوجية والالية التطبيقية للأداء السياسي لأي حزب من دون معرفة البنية التكوينية التي تفرع منها هذا الحزب، ومعرفة الظروف التي كونت الإطار الفكري لقيادتها وتصوراتهم وضغوط الواقع التي تكونت فيه جماعة الإخوان المسلمين، أما المبحث الثاني تم تخصيصه للحديث عن جماعة الإخوان المسلمين من حيث الأيدولوجية الفكرية والإطار التنظيمي، كما تم توضيح الممارسات السياسية لجماعة الاخوان المسلمين حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أما المبحث الثالث تناول محطات على التطورات السياسية في مصر حتى ثورة ٢٥ نيايرا٢٠١١، وبخصوص المبحث الرابع تحدث عن التطورات السياسية في تونس حتى ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، وبذلك يكون قد تم تكوين فكرة عامة عن الجماعة حتى تأسيس حزب الحرية والعدالة في مصر وحركة النهضة التونسية في تونس.

المبحث الأول: المحطات الرئيسية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم.

تمهيد:

سبق الإشارة الى أن جماعة الإخوان المسلمين بدأت تبني منهجها وأنظمتها المستقلة كحركة إسلامية بعد سقوط الخلافة الإسلامية، مؤكدةً بذلك على ترسيخ الفكري الإسلامية، فتأسست جماعة الشبان المسلمين، ثم لحقتها جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨(عبد الرحيم، ٢٠٠٢: ٤٣) لذا سنقوم في هذا الجزء من الدارسة بمناقشة المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين، كأصل تفرع عنه فيما بعد حزب الحرية والعدالة والذي هو أحد أجزاء موضوع دراستنا، حيث سيتم الحديث باختصار عن جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأة الجماعة عام ١٩٢٨ حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، تلك الثورة التي أسقطت نظام الرئيس محمد مبارك في مصر.

ولا يخفى على ذي لب بلبه أن الحركات والأحزاب السياسية هي كما الأفراد، وليدة بيئتها ومجتمعاتها، تتأثر بها وتؤثر، وتساهم في بلورة برامجها وتوجهاتها وأيدولوجيتها وقراراتها، (دبعي، ٢٠١٢: ٤١) وبناءً عليه يأتي الحديث في خلال هذا الجزء من الدراسة للحديث عن المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين كونه لا يمكن معرفة البنية الايدلوجية والمرجعيات الدينية والآلية التي تتم فيها الممارسات السياسية لأي حزب من الأحزاب السياسية سواء إسلامية أو غير إسلامية دون معرفة البنية التكوينية التي تفرع منها هذا الحزب، ومعرفة أفكار قيادتها وتصوراتهم وضغوط الواقع أثناء مسيرة الجماعة خلال مسيرتها (سلطان، ٢٠١٥:

١٩٢)، حيث سيتم الحديث عن الحركات الإسلامية في مصر قبل عام ١٩٢٨ وهو تاريخ تأسيس الجماعة وتطور جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

أولاً: ملامح الحياة السياسية التي مهدت لنشأة جماعة الإخوان المسلمين.

إن التعرف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر قبل تأسيس حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ يعتبر أمراً هاماً لفهم أسباب نجاحات الحركة أو انتكاساتها، فلقد عاشت مصر كغيرها من دول العالم العربي والأمة الإسلامية، حالة من عدم الاستقرار بسبب الاستعمار والهيمنة الخارجية، فظهرت عدة حركات إسلامية، لمواجهة التحديات المختلفة من استعمار وهيمنة خارجية وتبعية واستبداد سياسي وظلم اقتصادي واجتماعي، محاولة بذلك وضع الأمة الإسلامية على طريق الوحدة والجهاد وإداء رسالتها الكبرى في الدعوة إلى الله تعالي، لاسيما مع وجود الصراع الذي كان بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوربية التي كانت تتعرض لها الأراضي الإسلامية عامةً، ومصر خاصةً، الممثل في الغزو الفرنسي لمصر في عام ١٧٩٨، فظهرت الحركات الإسلامية في ذلك الوقت لمقاومة الاحتلال الأجنبي والتحرر من الظلم والطغيان ورفض استبداد الولاة، والتأكيد على إرادة الشعب، فنجحت الحركات الإسلامية المصرية في تفجير ثورات شعبية صدت بها الغزو الفرنسي، إضافة إلى هزيمة الحملة الإنجليزية سنة ١٨٠٧، إلا أنه مع عام ١٨٤٠ ومع سقوط مشروع محمد علي انفتحت مصر أمام النفوذ الثقافي والاقتصادي الأوربي، ولكن سرعان ما اندلعت حركة إسلامية بقيادة الأفغاني والنديم لمواجهة هذا النفوذ والاستبداد الخديوي، الأمر الذي أدى إلى ظهور الثورة العرابية التي لم تصمد كثيراً، حتى انهارت ودخل الإنجليز إلى مصر سنة ١٨٨٢م، لتندلع من جديد حركة النضال الوطني بقيادة مصطفى كامل تمهيداً لاندلاع ثورة جهز لها ما أطلق عليه في ذلك الوقت الحزب الوطني، ومع فشل ثورة ١٩١٩ وسقوط الخلافة سنة ١٩٢٤ تعرضت مصر لحالة من الاختراق السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري في ذلك الوقت (مرودو: ١٩٩٤: ١١-٥٣)

مما سبق يمكن القول بأن هناك جملة من الظروف التي مهدت لظهور جماعة الإخوان المسلمين كان أبرزها انهيار الخلافة الإسلامية، وكذلك الظروف السياسية التي تمثلت في الاستعمار والهيمنة الخارجية، إضافة إلى تلاشي الآمال المعقودة على ثورة ١٩١٩ حدوث انشقاقات داخلية تعرض لها حزب الوفد – الذي كان تمخض عن الثورة– إضافة إلى وفاة زعيمه سعد زغلول عام ١٩٢٧ مما نتج عن ذلك شعور الكثيرين من أبناء الشعب المصري يفقدون أمالهم في الخلاص من الاستعمار والهيمنة الخارجية وبالتالي بدأوا يبحثون عن بديل فوجود ذلك في العودة إلى الدين الإسلامي (دويكات، ٢٠١٣: ٧٣).

ثانياً: جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

في خضم الأحداث العصيبة التي سبق بيانها من تاريخ مصر ظهرت تحركات مختلفة، قام بعضها حكام يطمعون بالخلافة، وزعامات إسلامية تقليدية تدعي أحقيتها بوراثة الخليفة، وأحزاب تدعو إلى القومية الليبرالية التي دعا لها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، وقام أيضاً الإمام حسن البنا مع ثلة من إخوانه بتأسيس حركة الإخوان المسلمين، كدعوة إسلامية جامعة، من أهدافها إعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية، بتحرير أوطانها وإحياء مجدها وتقريب ثقافاتها وجمع كلمتها، حتى يؤدي ذلك كله إلى إعادة الخلافة المفقودة والوحدة المنشودة، (الطحان، ٢٠٠٨: ٣٥)، وسنتطرق في هذا الجزء من الحديث عن أهم المحطات التاريخية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها على يد الإمام حسن البنا وصولا إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من أحداث وتطورات قبل وصولها إلى الحكم، أوجبت على الجماعة القيام بمراجعة أفكارها والايدلوجية السياسية لها وتكييفها، حتى تستطيع مواكبة الأحداث والتطورات المعاصرة، وصولا بعد ذلك خلال الفصول التالية لبيان وتوضيح ما انتهت إليه تجربة الجماعة في الحكم في أحزابها السياسية التي تفرعت منها لاسيما في كل من جمهورية مصر العربية من خلال حزب الحرية والعدالة المصري وكذلك حركة النهضة التونسية لنعطي بعد ذلك مقارنة من حيث وجه التشابه والاختلاف بين حزبي الجماعة واستنتاج هل جماعة الإخوان المسلمين بما قامت به من تغير في الفكر السياسي قد كان كافيا لإنجاح تجربتها في الحكم وبيان أهم المشاكل التي برزت للجماعة وعانت منها خلال الممارسة التطبيقية للأفكار السياسية لجماعة الإخوان وهي على سدة الحكم، وبيان أهم الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية التي ساعدت على فشل تجربتها في الحكم مبكراً.

١. تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨:

بدأت جماعة الإخوان المسلمين عملها عام ١٩٢٨ على يد مؤسسها الإمام حسن البنا الذي ولد ١٩٠٦ م في بلدة المحمودية المصرية، وكان ميلاد البنا في فترة تزايد النفوذ البريطاني على مصر (دبعي، ٢٠١٢: ٣٦)، قبل تأسيس الإخوان شارك البنا وشيوخ آخرون في تنظيم جمعية الشبان المسلمين، ومجلة الفتح، وفي آذار/مارس ١٩٢٨ اجتمع البنا في بيته مع ستة أشخاص آخرين، وتعهدوا بالعيش والنضال من أجل الإسلام، حيث التزمت جماعة الاخوان المسلمين بالدين الإسلامي كمحدد لقيم الجماعة، وسعت جاهدة لفرضه على منظومة قيم المجتمع المصري(البنا ٢٠٠١: ٦٩) لذلك تُصف جماعة الإخوان بأنها دعوة إسلامية تسعى إلى تطبيق الأوامر الربانية والتوجيهات المحمدية (محمود، ١٩٩٠: ١٥٥)، لذا عرف حسن البنا، مؤسس الجماعة جماعة الإخوان المسلمين بأنها دعوة سلفية، طريقتها سنية، وحقيقتها صوفية (البنا

٢٠٠١: ٦٩)، وهذا ما سيتم توضيحه بالتفصيل عند الحديث عن الايدلوجية الفكرية للجماعة، لذا يذكر عشماوي عن سياسة الجماعة القائمة على توضيح فكرة نظام الحكم الإسلامي والوطن الإسلامي العام والتربية القومية على قواعدها الاسلامية الصحيحة من القران الكريم والسيرة النبوية المحمدية والتاريخ الإسلامي(عشماوي، ١٩٣٩: ٦)، وهناك ترابط وثيق بين العقيدة والشريعة والسياسة وبين الفكر والتنظيم الحركي. فمزج (البنا) بين فقه الأزهر ووجدانيات الصوفية ووطنية الحركة السياسية(النفيسي، ١٩٩٨: ١٦٨).

٢. المحطات البارزة لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير.

سبق الحديث أن جماعة الإخوان المسلمين بثلاث لعمل أنشطتها الحركية والتي وضعها الإمام المؤسس منذ انطلاقتها إلا أنه في هذا الجزء من الدارسة سيتم الحديث عن المراحل تاريخية لتتبع التطورات التي مرت بها الجماعة، والأحداث الواقعية التي أثرت عليها، والتي يمكن تفصيلها كالتالي:

- **المرحلة الأولى من بداية التأسيس عام ١٩٢٨ حتى ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م:**

ركزت الجماعة خلال العشر سنوات الأولى على إعادة تربية الأفراد على المنهج الإسلام، من خلال "الدعوة" للتعريف بفكرة الإخوان (دويكات، ٢٠١٣: ٧٣)، واستمر نشاط الإخوان بعيدا عن الأضواء حتى عام ١٩٣٩ (يوسف، ١٩٩٤: ٤٣)، وفي الذكرى العاشرة لتأسيس الجماعة عقدت مؤتمراً ارتأت فيه الجماعة الانتقال من مرحلة الدعوة الى مرحلة التشكيل والاختيار وتم في هذا المؤتمر وضع الأسس التنظيمية للجماعة وإعلان دخولها في الحياة السياسية . (بيومي، ١٩٧٩: ٨٩-٩٠).

عام ١٩٤١م: تكونت أول هيئة تأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين لرسم الخطوط الرئيسية لسياسية الجماعة حيث تكونت من مائة عضو اختارهم حسن البنا بنفسه.(عبدالحليم، ١٩٨٧: ٢٢٢)

شارك الإخوان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م حيث شاركوا كمتطوعين، للوقوف أمام الاطماع الصهيونية وحماية الشعب الفلسطيني (الخالدي، ٢٠١١: ١٨)، وفي العام ذاته في شهر نوفمبر صدر قراراً من قبل حكومة النقراشي بحل هيئة الإخوان واعتقال أفرادها، (كمال، ١٩٨٩: ٢٦٣) وفي ديسمبر ١٩٤٨م أُغتيل النقراشي واتُّهم الإخوان بقتله، وهتف أنصار النقراشي في جنازته بأن رأس النقراشي برأس البنا الذي اغتيل فعلاً في ١٢ فبراير ١٩٤٩م حيث قامت مجموعة من المخبرين برصد البنا وانهالوا عليه بالرصاص حتى توفي.(صديق، ١٩٨٧: ٤٥)

جاءت وزارة النحاس سنة ١٩٥٠، فأفرجت عن الجماعة بناءً على حكم مجلس الدولة الذي نص على أن أمر الحل باطل من أساسه (ميتشل، ١٩٧٨: ١١٤).

في عام ١٩٥٠ اختير القاضي حسن الهضيبي (١٨٩١- ١٩٧٣)، مرشداً للإخوان، وهو واحد من كبار رجال القضاء المصري، وقد اعتقل عدداً من المرات، وصدر ضده عام ١٩٥٤ حكما بالإعدام ثم خفف إلى المؤبد، وأفرج عنه آخر مرة سنة ١٩٧١ (النفيسي، ٢٠١١: ٢٢٦)

وفي شهر تشرين أول/اكتوبر ١٩٥١ اشتدت الأزمة بين بريطانيا ومصر فشن الإخوان حرب عصابات ضد الانجليز في قناة السويس. (الطحان، ٢٠٠٨: ١٧٥)

- **المرحلة الثانية حل جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤.**

في١٣ يناير من عام ١٩٥٤ أصدر مجلس الثورة المصري بيان يقضي بحل جماعة الاخوان المسلمين، واعتقال قيادتهم والمؤثرين فيهم، وذلك حين اصطدم طلاب الإخوان بجامعة القاهرة مع أنصار الحكومة، في ذكرى شهداء معركة القناة، وساءت علاقة الإخوان بالثورة، حتى حدثت التحركات في الجيش، انتصاراً لمحمد نجيب القائد الرسمي للثورة، ومظاهرات من الشعب، وكانت النتيجة الإفراج عن الإخوان في أواخر مارس ١٩٥٤. (عبد الفتاح، ١٩٨٣: ٣٠) .

وقع الإخوان في محنة جديدة بعد أشهر قليلة من هذه المصالحة، حين اشتدت قبضة عبد الناصر على زمام الأمور وتخلص من محمد نجيب، وبدأ يتفرغ للإخوان باعتقالات فردية شتى، والقيام بتعذيب هؤلاء المعتقلين تعذيباً شديداً، دون اعلان، حتى كانت حادثة المنشية في اكتوبر ١٩٥٤ التي تعرض فيها ناصر للاغتيال، وقد أثيرت شكوك وشبهات كثيرة حول هذه الحادثة، ولكنها كانت سبباً مباشراً لإعلان الحرب جهرة وبصورة شاملة على الإخوان، واعتقال الألوف منهم، وجرت عليهم ألوان من التعذيب ومات من مات تحت أدوات التعذيب. (القرضاوي،٢٠٠١ :٢٤٦).

المرحلة الثالثة: جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس أنور السادات:

نتيجة الانتصار في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أفسح السادات مجالاً أمام التعددية الحزبية وممارسةً تسمح بتداول السلطة، وأعاد الحياة الديمقراطية الشكلية التي بشرت بها ثورة ٢٣ يوليو ولم تتمكن من تطبيقها، فكان قراره الذي اتخذه بعام ١٩٧٦م، بعودة الحياة الحزبية، حيث ظهرت المنابر السياسية، وظهر أول حزب سياسي وهو "الحزب الوطني الديمقراطي" كأول حزب بعد ثورة يوليو وهو الحزب الذي أسسه وترأَّسه وكان اسمه في البداية "حزب مصر"، ثم توالى بعده ظهور أحزاب أخرى كحزب الوفد الجديد وحزب التجمع الوحدوي التقدمي وغيرها من الأحزاب. وفي نفس العام قام الإخوان بطباعة مجلة "الدعوة" وبدئوا نشاطهم الدعوي والاجتماعي كسابق عهد الجماعة (عبد العاطي، ١٩٩٥: ٩٥)

اعتبر الاخوان المسلمون هذا التطور نجاحاً للاستراتيجية التي انتهجوها في اعادة بناء هياكلها التنظيمية، حيث تمكنوا من العودة إلى المشهد السياسي بشكل تدريجي حتى اصبحوا أكبر قوى المعارضة، (عزباوي، ٢٠١١: ١٢) إلا أن توقيع السادات لاتفاقية "كامب ديفيد " مع اسرائيل عام ١٩٧٩ وموقف الجماعة المناوئ له أدى إلى توتر العلاقة بين الجماعة والنظام من جديد وصلت إلى اعتقال عمر التلمساني المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين ضمن قائمة المعتقلين في اعتقالات أيلول عام١٩٨١، (دبعي،٢٠١٢: ٩١).

المرحلة الرابعة: جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس محمد حسني مبارك:

تعتبر فترة الرئيس محمد حسني مبارك هي الفترة الأطول من عمر الجماعة، حيث أنها تمتد لثلاثة عقود متواصلة مرت بها الحركة بعدد من التحولات الاستراتيجية في الفكر والممارسة وكذلك في طبيعة وشكل التحالفات السياسية التي امتازت خلال تلك الحقبة بالواقعية السياسية والاعتدال وتغليب المصلحة الحزبية وحسابات الكسب والخسارة، كما دخلت الجماعة خلال تلك الفترة في العملية السياسية والديمقراطية حتى استطاعت أن تشكل قوة المعارضة السياسية الأولى في مصر وان تحقق انتصارات واضحة في النقابات والمؤسسات التعليمية وهو الأمر الذي تمخض عنه حصول الجماعة على ٢٠% من مقاعد مجلس الشعب عام٢٠٠٥(دبعي،٢٠١٢: ٩١)، وسيتم التوضيح خلال المبحث الثالث عن أهم الأحداث السياسية في حياة الجماعة خلال فترة حكم الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.

المرحلة الخامسة: الممارسات السياسية لجماعة الاخوان المسلمين حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

يمكن سرد أهم الممارسات السياسية لجماعة الاخوان المسلمين حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كما يلي :

١. عملت الجماعة على زيادة حضورها السياسي والمجتمعي بعدما حسمت الكثير من القضايا التي كانت عالقة دون إجابات واضحة، وأهمها مفارقة العمل السري، والقبول بمبدأ التعددية الحزبية، وحسم خيار المشاركة السياسية كسبيل وحيد للإصلاح التدريج، كما نجحت في تطوير أدائها السياسي؛ وذلك من خلال المشاركة في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ من خلال الدخول في تحالفات انتخابية مع أحزاب المعارضة، وهو ما حدث أولاً في انتخابات عام ١٩٨٤ التي خاضتها الجماعة على قائمة حزب الوفد، وحصلت الجماعة آنذاك على تسعة مقاعد• من إجمالي ٥٨ مقعدًا حصل عليها ائتلافها مع حزب الوفد، وفي انتخابات ١٩٨٧ دخلت الجماعة في تحالف جديد ضم حزبي الأحرار والعمل وذلك تحت مسمي "التحالف الإسلامي" الذي نجح في الحصول

على حوالي ٥٦ مقعدًا ذهب منها ٣٦ للإخوان وهي الانتخابات التي شهدت ظهور شعار الإخوان الشهير "الإسلام هو الحل." (العناني، ٢٠١٣: ٧٦)

٢. ومع نهاية الثمانينيات كانت جماعة الإخوان قد وصلت إلى ذروة حضورها المجتمعي، وذلك بعد فوزها الكبير في عدد من النقابات المهنية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والعلميين. وقد ساعد الحضور النقابي والتنظيمي للجماعة على زيادة التأثير داخل الطبقة الوسطي وشرائح من الطبقة الدنيا، وهو ما كان بمثابة جرس إنذار للسلطة بضرورة الالتفات للجماعة والعمل على الحد من نشاطها السياسي. (العناني، ٢٠١٣: ٧٧)

٣. قاطعت جماعة الاخوان الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٩٠/٥/١٩ ببطلان مجلس الشعب القائم وعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون الانتخابات الذي جمع بين نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية جنبا إلى جنب مع الانتخاب الفردي، فبدأت المعارضة السياسية والحزبية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين بالمطالبة بإعداد قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب يتفق مع الدستور، وضرورة اشتراك المعارضة مع الحكومة في إعداد وصياغة مواد هذا القانون الجديد .(عوض، وابراهيم، ١٩٩٦: ٣٢)

٤. في عام ١٩٩٥ منع الإخوان من دخول البرلمان وقام النظام المصري في ذات العام بعمل غير مسبوق منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر إذا اعتقل أكثر من ٩٠ عضوا من جماعة الإخوان وحولهم على محاكمات عسكرية بتهمة انتمائهم إلى تنظيم غير مشروع يسعي إلى قلب نظام الحكم وفي العام ٢٠٠٦ قام النظام بحملة اعتقالات ماثلة في صفوف الإخوان، وحول المعتقلين إلى محاكمات عسكرية في العام . (العويضي، ٢٠٠٩: ٩٣)

في عام ٢٠٠٥ ، بدأت تظهر الجماعة على الساحة المصرية كقوة سياسية، حيث حصلت الساحة المصرية كقوة سياسية، في انتخابات ٢٠٠٥ على ٨٨ مقعد وهو ما يعادل ٢٠% من مقاعد مجلس الشعب.(عبد الفتاح، ٢٠١٤: ٥٤)

المرحلة السادسة: جماعة الاخوان المسلمين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتكوين حزب الحرية والعدالة

فيما يتعلق بهذه المرحلة سيتم توضيحها بالتفصيل ضمن مفردات الفصول التالية، والذي سيتم فيها توضيح ترشيح "الإخوان المسلمون" محمد مرسي لمنصب رئيس الجمهورية، في الانتخابات الرئاسية المصرية، التي أقيمت الجولة الأولى منها يومي ٢٣ و٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، فيما أقيمت الجولة الثانية يومي ١٦ و١٧ حزيران/يونيو، حيث أسفرت الانتخابات عن فوز مرشح حزب "الحرية والعدالة" محمد مرسي. (الزواوي، ٢٠١٢: ٤) .

المبحث الثاني: جماعة الإخوان المسلمين الاطار الفكري والتنظيمي:

أولاً: الأيدولوجية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين:

حدد حسن البنا برنامجها الفكري حيث يقول أن دعوة الإخوان المسلمين هي (الواعي، ٢٠٠١: ١٣):

أ. **دعوة سلفية**، إذ يدعون إلى العودة بالإسلام، إلى أصوله الصافية من كتاب الله وسنة نبيه.

ب. **طريقة سنية** لأنهم يحملون أنفسهم علي العمل بالسنة المطهرة في كل شيء، وبخاصة في العقائد والعبادات ما وجدوا إلى ذلك سبيلا.

ت. **حقيقة صوفية**، يعتقدون أن أساس الخير طهارة النفس، ونقاء القلب، وسلامة الصدر، والمواظبة على العمل، والإعراض عن الخلق، والحب في الله، والأخوة في الله.

ث. **هيئة سياسية**، يطالبون بالإصلاح بالحكم في الداخل، وتعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم، وتربية الشعب على العزة والكرامة.

ج. **جماعة رياضية**، يعتنون بالصحة، ويعلمون أن المؤمن القوي هو خير من المؤمن الضعيف، ويلتزمون قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن لبدنك عليك حقًا"، وأن تكاليف الإسلام كلها لا يمكن أن تُؤدى إلا بالجسم القوي، والقلب الذاخر بالإيمان، والذهن ذي الفهم الصحيح.

ح. **رابطة علمية ثقافية**، لأن الإسلام يجعل طلب العلم فريضة ويحض عليها، وعلى طلبها، ولأن أندية الإخوان هي في الواقع مدارس للتعليم والتثقيف ومعاهد لتربية الجسم والعقل والروح.

خ. **شركة اقتصادية**، لأن الإسلام يعني بتدبير المال وكسبه من وجهه، وهو الذي يقول نبيه صلى الله عليه وسلم: "نعم المال الصالح للرجل الصالح"، ويقول صلى الله عليه وسلم : "من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورا له" ويقول: " إن الله يحب المؤمن المحترف"

د. **وفكرة اجتماعية**، يعنون بأدواء المجتمع، ويحاولون الوصول إلى طرق علاجها وشفاء الأمة منها. أي أن فكر الإخوان مبني على شمول معنى الإسلام، الذي جاء شاملاً لكل أوجه ومناحي الحياة، ولكل أمور الدنيا والدين.

يتضح مما سبق أن جماعة الإخوان المسلمين قد حددت ثلاث خطوط فكرية عريضة يمكن ذكرها فيما يلي(بيومي، ١٩٧٩: ٩٠):

١. أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها.

٢. أن الإسلام نابع من مصدرين أساسيين هما القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وقائم عليهما.
٣. أن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان

وجاء في المادة رقم ٢ من اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين – والصادرة بتاريخ ١٩٤٥ عن الجمعية العمومية للإخوان المسمين والمعدلة عام ١٩٤٨، ما نصه أن الإخوان المسلمون "هيئة إسلامية جامعة " تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف وما يتصل بهذه الأغراض (اللائحة التنظيمية لجماعة الإخوان، م٢، ١٩٤٥: ٢):

أ. شرح دعوة القرآن الكريم شرحاً دقيقاً يوضحها، ويردها إلي فطرتها وشمولها، ويعرضها عرضا يوافق روح البصر، ويرد عنها الأباطيل والشبهات.
ب. جمع القلوب والنفوس علي هذه المبادئ القرآنية وتجديد أثرها الكريم فيها، وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة.
ت. تنمية الثروة القومية، وحمايتها، وتحريرها، والعمل علي رفع مستوي المعيشة.
ث. تحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، والمساهمة في الخدمة الشعبية، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة، وتشجيع أعمال البر والخير.
ج. تحرير وادي النيل والبلاد العربية جميعا والوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان أجنبي، ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، وتأييد الوحدة العربية تأييدا كاملا، والسير إلي الجامعة الإسلامية.
ح. قيام الدولة الصالحة التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا، وتحرسها في الداخل وتبلغها في الخارج.
خ. مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل المثل العليا الفاضلة التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الإنسانية علي أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة، كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة.

ثانياً: الوسائل التي تتبعها جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق أهدافها:

أما الوسائل المعتمدة لتحقيق الأغراض السابقة فقد نصت عليها المادة رقم ٣ من اللائحة حيث نصت على " يعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأغراض علي الوسائل الآتية وعلي كل وسيلة أخرى مشروعة (اللائحة التنظيمية لجماعة الإخوان، م٣، ١٩٤٥: ٤):

أ. **الدعوة** : بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الوسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.

ب. **التربية** : بطبع أعضاء الهيئة علي هذه المبادئ، وتمكين معني التدين العملي لا القولي في أنفسهم أفرادا وبيوتا، وتكوينهم تكوينا صالحاً – بدنياً بالرياضة، وروحياً بالعبادة، وعقلياً بالعلم – وتثبيت معني الأخوة الصادقة والتكامل التام والتعاون الحقيقي بينهم حتى يتكون رأي عام إسلامي موحد، وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهما صحيحاً ويعمل بأحكامه.

ت. **التوجيه** : بوضع المناهج الصالحة في كل شئون المجتمع : من التربية، والتعليم، والتشريع، والقضاء، والإدارة، والجندية، والاقتصاد، والصحة العامة، والحكم .. إلخ، والاسترشاد بالتوجيه الإسلامي في ذلك كله والتقدم بها إلي الجهات المختصة، والوصول بها إلي الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية، لتخرج من دور التفكير النظري إلي دور التفكير العملي .

ث. **العمل** : بإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعملية وبتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ .. إلخ، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات لأعمال البر، والإصلاح بين الأفراد والأسر، ومقاومة الآفات الاجتماعية، والعادات الضارة، والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء، وإرشاد الشباب إلي طريق الاستقامة، وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع، ويستعان علي ذلك بإنشاء أقسام مستقلة طبقا للوائح خاصة تتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية وأعمال البر وتسجيلها بوزارة الشئون الاجتماعية. الشاملة.

مشكلة فكر جماعة الإخوان المسلمين أن هذا الفكر قد حدد نظام الحكم وهو الدولة الإسلامية والمأخوذة من شعار الجماعة "الاسلام هو الحل" والذي استخدمته الجماعة لأول مرة في انتخابات مجلس الشعب في العام ١٩٨٧، عندما تحالفت حركة الإخوان المسلمين مع حزبي العمل والأحرار في قائمة واحد، وهو الأمر الذي يضع الحركة أمام عدد من التساؤلات حول العديد من القضايا ذات الحساسية في المجتمع المصري ومنها حقوق الأقباط ووضع المرأة والحقوق المدنية في مجتمع يتصف بالتنوع والاختلاف الفكري، كما إن شمولية فكر جماعة الاخوان قد جعلته منذ البداية على النقيض مع دعاة الحداثة في المجتمع المصري من المتأثرين بالثورة الفرنسية والتجربة الأوروبية في بناء المجتمع، وكذلك مع غيرها من القوى والأحزاب الليبرالية الوطنية التي اختلفت مع الإخوان في رؤاها ونظرتها للفرد والمجتمع. (دبعي، ٢٠١٢: ٥٥)

ثالثاً: الإطار التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين:

أثر الإطار الفكري للإخوان بشكل جلي في بنية أطرها التنظيمي وقد حدد المؤتمر الثالث للإخوان في آذار ١٩٣٥ هيئات الجماعة بالمرشد العام، ومكتب الإرشاد، مجلس الشورى العام ويمكن الحديث بإيجاز عن الهيئات الرئيسية المكونة للإطار التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين كما يلي: (اللائحة التنظيمية لجماعة الإخوان، م٩، ١٩٤٥: ٣)

١. **المرشد العام للإخوان المسلمين** : وهو الرئيس العام للهيئة ولمكتب الإرشاد وللهيئة التأسيسية. وفيما يلي أسماء مرشدي جماعة الاخوان المسلمين منذ التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (دبعي، ٢٠١٢: ٥٨):
   - حسن البنا : المرشد الأول ومؤسس الجماعة (١٩٢٨ – ١٩٤٩)
   - حسن الهضيبي : المرشد الثاني للجماعة (١٩٥١ – ١٩٧٣)
   - عمر التلمساني : المرشد الثالث للجماعة (١٩٧٣ – ١٩٨٦)
   - محمد حامد أبو النصر : المرشد الرابع للجماعة (١٩٨٦ – ١٩٩٦)
   - مصطفي مشهور : المرشد الخامس للجماعة (١٩٩٦ – ٢٠٠٢)
   - محمد المأمون الهضيبي : المرشد السادس للجماعة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤)
   - محمد مهدي عاكف: المرشد السابع للجماعة (يناير ٢٠٠٤ – ١٦ يناير ٢٠١٠)
   - محمد بديع : المرشد العام الثامن (١٦ يناير ٢٠١٠ – حتى الآن)

٢. **مكتب الإرشاد العام** : وهو الهيئة الإدارية العليا للإخوان المسلمين والمشرف علي سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها.

٣. **الهيئة التأسيسية** : وهي مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الإرشاد العام.

٤. **الهيئات الإدارية للشعب والمناطق:** في كل مكان هيئة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها هذا النظام الأساسي ويوجهها المكتب العام، ويقسمون بحسب الأماكن والبلدان إلي شعب تعتبر كل منها وحدة إدارية يشرف عليها (مجلس إدارة) تختاره (الجمعية العمومية) للإخوان المسلمين.

المبحث الثالث: محطات على التطورات السياسية في مصر حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

أولاً: الأداء السياسي للنظام السياسي المصري حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

لم تكن الثورة المصرية التي اندلعت في٢٥ يناير عام ٢٠١١ حدثا مفاجئا، بل كانت نتيجة العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تراكمت عبر ثلاث عقود من الزمن وهي فترة حكم النظام المصري المتمثلة بالحزب الوطني الحاكم ، ويمكن إيجاز الاداء السياسي لنظام الحكم قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كالآتي (خرمة، ٢٠١٤: ٢١٩):

١. تفرد السلطة في يد شخص واحد وغياب مبدأ التوازن بين السلطات.
٢. وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي، فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه.
٣. جاءت الثورة بعد سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات التي مست كل المواقع العمالية والوظيفية في مصر.
٤. قانون الطوارئ: هو القانون الذي أصدره نظام الحكم في مصر سنة ١٩٦٧ بعد هزيمة حرب ١٩٦٧.
٥. قسوة الشرطة: تعتبر قسوة الشرطة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الثورة.
٦. تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الوطني الحاكم.
٧. طرح ملف التوريث والتحول إلى جمهورية وراثية، وهذا ما يخالف مبادئ ثورة يوليو.
٨. المزاوجة بين السلطة والثروة: فسوء استخدام موارد الدولة وانتشار الرشوة من خلال استغلال بعض المتنفذين لسلطاتهم والقيام بصفقات غير مشروعة لمصلحتهم الخاصة، الأمر الذي أدى إلى إهدار المال العام، وسلب حقوق المواطنين.
٩. سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب.

هذه العوامل وغيرها كانت لابد أن تنتهي بقيام الشعب بالثورة على النظام القائم والمطالبة بتغيير السلطة.

كما لوحظ ضعف الأحزاب السياسية خلال تلك الفترة وذلك للأسباب التالية (هدية، ١٩٩٩: ١٣٠):

أ. عدم توازن الحياة الحزبية و هيمنة الحزب الوطني الحاكم.
ب. فشل التحالفات و الائتلافات الحزبية.
ت. الانشقاقات و الانقسامات.
ث. غياب الديمقراطية الداخلية للأحزاب.

ج. تشابه البرامج عند أغلب الاحزاب حيث ان اغلب الاحزاب المصرية تتشابه في برامجها و باستثناء حالات الاختلاف الأيديولوجي الواضحة في قليل من الاحزاب و ذلك التشابه يجعل المواطن غير قادر على التركيز بين الاحزاب و يجعله غير راغب في تغير الوضع القائم اذا كان البديل هو نفس الحالي فيفضل الاستقرار خوفا من المجهول. (عبد المجيد، ١٩٩٣: ١١٢)

ح. ضعف الهياكل التنظيمية.

خ. انحسار دور الاحزاب داخل البرلمان.

د. إطار دستوري وقانوني غير ديمقراطي: واجهت التعددية الحزبية في مصر تحديا كبيرا يحول دون ممارستها لوظائفها الأساسية ويتمثل في الإطار الدستوري والقانوني القائم في مصر وهو أساس استمرار النظام السياسي التسلطي والأوضاع غير الديمقراطية التي تكرسها كثير من التشريعات القائمة مثل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وغيرها.(وحيد عبد المجيد، ١٩٩٣: ١١٣.)

ذ. تصاعد العنف السياسي.

ر. ميراث السلطوية: وهكذا يمكن القول بأن ميراث السلطوية في المجتمع المصري يمثل تحديا كبيرا لتطور التعددية الحزبية، خاصة وأن السلطوية تقوم على وجود حزب مهيمن على السلطة يحتكر الحكم باستمرار، كما تقوم على احتكار الدولة لوسائل الإعلام، ووصايتها على منظمات المجتمع المدني، وحرصها على تأمين سطوتها من خلال ترسانة من القوانين التي تكفل لها إحكام قبضتها على كل مناحي الحياة في المجتمع. وبدون تصفية ميراث السلطوية في المجتمع لا يمكن تصور إمكانية قيام نظام تعددي حزبي ديمقراطي. (الحوار المتمدن، ٢٠٠٩: صحيفة)

ز. وبعد فترة ركود سياسي استمرت أعوام، ونتيجة لتراكم تلك الضغوط والأزمات، شهدت مصر حراكا سياسيا ملحوظا بدأ باستعداد النظام للدخول في حوار وطني مع بعض أحزاب المعارضة الرئيسية المعترف بها للبحث في إمكانات الإصلاح السياسي وطبيعته، ممّا سمح بارتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح ونزول بعض القوى إلى الشارع للتعبير عن رغبتها في الإصلاح ومعارضتها لاحتمالات التمديد لفترة رئاسة جديدة أو توريث الحكم. كما قام النظام بإجراء بعض التعديلات القانونية والدستورية، وإجراء انتخابات رئاسية تنافسية لأوّل مرة منذ تأسيس النظام الجمهوري في مصر عام ١٩٥٣. وأجريت انتخابات رئاسية في سبتمبر ٢٠٠٥ وبرلمانية في ديسمبر ٢٠٠٥. ولكن جاءت النتائج مخيبة لتلك الآمال، حيث أسفرت عن تولي الرئيس محمد مبارك لمقاليد الحكم لفترة رئاسية خامسة. وتنامى دور أجهزة الأمن، وتمّ تمديد قانون الطوارئ، ثم بدأ الانقضاض على قضاة مصر وقمع المؤيدين لهم بقسوة

وتمرير قانون مخالف لمطالب القضاة باستقلال السلطة القضائية. وأصبحت الرسالة واضحة: سيسحق كل من يقف أمام مسلسل التوريث. كما أنّه نجح أيضا في إقناع الأطراف الخارجية بمخاطر الإسراع في العملية الديمقراطية، خاصة بعد فوز الإخوان المسلمين بـ٨٨ مقعدً من مقاعد البرلمان الـ٤٥٤. (عامر، ٢٠٠٩: ٤٤)

ثانياً: ثورة ٢٥ يناير المصرية والاطاحة بنظام الرئيس محمد مبارك.

خلال السنوات السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت كافة المؤشرات تشير إلى وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر إلى مستويات منذرة بالخطر، ووصول السياسات المتبعة إلى مستوى الفشل السياسي نتيجة التركز المتزايد للثروة في أيدي نخبة ضيقة فشلت في أن تكون قاطرة للتنمية التي لم تصل عوائدها إلى الطبقات الدنيا والوسطي. (السعيد، ٢٠١٣: ٨١)

وثورة ٢٥ يناير هي ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، وكذلك مجموعات الشبان عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك). وذلك اليوم يوافق يوم عيد الشرطة في مصر. وذلك احتجاجاً على الاوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد محسني مبارك. (نصار، ٢٠١٢: ٦٨)

ولم تكن ثورة ٢٥ يناير حدثاً شاذاً بل أتت في سياق موجة ثورية شهدها العالم العربي. كالثورة التونسية، والليبية، واليمنية، والبحرينية، والسورية، العراقية. (خرمة، ٢٠١٤: ٣٣٩)

وكان من الأسباب التي ساهمت في قيام الثورة التالي (جبر، ٢٠١٣: ٢٣):

١. انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠١٠، وما حفلت به من تزوير مكشوف والذي أكدت عملية التزوير المنظمة المصرية لحقوق الانسان، وصور عدسات الكاميرات المباشرة.
٢. انتصار الثورة الشعبية التونسية ونجاحها في إسقاط الرئيس زين العابدين بن علي.
٣. الحراك الشبابي على مواقع التواصل الاجتماعي.
٤. وسائل الإعلام ودورها الهام في تحفيز وتوجيه المصريين للثورة.
٥. زيادة عدد السكان وتردي الوضع الاقتصادي للمجتمع.
٦. استمرار فرض قانون الطوارئ وسوء ادارة الحكومة للشأن الداخلي.
٧. مواقف نظام الرئيس مبارك من قضايا الوطن العربي سواء في فلسطين أو العراق.
٨. الفترة الطويلة التي حكم فيها مبارك، وسعية لتوريث الحكم لصالح ابنه جمال.

٩. لم يكن لدى السلطة السياسية (وزارة الداخلية المصرية)، منذ بداية أحداث الثورة، استراتيجية أمنية قادرة على التعامل مع الاحتجاجات، ومن هنا فقد ظهر نوع من الجمود في السياسة الأمنية، صاحبه انتهاكات لحقوق الإنسان، وحالات قتل عمد، مما أدى إلى الانتقال من الاحتجاج على سياسات الدولة إلى تحدي إرادتها، ومقاومة السلطة السياسية بشكل يتماثل مع خبرات التحرر من الاستعمار. (الكيالي، ٢٠١١: ٢)

وقد سرعت هذه الأسباب في قيام الثورة، وأدت في النهاية إلى تحقيق هدفها الرئيسي وهو الاطاحة بنظام الرئيس مبارك، وشكل هذا السقوط صدمة للموالين له.

المبحث الرابع: محطات على التطورات السياسية في تونس حتى ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

سيتم الحديث في هذا المبحث عن تطورات النظام السياسي في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ ، من حيث النشأة التاريخية للنظام السياسي التونسي، وبيان ماهية النظام السياسي التونسي قبل الثورة وذلك للوصول إلى طبيعة علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسي ومن ثم سيتم الحديث عن مجريات الثورة ودور الجيش في مساندة الثورة تمهيداً للحديث عن المشاركات السياسية لحركة النهضة التونسية في المبحث الثاني.

أولاً: النظام السياسي في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ .

في هذا الجزء من الدراسة سيتم الحديث عن تطورات النظام السياسي في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، من حيث النشأة التاريخية للنظام السياسي التونسي، وبيان ماهية النظام السياسي التونسي قبل الثورة وذلك للوصول إلى طبيعة علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسي.

١. النظام السياسي في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠:

قبل وصول الحبيب بورقيبة إلى سدّة الحكم في تونس عاشت الحركة الوطنية التونسية سلسلة من الانشقاقات والتصدعات أدّت إلى انسحاب العديد من الشخصيات من الحزب الدستوري الاشتراكي الذي تحولّ إلى حزب حاكم بعد الاستقلال وكان الوحيد في الساحة السياسية، لأنّ التعددية كانت ممنوعة في تونس وتمّت تصفية العديد من معارضي بورقيبة بعد الاستقلال، وفرّ بعضهم إلى الجزائر والبعض الأخر توجهّ إلى بعض العواصم الأوروبية كباريس وجنيف وغيرهما. (أبو زكريا، ٢٠٠٣: ١٦)

بعد استقلال تونس وجد الحبيب بورقيبة نفسه على رأس الدولة التونسية الفتية والتي راح يصيغ ثوبها الفكري والسياسي والإيديولوجي صياغة لا تمت بصلة إلى الموروث العربي والإسلامي لتونس ولذلك كان الحبيب بورقيبة عرضة لكثير من الاتهامات من معارضيه من قبيل أنّه صنيعة فرنسية، وأنّ باريس لعبت دوراً كبيراً في تعيينه على رأس الدولة التونسية، وكان لجوؤه إلى سنّ مجموعة كبيرة من القوانين العلمانية يزيد في اتساع حجم هذه الاتهامات (أبو زكريا، ٢٠٠٣: ١٦).

فمنذ الاستقلال السياسي لتونس عام ١٩٥٦ م، سيطر على جهاز الدولة نخبة سياسية - إدارية من الشرائح العليا للفئات الوسطى، وهي الفئة القائدة للحزب الدستوري الجديد، (المديني، ١٩٩٧ : ٧٩٨)، ويبدو أن النظام السياسي التونسي اتسم بسيطرة نخبوية، على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، هذه السيطرة النخبوية نتج عنها نظام حكم استبدادي بوليسي، بمعنى أخر ديكتاتورية بصبغة عصرية، فهناك مؤسسات قائمة وشكل من أشكال الدولة العصرية، ولكن في المضمون هناك تركيز للسلطة وعدم فصل بين السلطات، وغياب فاعل لمؤسسات المجتمع المدني، عملية ديمقراطية موجودة شكلا ، ومعطلة مضمونا ، والمحصلة النهائية نظام سياسي ديكتاتوري، يجمل نفسه ببعض الممارسات الديمقراطية التي لا تشكل مؤثراً في نظام الحكم، وليست شريكاً في اتخاذ القرار بكافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (ابو حشيش، ٢٠١٤: ٧٨).

ويمكن حصر التطورات السياسية في تونس قبل ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ في المراحل التالية:

المرحلة الأولى : منذ بداية السبعينات بدأ يتبلور تيار جديد يعرف بالتيار اليساري الراديكالى، وهو خارج الحزب الشيوعي التونسي المعروف بنزعته التصالحية، وضم المثقفين الثوريين والعمال الرياديين، وخرج الاتحاد العام مع أغلبية الشباب المثقف في انتفاضة احتجاجية عام ١٩٧٨ م، وكان من أبرز نتائجها مواجهات دامية بين النقابيين وقوات الأمن التونسي، انتهت بالقضاء على استقلالية الحركة النقابية التونسية، وتركت هذه المواجهة أثار الحالة السياسية التونسية، ونشأت الحركة الطلابية المتمردة على الحكم والسلطة، وبدأ التحول وتشكيل الأحزاب، وتفعيل الحركة الإسلامية. (بشارة،٢٠١٢ : ٣٧).

المرحلة الثانية : بداية الثمانيات، حاول الرئيس بورقيبة امتصاص الاحتقان السياسي الحاصل في تونس وذلك بعد انتفاضة عام ١٩٧٨ م، وعين المزاني كوزير أول (١٩٨٠– ١٩٨٦) ووعد المزالي التخلي عن سياسة الانغلاق والتشدد، متعهداً بإنجاز إصلاح شامل، تمخضت عنها عودة القيادة النقابية بعد انتفاضة عام ١٩٧٨ م، باستثناء الحبيب عاشور، ولكن سرعان ما توقف

الانفتاح السياسي في تونس، عندما أمر الحبيب بورقيبة بتزوير الانتخابات التشريعية عام ١٩٨١ م (بوقرة ، ١٩٨٧: ١٩٧-١٩٨) .

المرحلة الثالثة : بدأت تونس باعتناق مذهب الخصخصة الرأسمالية والتي نمت عبر خلق مؤسسات المجتمع المدني الحديث وإنشاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في عام ١٩٧٧ ، وبروز صحافة مستقلة، ومعارضة للمصادرات، وتدابير الحظر، مع رفع الحظر عن الحزب الشيوعي التونسي، ومنحت في هذه المرحلة الشرعية لحزبين آخرين معارضين، هما: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية (المديني، ٢٠١١ : ١٤٩)

المرحلة الرابعة: (تونس في عهد زين العابدين بن علي): بتاريخ ٠٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٧ أعلن الوزير الأول يومئذ زين العابدين بن علي إزاحة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبه لأسباب صحية طبقا للفصل ٥٧ من الدستور التونسي وتولى رئاسة الدولة التونسية، وقد أطلق على هذا الحدث (الانقلاب الصحي) ولم يكتفِ الرئيس الجديد بالقيام بهذا الانقلاب بل أضاف إلى ذلك بيان سياسي تضمن أهم القضايا والاختيارات التي كانت جميع القوى الوطنية بدون استثناء، تناضل من أجلها وتطالب بتحقيقها، وبهذا البيان –البرنامج– أكد ابن علي تعهده بإنجاز مطامع الشعب التونسي في الديمقراطية والتعددية، وفي احترام الحريات العامة والحقوق الأساسية، ولذلك كان تجاوب الشعب سريعاً وشاملاً، إذ خرجت الجماهير في مسيرات عارمة تؤكد مساندتها للرئيس الجديد، رافعة شعار (بالروح بالدم نفديك يا الزين)، وهو الشعار نفسه الذي كانت هذه الجماهير تردده للرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وفي تجمع جماهيري حاشد أمام قصر الحكومة بساحة القصبة أجاب ابن علي المنادين بشعار (معاك يا الزين) بقوله (معاً من أجل تونس). (مواعدة، ٢٠١٢ : ١٠)

ومن خلال تتبع مراحل تطور النظام السياسي التونسي في عهد ابن علي نجد أن تونس شهدت العديد من الانتفاضات الشعبية الهادفة لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي، مثل: انتفاضة الخبز وغيرها، هذه الاحتجاجات كانت مؤشراً على أن هناك نظاماً سياسياً يعتريه الكثير من السلبيات، مما يستدعي حدوث هذه الانتفاضات، وهناك مؤشراً على عدم وجود حالة ديمقراطية، ويمكن التأكيد على ذلك من خلال القول بأن تونس منذ استقلالها في خمسينيات القرن العشرين وإلى العام ٢٠١٠ ، وقبل اندلاع الثورة التونسية، لم تشهد سوى رئيسين، الأول الحبيب بورقيبة الذي لم يأتِ بطريق الانتخاب، والثاني زين العابدين بن علي، والذي اعتلى سدة الحكم بعد قيامه بانقلاب على الحبيب بورقيبة في العام ١٩٨٧، أي أكثر من ستة عقود مرت على تونس، وفقط رئيسان تناوبا على حكمها، وهذا يعكس غيابا حقيقياً للديمقراطية في تونس (ابو حشيش، ٢٠١٤: ٨٠).

والواضح مما سبق أن المشهد السياسي التونسي قبل الثورة قد مر بتجربتين تتفقان في الخط العام تختلفا في التفاصيل، ففي الخط العام تميزت هاتين المرحليتين بسيطرة الحزب الواحد

والشخص الواحد التي تتجمع عنده خيوط اللعبة السياسية والمدنية التونسية، وأما الاختلاف الحاصل بين التجربتين فيتمثل في أن المشهد المؤسساتي التونسي في عهد بورقيبة تميز بارتكازه على شرعية سعى بورقيبة للتعرف بها وتضخيمها تمثلت في أيديولوجية المجاهد الأكبر وصانع الاستقلال ومحرر المرأة وباني تونس الحديثة، وفي سبيل ترسيخ هذه الأيديولوجيا فإن بورقيبة لم يتوان عن كتابة التاريخ التونسي الحديث على مقاسه، وطمس جهود غيره في بناء تونس، مما سمح له سنة ١٩٧٦ بأن يعد دستوراً على مقاسه (الطرابلسي، ٢٠١٥: ١٢٢)

٢. علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسي:

يمكن تقسيم علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسي على عهد رؤساء تونس بعد الاستقلال وفق التالي:

أ. عهد الرئيس الحبيب بورقيبة من عام ١٩٥٦الى عام ١٩٨٧:

إنقضت حكومة بورقيبة على حركة الاتجاه الإسلامي، وقبضت على الغنوشي وكثيرين من زعمائها وألقت بهم في السجون. وتم تعذيب الكثيرين في السجن، أما أولئك الذين هربوا فقد اختفوا في غياهب السرية أو النفي الاختياري بالخارج. وعلى الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الاتجاه الإسلامي على أنها حركة رجعية لمتعصبين أصوليين وحركة ثورية عنيفة تساندها إيران، فان الغنوشي كان قد ابعد عن تجاوزات الثورة وحبذ حلاً تونسياً بدلاً من الحل الإيراني. (إسبوزيتو، ٢٠٠١: ٢٣١)

وخلال هذه الفترة أكثر من أية فترة أخرى، تحققت حركة الاتجاه الإسلامي من محدودية أيديولوجية الإخوان المسلمين، التي كانت محكومة بأصولها وتجربتها المصرية. وكانت ثمة قناعة متنامية بالحاجة إلى مخاطبة أحوال تونس الخاصة بتطوير أيديولوجية وبرنامج وحلول أكثر تناسبا مع التجربة التونسية. وقد أرغمت انتفاضة الخبز سنة ١٩٨٤ بورقيبة على إطلاق سراح الغنوشي وغيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن كجزء من محاولته لتخفيف التوتر. وعلى أية حال، استمر ضغط الحكومة على حركة الاتجاه الإسلامي. (إسبوزيتو، ٢٠٠١: ٢٣٢)

وقد كان بورقيبة عازما على استئصال الإسلاميين، ووضع إجراءات بقمع حركة الاتجاه الإسلامي، وفي مقابل ذلك بالغت حكومة بورقيبة في تصوير قوة الإسلاميين وفي التركيز عليها، حتى تبرر نظام إلغاء الحريات وتأبيد الاحكام العرفية، كما قامت عمدا بخلق بعبع إسلامي تمحو فيه جميع الفوارق بين التيارات الإسلامية السياسية ذاتها فتردها جميعا إلى قوة إرهابية متطرفة وتنفي وجود قوى إسلامية ديمقراطية او قابلة للتحول الديمقراطي.(غليون، ٢٠٠٣: ١٤٠) وسنة ١٩٨٧ فرضت قيودا قاسية على القيادة وموقفها المعتدل مما أثارت الخلافات داخل الحركة.

وعندما سرت الشائعات بان بورقيبة ينوي إعدام الغنوشي واستئصال حركة الاتجاه الإسلامي، انقسم أعضاء الحركة حول الإستراتيجية المناسبة، فقد تزايدت الأصوات التي تنادي برد أكثر صلابة على القمع الحكومي. وفي نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، عندما اشتد الجدل وباتت الانتفاضة الشعبية وشيكة، استولى" زين العابدين بن علي، رئيس وزراء بورقيبة على السلطة من الحبيب بورقيبة.(إسبوزيتو، ٢٠٠١: ٢٣٤).

ب. عهد الرئيس زين العابدين بن علي من عام ١٩٨٧الى عام ٢٠١١:

كانت في سنة ١٩٨٨، علاقة عادية طبيعية بين النظام وحركة النهضة، فالبلاد خرجت يومها من ازمة سياسية خطيرة، قام فيها الإسلاميون بتحرك واسع ضد حكم بورقيبة، ونجحوا خلال ستة أشهر من الحركة الاحتجاجية السلمية في تهيئة مناخ التغيير، وهو ما حدث فعلا في السابع من نوفمبر ١٩٨٧،حيث قام نظام جديد. تحرك فيه زين العابدين بن علي بسرعة لإضفاء الشرعية على حكمه ولمواجهة المعارضة الإسلامية ضد حكومته. (البلدي، ٢٠١١: ٥٢- ٥٣)

ووعد بالتحررية السياسية والديمقراطية وتعددية النظام السياسي، وهو بالضبط كل ما كانت جميع أحزاب المعارضة تطالب به. وذلك بعد قطيعة حصلت في عهد الرئيس بورقيبة بين الشعب والنظام، وأعيد فتح كلية الزيتونة الشرعية ووعد ابن علي بأن يسمح لحركة الاتجاه الإسلامي بإعادة نشر مجلتها وصحيفتها. (شعبان، ٢٠٠٦: ٥١)

سعت حركة الاتجاه الإسلامي إزاء الوعود بالتحرر السياسي الى الحصول على الشرعية القانونية وتقدمت كحزب سياسي حمل اسم " حركة النهضة". لكن ذلك لم يشفع لها إذ نظر إليها بارتياب وتهيب برصفها حركة دينية وسرعان ما جرى إخراجها من الحياة السياسية بدل إدماجها فيها. (بلقريز، ٢٠٠٧: ٥٢-٥٣) وبحجة خلو مشروعهم من أي توضيح بشأن العديد من المسائل الأساسية الواردة في الميثاق، وعدم تعهدهم باحترام مساواة س المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وباستناده إلى هذه المبررات لرفض طلب الترخيص القانوني الذي تقدمت به حركة النهضة، يكون النظام قد اقتنع بمخاوف كلا الاتجاهين الليبرالي واليساري، ليظهر فيما بعد أن إعلان النظام فتح باب التعددية لم يكن توجها استراتيجيا راغبا في خلق منافسة سياسية حقيقة، وتدشين الانتقال الديمقراطي، فانفتاح النظام لم يكن اعتباره إلا تكتيكاً يقوم على القبول الشكلي بتواجد أطراف جديدة في الساحة السياسية وليس في السلطة، مع ما يطلبه ذلك من إقصاء أي خصم قادر على المنافسة الأيديولوجية والانتشار التعبوي. (أبو اللوز،٢٠٠٧: ١٦٨- ١٦٩)

ومنه يمكننا القول بأن العلاقة التي حكمت النظام والحركات الإسلامية في تونس كانت تصارعيه صدامية خاصة في عهد الرئيس بورقيبة في سبعينيات القرن الماضي من اعتقالات

لزعماء الحركات الإسلامية، ورغم الانفتاح الذي عرفه النظام التونسي على الحركات الإسلامية بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي الحكم ومحاولة تجديد العلاقة بين النظام وهذه الحركات، إلا ان العلاقة هذه لم تكن تصاعدية نحو الاحسن.

ثانياً: ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ التونسية وسقوط نظام الحكم التونسي.

في هذا الجزء من الدراسة سيتم الحديث عن ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ " ثورة الحرية والكرامة" التونسية حتى سقوط نظام الحكم التونسي، إضافة إلى بيان موقف الجيش من اشتعال فتيل الثورة حتى فرار الرئيس التونسي، وإجراء الانتخابات التونسية في عام ٢٠١١.

١. اندلاع الثورة التونسية وسقوط النظام في يناير ٢٠١١.

بالنظر إلى المشهد التونسي في السنوات العشر الأخيرة وحتى كانون أول ديسمبر ٢٠١٠ م، وقبل أيام من بدء الثورة التونسية، فإنه بعد مضي أكثر من نصف قرن على إعلان الجمهورية التونسية تعاقب على الحكم رئيسان فقط، ورغم قيام الدولة بإجراء العديد من التغييرات والتعديلات في الدستور، إلا أن ذلك كان مجرد اجراءات شكلية لم تحدث آثاراً عميقة في المشهد السياسي التونسي، بل على العكس ساهمت في تكريس السلطة وتركيزها في يد مجموعة من المنتفعين تحت قيادة الرئيس زين العابدين بن علي، ورغم أن الدستور التونسي يسمح بتعدد الأحزاب، وذلك للإيحاء بوجود حالة من التعددية الحزبية، إلا أن هذه التعددية لم تكن حقيقية، ولم يكن للأحزاب دوراً في المشاركة في الحكم وإدارة شئون الدولة، والخريطة السياسية التونسية كانت تعرف حزب واحد هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم والذي كان يرأسه ابن علي، وتعكس سيطرة الحزب الحاكم على التمثيل بالأغلبية في البرلمان لعدة دورات متتالية، مدى حجم باقي الأحزاب المهمش دورها في العملية السياسية في تونس (السرجاني، ٢٠١١ : ٧٧-٧٨).

الواقع أن ابن علي نجح فيما لم ينجح فيه بورقيبة من تقويض المجتمع السياسي بكافة مكوناته، مما نجم عنه انهيار كل الوسائط المنظمة القادرة على تأطير الحركات الاجتماعية، فغدا في مواجهة مع كتلة الجمهور الهلامية العشوائية التي لا مركز لها، ولا خطاب أيديولوجي، أو حتى مطالب واستراتيجيات منسقة، فالمعروف أن تجربة بورقيبة صاغت نسق النظام السياسي التونسي على ثلاثة ركائز :

الركيزة الأولى: هيمنة الحزب الدستوري الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ م.

الركيزة الثانية: الزعامة الأبوية التي ترجمت دستورياً بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار.

الركيزة الثالثة : الأيديولوجيا التحديثية العلمانية المستندة إلى إرث الحركة الإصلاحية التونسية، والمتمحورة حول النهوض بالتعليم وتحرير المرأة، وجاء ابن علي لينجح في بناء صورتين داخلية وخارجية، الصورة الأولى : أظهرته كرجل البناء والتحديث، والصورة الثانية : كحاكم مستنير بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى، وبهاتين الصورتين كسب العالم الغربي، وأبرز مثقفي وأكاديمي تونس، وأغلب اليسار التقليدي. (ولد أباه، ٢٠١١ : ١٧-٢٠).

وبالتدريج استطاع ابن علي القضاء على كل منافذ الحراك السياسي، وحول الحزب الدستوري إلى واجهة للشبكة الأمنية – الإدارية لجهاز الحكم، وأفرغه من رموزه التاريخية، وحول المركزية النقابية المشتتة الصف إلى أداة طيعة، معطلاً في الوقت نفسه حقوق الإنسان ورابطة المحامين اللتين هما الدعامتين الأساسيتين للمجتمع المدني التونسي، وأدخل خصومه السجون وفي مقدمتهم المنتمين إلى حركة النهضة، ومع أن نظام ابن علي دأب على ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة، إلا أنها كانت في واقع الأمر مجرد مناسبات لتجديد الولاء للرئيس، وحتى المرشحون الهامشيون الذين سمح لهم بالتقدم للسباق الانتخابي، حرصوا على التأكيد علناً على أنهم لا يترشحون لمنافسة ابن علي، ولكن حرصاً ".على خدمة المسار التعددي وتوطيد السلوك الديمقراطي (ولد أباه، ٢٠١١ : ٢٠).

ومن الجدير ذكره، أن نظام ابن علي عمل على توفير بعض المكاسب الاقتصادية المحدودة مقابل تأمين استقراره السياسي، لكن هذه الصفقة فشلت في ظل تزايد عجز الاقتصاد عن خلق وظائف للخريجين، وارتفاع التفاوت في الدخل. وأدى ذلك إلى تآكل النظام وفقدان شرعيته. وجاءت ثورة ١٧دسيمبر ٢٠١٠ وأطاحت بهذا النظام. (عاشي، ٢٠١١: ٢٦)

مما سبق، فقد كان نظام ابن علي استبدادياً ، لم يترك المجال أمام أفراد الشعب التونسي لممارسة أي نوع من المشاركة السياسية، فعملية صنع القرار في أيدي ودائرة الرئيس التونسي، ومؤسسات المجتمع المدني مكبلة، انتخابات شكلية لا تعبر عن الهدف من إجرائها، كأحد أدوات العملية الديمقراطية المؤدية إلى التداول السلمي للسلطة، وتجسيد الإرادة الشعبية في صنع القرار السياسي والاجتماعي ، والاقتصادي، والمحصلة كان ما سبق، إرهاصات جذرية مهدت إلى قيام ثورة تونس في العام ٢٠١٠ (ابو حشيش، ٢٠١٤: ٨٢).

ولقد شكل يوم الجمعة الموافق ١٧ دسيمبر ٢٠١٠ منعطفاً حاسما في تاريخ تونس والوطن العربي، ففي هذا التاريخ أقدم الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه، في أعنف وسيلة وأشدها دلالة على الاحتجاج ورفض الواقع القائم، هذا الأمر ارتبط بإحساس عميق بالكرامة ورفض الإهانة، ورفض الواقع المرير الذي وصل إليه الإنسان التونسي تحت نظام الاستبداد، وواقع الفقر والحرمان والجوع، وتجاوباً مع ذلك اندلعت شرارة الثورة التونسية لينفض الغبار عن إرادة شعبية

كامنة في الشعب التونسي، والمتابع لمسار ابن علي يمكن أن يضع يده على سمات ميزت السنوات الأخيرة، وهيأت المناخ المناسب للانتفاضة والثورة، ومن أهمها: فقدان الشرعية من حيث انتخابات شكلية بلا جوهر ولا مضمون، إضافة إلى فقدان الشرعية الوظيفية، وترك الشعب عرضة للبطالة والمشاكل الاقتصادية، والتناقضات الداخلية، ووجود صراعات داخل نظام وبطانة hابن علي، والسعي المحموم للاستيلاء على مقدرات الدولة الاقتصادية والمالية، مع عملية سطو منظمة على الدولة، والاستيلاء على النفوذ في كافة النواحي، وشعور الشعب التونسي في معظمه، بحالة عامة من الظلم بكافة فئاته وطبقاته من إسلاميين وعلمانيين وأحزاب ومنظمات وخلافه، والتجارة في الأعمار تجسد في تمديد سن التقاعد إلى ٦٥عاما ، مما يعني زيادة البطالة، لقد مارس نظام ابن علي العبث بالدولة متصورًا إياها ملكا خاصا له والشعب هم العبيد، هذا ما كان من شأنه دفع الشعب التونسي باتجاه الثورة بهدف إسقاط نظام بن علي (المصري،٢٠١٢: ٣٣٧)

٢. موقف الجيش من الثورة:

وجه الرئيس ابن علي في٩ يناير ٢٠١١ خطاباً إلى الشعب التونسي، وصف فيها الاضطرابات بأنها "أعمال مأجورة وإرهابية، تسيرها من الخارج أطراف يغيظها النجاح الذي تشهد به مؤسسات دولية نزيهة ومن أهم النقاط التي قدمها في خطابه، هو بدء انتشار الجيش في بعض المدن التونسية بأمر من الرئيس التونسي، والإعلان عن إقالة وزير الداخلية رفيق بلحاج قاسم، بسبب إحداث حالة الإرباك داخل النظام التونسي، وعجزه عن معالجة الأزمة، بعد إدراكه بأن المطالب تستهدف إطاحته، لذلك عمد إلى التركيز على البعد الخارجي، وأن الثورة من صنع أطراف خارجية تستهدف إطاحته، ومحاولة التركيز على الجانب الاقتصادي، وتجاهل الجانب السياسي. (بشارة،٢٠١٢ : ٢٦٦-٢٧٩).

لعب الجيش التونسي دوراً بناًء في مساندة الثورة، والذي نجد تفسيره في تهميش المؤسسة العسكرية من قبل النظام التونسي. فالرئيس زين العابدين بن علي لم يكن يثق بالجيش التونسي، مقابل ثقته بالأجهزة البوليسية والمتمثلة برجال الشرطة والأمن الداخلي والحرس الرئاسي الخاص، وهى معروفة بعنجهيتها وفسادها واحتقارها للشعب، وبعد إن اخفق ابن علي بخطابه الثاني الذي ألقاه في ١٣ يناير ٢٠١١ في تهدئة حركة الشارع، حتى عندما قال بأنه لن يترشح للرئاسة سنة ٢٠١٤ م، وأصر في لقاءه مع قائد الجيش الجنرال رشيد عمار على تعهد الجيش لدور أكثر فعالية في قمع الانتفاضة، أو أن يقوم قائد الأركان بتقديم استقالته، وقد أدى هذا إلى رفض قائد الأركان لمطالب ابن علي، إلى انهيار قدرة الرئيس ابن علي على إدارة جهاز الدولة، وأماله في احتواء الانتفاضة الشعبية، بعد إن تدنت شرعية النظام وشعبيته إلى مستوى الصفر، الأمر الذي اضطره

إلى الفرار من البلاد، من دون الإعلان الرسمي عن التخلي عن الحكم، في ١٤ يناير ٢٠١١. (ابو حشيش، ٢٠١٤: ٨٤).

وحلل صموئيل هانتغتون المقياس المتدرج للفساد في هذه الدولة (بشكل عام)، مع تصاعد التسلسل الهرمي البيروقراطي أو ارتفاع السلم السياسي، بقوله " يساهم الفساد في تأكيد التفاوت الاجتماعي، أو أولئك الذين ينجحون في الوصول إلى مستوى عال من السلطة السياسية، هذا النمط من الفساد يزداد ثقلا دوما عند الوصول إلى أعلى مستويات الثراء .والازدياد ثقلاً عند القمة يعنى التدني في مستوى المؤسساتية السياسية، ذلك أن المؤسساتية السياسية العليا في المجتمع، والتي يجب أن تكون الأكثر تعرضا لهذه المؤثرات الخارجية، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضاً مع الاستقرار السياسي، مادامت سبل التحريك إلى الأعلى عبر الإلية السياسية أو البيروقراطية تظل مفتوحة" (هانتغتون، ١٩٩٣ : ٨٨).

لقد ساهم الجيش التونسي في نجاح الثورة في الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، وتأتي هذه المساهمة من خلال عدم تدخله في فض المظاهرات وفعاليات الثورة، فنظام زين العابدين كان يعتمد على الأجهزة الأمنية في إحكام سيطرته على البلاد، وكان يعتبر هذه الأجهزة يده الحديدية في حفظ النظام وضمان بقاءه، أما المؤسسة العسكرية والجيش فكانت بعيدة نوعا ما عن ذلك، وعند اندلاع فعاليات الثورة التونسية، كان ما سبق سبباً رئيسيا في حياد المؤسسة العسكرية والجيش، مما كان له بالغ الأثر في نجاح الثورة في تحقيق هدفها الأول في الإطاحة بنظام ابن علي. (ابو حشيش، ٢٠١٤: ٨٥). وعلى ضوء مستجدات وتفاعلات الشأن المصري وتدخلات الجيش المصري قال الغنوشي: "لا، لن يتكرر ما حصل في مصر لأسباب كثيرة، من أهمها أن المنتظم السياسي التونسي لا يحتل الجيش فيه موقعاً سياسياً فاعلاً، فالجيش يحمي حمى الوطن ولا يصارع على السلطة".(الغنوشي، ٢٠١٤/٠٢/١٩: نت) والجيش التونسي جيش محترف، أما الجيش في مصر فقد ملك البلد على مدى ستين سنة .أضف إلى ذلك أن المجتمع التونسي من أكثر المجتمعات العربية انسجاماً، فتركيبة المجتمع من دين واحد وعلى مذهب واحد، وعرق واحد، بحيث إن الانسجام في المجتمع التونسي انسجام واسع، وهذا ما يجعل الاختلافات لا تأخذ شكل معسكراً ، وليس لجيشها سجل في الانقلابات العسكرية.(بوخرص، ٢٠١٤: ٢١)

ولعل ما هو ملف للأنظار إلى أن الثورة الأسرع والأكثر انتقالا نحو مهمات بناء نظام بديل هي تلك التي حدثت في تونس، وحيث لم تستغرق المدة بين اندلاع الانتفاضة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وفرار الرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١، سوى أربع أسابيع، ويمكن إرجاء هذا الأمر إلى تجانس المجتمع التونسي وغياب الانقسامات العمودية، إلى جانب حياد

الجيش كمؤسسة عسكرية لعبت دور ضاغط على زين العابدين بن علي كي يتنحى، مما قلل حجم الأضرار، وعمل كحلقة تأمين بعد سقوط رأس النظام. (كريم، حسن، ٢٠١٣: ٢٠).

وأخيراً، تم البدء في التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة محمد الغنوشي الانتقالية، مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية، وتم تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة، والذي بدأ واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة وبحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع العهد السابق وبضرورة إشراك مختلف الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية (ولد أباه ، ٢٠١١ :٢٤).

ويرى الباحث بأنه، لم يكن للجيش التونسي دوراً في الحياة السياسية، وهذا ما يتميز به الجيش التونسي، وكان لهذا الأثر عدم تكرار التجربة المصرية من قتل وإراقة لدماء المواطنين وسجن المئات، بل وبعد عدم قيام الشرطة النظامية بمهامها، تولى الجيش مسئولية تنظيم البلاد.

الفصل الثالث

الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري إبان فترة الحكم

المبحث الأول: حزب الحرية والعدالة المصري كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط.

أولاً: أهداف تأسيس حزب الحرية والعدالة المصري.

ثانياً: حزب الحرية والعدالة المصري بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي.

المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري.

أولاً: المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري..

ثانياً: المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري.

ثالثاً: محطات على تقييم التجربة السياسية لحزب الحرية والعدالة المصري.

رابعاً: العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري.

الفصل الثالث

الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري إبان فترة الحكم

مقدمة:

سبق الحديث في الفصل السابق عن جماعة الإخوان المسلمين بين الأيدولوجية الفكرية والممارسة السياسية من حيث المراحل التاريخية التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ممارسة الحكم، و تطور جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك بهدف معرفة البنية الايدلوجية والآلية التطبيقية للأداء السياسي ومعرفة الظروف التي كونت الإطار الفكري لقيادتها وتصوراتهم وضغوط الواقع التي تكونت فيه جماعة الإخوان المسلمين، وسيتم الحديث في هذا الفصل عن التطورات السياسية في مصر حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومن ثم الحديث عن ثورة ٢٥ يناير المصرية وسقوط نظام الرئيس مبارك، وذلك بهدف الوصول إلى تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط ، حيث سيتم التعرف خلال هذا الفصل على تأسيس حزب الحرية والعدالة وحركة النهضة التونسية كأداة لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين المصري، ومبادئ وتوجهات الحزبين، ومن ثم سيتم الحديث عن حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي، ثم سنتناول تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية ، وأخيراً سيتم توضيح العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري وتراجع حركة النهضة التونسية.

المبحث الأول: حزب الحرية والعدالة المصري كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط.

تمهيد:

سيتم الحديث خلال هذا المبحث عن تأسيس حزب الحرية والعدالة وحركة النهضة التونسية كأداة لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين المصري، ومن ثم توضيح البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية ، لنصل في نهاية المبحث إلى أمرين هامين يتمثل الأمر الأول في : تقييم الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية ، ومن ثم بيان العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري وتراجع حركة النهضة التونسية.

أولاً: أهداف تأسيس حزب الحرية والعدالة المصري.

عند الحديث عن تأسيس حزب الحرية والعدالة كأداة لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين المصري لابد من عرض تعريف بحزب الحرية والعدالة، وبيان مبادئ وتوجهات حزب الحرية والعدالة، وكيف ينظر حزب الحرية والعدال الدولة والمبادئ السياسية، علاوة عن توضيح البرنامج الاقتصادي والاجتماعي في فكر حزب الحرية والعدالة.

١. تعريف بحزب الحرية والعدالة:

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأت الخريطة الحزبية في مصر تتغير وظهر العديد من الأحزاب الجديدة التي تسعى لتتواجد في الشارع السياسي المصري بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمي لعدم موافقة لجنة شئون الأحزاب عليها وكان حزب الحرية والعدالة من بينها، (عزباوي، ٢٠١١: ٧)

ويعرّف حزب الحرية والعدالة المصري بانه حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، تأسس بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١١م، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو حزب لكل المصريين على اختلاف عقائدهم وأجناسهم ومراكزهم الاجتماعية دون تمييز، ويمارس نشاطه في نطاق الشرعية الدستورية ويعمل على النهضة وتحقيق آمال وطموحات الشعب المصري ومنها أهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.(لائحة حزب الحرية والعدالة مادة رقم ٢: ٢٠١١).

٢. مبادئ وتوجهات حزب الحرية والعدالة:

لقد استند حزب الحرية والعدالة على عدة أسس ومنطلقات، هي (برنامج حزب الحرية والعدالة، ٢٠١١: ٦):

أ. مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ب. يسعى الى دولة مدنية تحترم الشرعية الدستورية، ويتساوى فيها الجميع أمام القانون، وإن لكل أمة قانوناً يتحاكم إليه أبناؤها بكافة عقائدهم، ويرى حزب الحرية والعدالة أن حماية غير المسلمين في عقائدهم وعبادتهم جزء من وظائف الدولة، فالدولة يكون عليها حماية غير المسلم في عقيدته وعبادته ودور عبادته وغيرها. (برنامج الاخوان، ٢٠٠٧).

ت. الشعب مصدر السلطات فهو صاحب الحق في اختيار حاكمه ونوابه، وقال الإمام البنا في ذلك: "ونريد بعد ذلك الشعب المسلم في ذلك كله أيضاً، ونحن لهذا نعمل على أن تصل دعوتنا إلى كل بيت، وأن يسمع صوتنا في كل مكان، وأن تتيسر فكرتنا وتتغلغل في القرى والنجوع والمدن والمراكز والحواضر والأمصار، لا نألوا في ذلك جهداً، ولا نترك وسيلة ". (البنا،٢٠٠٢: ١٠١).

وأن نظام الانتخابات يحقق مقصد نظام "البيعة" الذي عرفه وطبّقه المتقدمون، والذي يعطي الأمة الحق في تعيين الحاكم وعزله. والبيعة ركن أساسي من أركان الشورى في الإسلام. (فتوح، ٢٠٠٦: ٥٣).

ث. الشورى هي جوهر الديمقراطية وهي السبيل لتحقيق مصالح الوطن حتى لا يستبد فرد أو فئة بالتصرف في الأمور العامة التي تتأثر بها مصالح الشعب، ومن حق الأمة الإسلامية أن تراقب الحاكم، وأن تشير عليه بما ترى الخير. وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها، وأن يأخذ بالصالح من آرائها. وقد أمر الله الحاكمين بذلك(البنا، ١٩٩٠: ٣١٩).

ج. الإصلاح السِّياسي والدستوري والإصلاح الأخلاقي هما نقطةُ الانطلاق لإصلاح بقيَّة مجالات الحياة كلها.

ح.المواطن هو هدف التنمية الاول، فبصلاح الإنسان يتم الاصلاح، وبصلاح المناخ الاجتماعي يكتمل صلاح الانسان .

خ.تحقيق الحرية والعدل والمساواة لكل مواطن وتحقيقها يحقق الديمقراطية في النظام السياسي(حرية، عدل، مساواة). ويعتبر من مبادئ الديموقراطية الأساسية مبدأ حقوق الإنسان وحرياته. ويبدو أنه الأساس الذي انطلق منه الفكر الإسلامي الحديث في الربط بين الديموقراطية والشورى، حيث يحظى هذا الأساس في مفرداته، أو يكاد أن يحظى باتفاق المفكرين المسلمين. (محمد فتوح، ٢٠٠٦: ١٠)، إن حماية حقوق الإنسان وحرياته هي "أساس الحكم في الإسلام"، كما صرح بذلك محمد الغزالي. ولأنها كذلك، فهي بحاجة إلى

ضمانات سياسية وقانونية لحمايتها من العدوان، ومن الاستبداد؛ لذا ضمنتها الدول الديمقراطية دساتيرها. وما فتئ المفكرون المسلمون يطالبون بها. (قطب، ١٩٨٦: ١١٩).

ويرى الباحث في التعددية السياسية ما يمنع الاستبداد. وهي ضرورية لتحقيق العديد من القيم الإسلامية، كالحرية والمساواة والشورى. وفي التعددية يمكن أن يكون حلاً لمشكلة الأقليات، وتنظيماً للحقوق والخلافات على قاعدة المواطنة، التي تعني أن الوطن لجميع أبنائه، وجميعهم لهم حقوق متساوية.

وهناك من جعل الحرية السياسية هي الديمقراطية بعينها، إن تمتع أفراد الشعب بحقوقهم وحرياتهم السياسية، يعني أنهم يتمتعون، بناء على ذلك، بحقوقهم الأخرى، لأن مواطن التنازع مع السلطة تقع في باب الحقوق والحريات السياسية. (فتوح، ٢٠٠٦: ١٧٠).

٣. الدولة والمبادئ السياسية في فكر حزب الحرية والعدالة:

الدولة في الفكر الإسلامي "أداة ضرورية" لتنفيذ أحكام الشريعة، وحراسة الدين، وتحقيق مصالح المجتمع وسياسة أفراده. ولأنها كذلك، وحيث لا يستغني عنها مجتمع من المجتمعات، على حدّ تعبير راشد الغنوشي. (الغنوشي، ١٩٩٣: ١٤٦). ويدعو حزب الحرية والعدالة إلى إقامة دولة "إسلامية"، ولا يدعو إلى إقامة دولة "دينية". وفي هذا السياق يرفض فكرة فصل الدين عن الدولة، ويراه فكرة غربية مستحدثة، تنبع من تجربة خاصة لا علاقة للبيئة العربية والإسلامية بها. وفي المقابل، يدعو إلى فكرة "الشمول" التي تجمع بين السياسة والدين، وتسير على نهج حسن البنا في قوله: "الحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد، والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك أحدهما عن الآخر". (البنا، ٢٠١٠: ٣٥١).

الأمة في الفكر الإسلامي هي "مستقر السيادة والسلطة، ... والدولة مفوّضة من قبل هذه الأمة للقيام بما يفوّض إليها من صلاحيات ومهام". (فتوح، ٢٠٠٦: ٣٤) وهذا التفويض يمنع الدولة من تجاوز الأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية، وقد تكرر رفض الحكومة الدينية على ألسنة قادة الإخوان وقادة حزب الحرية والعدالة، حيث رأى عبد القادر عودة وحسن العشماوي ومأمون الهضيبي، ونقله عنهم آخرون أنه ليست هناك دولة دينية في الإسلام، تدعي أنها صاحبة حقّ إلهي في الحكم، أو أنها لا تخطئ. مع ضرورة التزامها بالأصول الإسلامية. وبالتالي، تستطيع الأمة أن تمارس دورها في التقويم أو العزل. (الهضيبي، ١٩٩٢: ٤٩).

ويرى الباحث أن انتقاد حزب الحرية والعدالة للدول والحكومات العربية، ينبع من أنها لم تقم بواجباتها الوظيفية في حفظ الإسلام وتنفيذ أحكامه على الوجه المطلوب شرعاً، ولم تحقق للأمة نهضة وعزة وتقدماً. وإن رفض حزب الحرية والعدالة لفكرة الفصل وتبني فكرة الشمول لا يعني أنها تدعو إلى حكومة دينية في مصر. فالفكر الإسلامي السياسي، الذي يتبناه حزب

الحرية والعدالة، يرفض الدولة "الدينية"، ويدعو إلى دولة "مدنية" ذات مرجعية إسلامية. ولا يقبل وصف دولة الخلافة الراشدة بالدولة الدينية.

٤. البرنامج الاقتصادي في فكر حزب الحرية والعدالة:

في إطار تصحيح المسار للاقتصاد المصري لابد من وضع رؤية واضحة تسمح بخلق أساس لاقتصاد وطني قوامه استدامة النمو والعدالة. وفي هذا السياق فإن حزب الحرية والعدالة يرى " أن يقوم الاقتصاد المصري على مبدأ الحرية الاقتصادية بما يشجع على الإبداع والتطوير في ظل دولة قوية، ذات أجهزة رقابية، وأطر مؤسسية ضامنة لتحقيق الرخاء والعدالة". (برنامج حزب الحرية والعدالة،٢٠١١: ٤٨).

وانطلاقًا من رؤية الحزب واستناداً على المبادئ المذكورة في برنامج الحزب فإن الحزب يهدف من خلال إعادة هيكلة منظومة العمل الاقتصادي للاقتصاد المصري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، التي تتمثل في الآتي(الغزالي، ٢٠٠٧: ١٥٧):

أ. رفع مستوى دخول المواطنين المصريين الحقيقية على نحو يحفظ كرامة الإنسان المصري ويحقق له حياة كريمة.

ب. حماية المواطن المصري من انفلات الأسعار والتضخم اللذين يضران فئات المجتمع المصري بأكمله ويزيد من درجة المخاطر الاقتصادية.

ت. حماية الفئات الفقيرة من خلال نظام حماية اجتماعية يضمن كرامة المواطن المصري ويحقق له حق الكفاية.

ث. العمل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في السوق الدولي.

ج. تحقيق تنوع اقتصادي لمصادر توليد الدخل القومي حتى يصبح الاقتصاد المصري قادراً على مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية وأزمات الاقتصاد العالمي.

ح. العمل وفق استراتيجية الاعتماد على الذات في توفير السلع الاستراتيجية.

خ. توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى حدودها مع اقتران ذلك بنظام يضمن دخلا للعاطلين لحين حصولهم على فرصة عمل من خلال نظام متقدم من تعويضات البطالة يشجع على العمل ويحارب السلبية.

د. أن تصبح مصر دولة رائدة في المنطقة في مجال الصادرات، وبخاصة الصادرات التكنولوجية في ظل نظام اقتصادي يحفز الابتكار ويدعم البحث العلمي.

ذ. توزيع المشروعات الاقتصادية بين محافظات مصر المختلفة توزيعا عادلا بما يضمن حصول المصريين في كافة أنحاء الجمهورية على حقوقهم في ثمار النمو في ظل نظام من اللامركزية الاقتصادية والمالية والإدارية، مع التركيز على محافظات الصعيد.

ر. مكافحة الفساد، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية الحالية، والتنسيق بينها، ومنحها الاستقلال اللازم لكي تؤدي دورها بشكل حقيقي .

٥. البرنامج الاجتماعي في فكر حزب الحرية والعدالة:

وفي هذا السياق فإن حزب الحرية والعدالة وضع رؤيته لتحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال علاج القضايا التالية (البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري، ٢٠١١: ٦٢):

أ. قضية إصلاح هيكل الأجور

ب. قضية البطالة

ت. التضخم وقضية ضبط الأسواق

ث. العدالة الاجتماعية

ج. الأسرة

ح. الأمية

خ. الطفولة

د. ذوو الاحتياجات الخاصة

ويرى الباحث بأن ما جاء في برنامج حزب الحرية والعدالة المصري جاء ملبياً لمطالب المصريين، ووضعوا برنامج حقيقي لخدمة شعبهم، لكن نجد من المؤسف أن الجماعات التي تصنِّف نفسها ليبرالية وعلمانية وديمقراطية، وأنها تسعى لقيام الدولة المدنية، نرى قسماً منها يطالب بتدخل الجيش لكي يُنهي حكم حزب الحرية والعدالة، وبالتالي كان من الممكن أن تعطى الفرصة كاملة لحزب الحرية والعدالة لتطبيق برنامجهم على أرض الواقع كباقي الاحزاب التي تصل إلى الحكم بالطرق الديمقراطية، ومن ثم تقييم أداءهم في الحكم.

ثانياً: حزب الحرية والعدالة المصري بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي.

١. خيار المشاركة الانتخابية في فكر حزب الحرية والعدالة:

أبدى حزب الحرية والعدالة تطوراً ملحوظاً في كيفية صياغة علاقته مع الآخرين في نفس المجتمع، فأدخل الحزب على صعيد النشاط السياسي لدى تلك الحركات مفاهيم جديدة تعبر عن رؤية جديدة لإدارة الحياة الداخلية. فقد أدركوا أن هناك قوىً أخرى على الساحة السياسية تعمل ضمن نفس المجتمع، ولها منطلقاتها الفكرية المختلفة عنها والتي تنعكس على أهدافها ووسائلها. والتفهم لوجود أطراف أخرى والاعتراف بحقها في المشاركة السياسية، قاد تلقائياً الى أن تصبح المشاركة السياسية جزءاً من ثقافة حزب الحرية والعدالة، والاندماج في الانظمة القائمة عبر

الانتخابات، وارتضت أن يكون الشعب محدداً لوجودها ودورها في السلطة.(الشوبكي، ٢٠٠٧: ٥٠).

ويرى الباحث أن ما يتميز به برنامج وفكر حزب الحرية والعدالة هو الوصول التدريجي للحكم من خلال المشاركة الانتخابية بعيداً عن الثورات والتدخلات العسكرية.

وتتميز الانتخابات البرلمانية بأهمية على المستوي السياسي بوجه عام، ولحزب الحرية والعدالة بوجه خاص، بكونها الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وكانت انتخابات مصر قبل الثورة يشوبها التزوير والأدوات الأخرى للتحايل على إرادة المواطنين معتمدة على العنف والمال والشعارات الدينية والخدمية والرشاوي الانتخابية ومجموعات صنعت الفساد والمحسوبية، الذي ارتبط بعدد كبير من نواب الحزب الوطني المنحل، ويتطلع المواطنون أن يعبر هذا البرلمان الذي سيساهم في كتابة الدستور عن إرادتهم، بينما تأتي الأهمية الخاصة لتلك الانتخابات بالنسبة لحزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، الذي أسسته الجماعة ليعبر عنها سياسياً وينافس باسمها في إطار تعاظم نفوذ الإخوان المسلمين في الحياة السياسية في مصر، ومحاولة ملء الفراغ السياسي إثر تنحي الرئيس في ١١ فبراير ٢٠١١ ومحاولة تكذيب الفكرة التي طرحها نظام الرئيس مبارك الذي جعل من الإخوان " فزاعة" لتخويف الغرب والولايات المتحدة، وأن الفرصة سانحة لنيل مقاعد في البرلمان تتناسب مع حجم الحزب وقدرته التنظيمية والتجنيدية. (الديمقراطية، ٢٠١٢/٠٣/١٧: صحيفة).

وجاءت أهداف مشاركة حزب الحرية والعدالة في الانتخابات التشريعية والرئاسية كالتالي(السروجي، ٢٠١١: ١٠٨):

أ. تحقيق الانفتاح على المجتمع والتواصل معه، واستثمار طاقات الإصلاح فيه.

ب. إبراز المزيد من الرموز والقيادات، التي تقود المجتمع على كل المستويات.

ت. الوصول إلى شرائح النخبة الفكرية والسياسية والتنفيذية والتواصل معها.

ث. المساهمة في الرقابة على الجهات التنفيذية وكشف صور الفساد.

ج. المساهمة في إصدار تشريعات تحفظ أمن وسلامة البلاد، ووقف ما يتعارض مع المصالح الوطنية.

ودخول حزب الحرية والعدالة مؤسسات السلطة عبر الانتخابات لم يكن الخطوة الاولى في طريق الديمقراطية، فقد تبع الفوز مرحلة طويلة من جولات الحوار لتشكيل تحالف موحد، أطلق عليه " التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، وتأسس التحالف في يونيو ٢٠١١ بدعوة من حزب الحرية والعدالة، ويضم مجموعة من الأحزاب من مختلف التيارات السياسية المصرية. ويهدف التحالف

لدعم التوافق الوطني عن طريق التنسيق السياسي والانتخابي بين أحزاب التحالف للوصول لبرلمان قوي خالٍ من النظام السابق ويشير ذلك الى تقبل الحزب لفكرة التعددية والشراكة السياسية.

٢. مشاركة حزب الحرية والعدالة في الانتخابات:

سيتم تناول مشاركة حزب الحرية والعدالة في الانتخابات من خلال تقسيمها الى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأول: مرحلة ما قبل انتخابات مجلس الشعب:

تنحى الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الرئاسة، بعد ١٨ يوماً من الاحتجاجات الشعبية المطالبة برحيله على نحو لم تعرفه مصر من قبل، وسلم السلطة إلى (المجلس العسكري) الذي تعهد بإجراء إصلاحات سياسية تلبي تطلعات المصريين. وأعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى، وتوليه إدارة البلاد ستة أشهر أو إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وأمهل الجيش المصري لجنة تعديل الدستور التي شكلها، عشرة أيام لإنجاز مهمتها بحسب بيان للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أذاعه التلفزيون المصري.(المناوي، ٢٠١٢: ٤٢٣)

وفى ١٩مارس سنة ٢٠١١ استفتى الشعب استفتاء قانونياً صحياً نزيهاً وشريفاً على عدة أحكام دستورية، وأعلنت نتيجة الاستفتاء في ٢٠ مارس سنة ٢٠١١ بالموافقة بأغلبية ٧٧,٢٪ على كل الأحكام الواردة بالاستفتاء. (الشروق، ٢٠١١/١٠/٠٧: صحيفة). وفى ٣٠ مارس صدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى تولى السلطة في البلاد إعلان دستوري متكامل ينظم فترة الانتقال التي أشير إليها ورسمت لها الأحكام المستفتي عليها وبرنامجها الزمني، وتضمن الإعلان الدستوري في مواده كل الأحكام الواردة بالاستفتاء. وأحد هذه الاعلانات هو أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستجريان في شهر يونيو ٢٠١١. (عبده، ٢٠١٣: ٥١)

حيث لم يبقَ فترة طويلة للانتخابات وهذا يؤكد أن المصريين لم يحدث لهم تغيير كبير بشأن معايير الانتخاب، فما زال المعيار الانتخابي مرتبط بالعصبية القبلية و المال السياسي، ويستثني من ذلك التيارات الاسلامية من إخوان مسلمين و سلفيين. الذي استطاعوا عبر أكثر من ثلاثة عقود من صناعة كيانات تنظيمية قوية منتشرة أفقياً ورأسياً في المجتمع، وأما التيارات المدنية و قوى الثورة فمحرومة من كل ذلك فلا هي تمتلك تنظيما قويا متغلغلاً في المجتمع و ليس لديها تراكم خبرات انتخابية باستثناء بعض الأسماء التي تعد على أصابع الايدي ممن لهم سابقة دخول البرلمان، فالباقون تقريبا بلا فرصة حقيقية . (الكيلاني، ٢٠١١: ٢).

ورغم الحرية الكبيرة التي أتاحتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٠م للأحزاب السياسية، إلا أن معظم الأحزاب واجهت العديد من التحديات في الانتخابات، وهي على النحو التالي (عبد ربه، ٢٠١١: ٥):

أ. يتمثل أهم هذه التحديات في القدرات الإدارية الضعيفة للجهاز الحكومي والذي أفرز قاعدة بيانات غير منقحة، انبثقت عنها بطاقات هوية لا تبين من هو ممنوع من التصويت. ولن يتضح للقاضي المشرف على لجان الانتخابات مثل هذه الموانع، نظراً للضعف الشديد الذي تعاني منه قواعد البيانات.

ب. تواجه معظم الأحزاب المتنافسة ظاهرة الهشاشة الأمنية للدولة، ورغم أن الجيش تعهد بالاشتراك مع الشرطة في تأمين سير العملية الانتخابية، إلا أن شكوكاً كبيرة تحيط بمدى قدرة الأمن على حماية لجان التصويت والحفاظ على الإرادة الحرة للناخبين.

ت. تعاني معظم الأحزاب من عدم شعبيتها، نظرًا لحداثة الغالبية العظمى منها، فضلا عن أن الشارع غير المؤدلج بطبيعته لن يصوت عادة وفقا لبرامجها وتوجهاتها الأيديولوجية، وهو ما يعزز فرص الأحزاب الإسلامية والتي سيحظى معظمها بأصوات لمجرد كونه "إسلاميا".

ث. تواجه الأحزاب تحديًا كبيرًا فيما يتعلق بالسماح للأحزاب المنبثقة عن الحزب الوطني بدخول الانتخابات، وتأخر تفعيل قانون " العزل السياسي " إلى ما بعد انتهاء فترة إيداع الترشيحات.

ج. لكن عملية الانتقال السياسي هذه «ستكون طويلة ومعقدة» وستواجه عدة تحديات، ولخصت في عدة اخطاء خلال إدارة المجلس العسكري وهي على النحو التالي(توفيق، ٢٠١٢: ١٤):

- عدم وجود رؤية واضحة لإدارة المرحلة، الأمر الذي تسبب في ضبابية هذه المرحلة وتذبذبها.
- الدفع باتجاه تعديل الدستور بدلاً من صياغة دستور جديد، مما فوّت اللحظة الثورية التي يمكن للجميع أن يتفق فيها، بغض النظر عن الاختلافات السياسية.
- انتهاج المجلس العسكري سياسة رد الفعل المتأخر.
- إصدار القرارات والوعود والتراجع فيها.
- التدخل في تفاعلات العملية السياسية.
- التراخي عن تطهير المؤسسات واستمرار عملها بنفس سياسة النظام السابق.
- التعامل مع القوى الثورية بنفس منطق النظام السابق.

على أية حال إن الانتخابات البرلمانية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اهتم بها كل مواطن، وحرص على المشاركة بها ؛ لأنه سينتج عنها المجالس النيابية التي سوف تتولى اختيار

لجنة صياغة الدستور، وتضع القوانين، وتراقب الحكومة، فإذا صلحت هذه المجموعة تصلح البلاد كلها . فكان لابد من أن يشارك حزب الحرية والعدالة بهذه الانتخابات.

المرحلة الثانية: مشاركة حزب الحرية والعدالة في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١١:

دخل حزب الحرية والعدالة غمار الانتخابات وهي أول انتخابات لمجلس الشعب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير. وأقيمت الانتخابات على ثلاث مراحل بدأت يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وحتى ١١ يناير ٢٠١٢، اكتسبت هذه الانتخابات أهميتها لكون مجلسي الشعب والشورى المنتخبين هما المنوط بهما اختيار الجمعية التأسيسية عام ٢٠١٢ من ١٠٠ عضو لكتابة دستور جديد لمصر.(العناني، ٢٠١٢: ١٧)

وجاءت نتائج مجلس الشعب كالتالي: حزب الحرية والعدالة وحصل على ١٢٧ مقعداً، تلاه حزب النور وحصل على ٩٦ مقعداً، وحصل حزب الوفد الجديد على ٣٦ مقعداً، وحزب تحالف الكتلة المصرية حصل على ٣٣ مقعداً، وحزب الوسط الجديد على ١٠ مقاعد، وائتلاف الثورة مستمرة وحصل على ٧ مقاعد .(بارتسيالي، ٢٠١٤: ٣)

وجاءت الانتخابات البرلمانية في مصر في وقت بالغ الأهمية تحولت مصر من خلال هذه الانتخابات من الشرعية الثورية إلى الشرعية البرلمانية عبر صناديق الاقتراع في انتخابات أشاد الجميع بنزاهتها.(عزام، ٢٠١٢: ٤)

ويلاحظ أن ردود الافعال على فوز حزب الحرية والعدالة، جاءت كنتيجة طبيعية لحالة التفرد السياسي والهيمنة على النظام السياسي المصري الذي قاده الحزب الوطني المنحل، فكان من الصعب على قادة الحزب الوطني والذين قادوا المشروع المصري، وسيطروا على كافة مؤسساته أن ينتقلوا من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة.(العزب، ٢٠١٤: ١١)

ويرى الباحث بأن فوز الحرية والعدالة بهذه النسبة لم تكن مفاجأة للكثيرين، وذلك راجع إلى أن الإخوان المسلمين التنظيم الأم لحزب الحرية والعدالة، يمارسون السياسية منذ أكثر من ٨٠ عاماً، وأن ممارستهم السياسة تختلط بنشاط اجتماعي واسع، وأنشطة تجارية واقتصادية متعددة، وتمازجهم مع المواطنين بشكل كبير.

المرحلة الثالثة: مشاركة حزب الحرية والعدالة في انتخابات الرئاسة عام٢٠١٢

لقد شارك حزب الحرية والعدالة في انتخابات الرئاسة المصرية بتاريخ ٧ إبريل ٢٠١٢م مخالفاً لحركة النهضة التونسية التي رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

وتقدم حزب الحرية والعدالة بمحمد مرسي مرشحاً للرئاسة عن الحزب، حيث انطلق برنامجه بضرورة الفهم الوسطي للشريعة الاسلامية، وضرورة إصلاح المجتمع، وأكّد على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة وبهذا يحقق الاستقرار الشامل الذي يوفر مناخاً سلمياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية. (البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي، ٢٠١٢: ٦).

كان إقبال المصريين كبيراً على المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢، طامحين إلى إنهاء المرحلة الانتقالية التي طالت أكثر من المتوقع والمخطط له. وقد جاءت النتائج النهائية للانتخابات صادمة للبعض، إذا أسهم تشتت الأصوات على مرشحي الثورة العديدين في وصول الفريق "احمد شفيق" آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس مبارك ومحمد مرسي مرشح الحرية والعدالة إلى جولة الإعادة.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢: ١)

وأفضت جولة الاعادة الى فوز محمد مرسي بفارق بسيط وحصل على نسبة ٥١و٧٣ % من الأصوات عن منافسه الفريق أحمد شفيق والذي حصل على نسبة ٤٨و٢٧%. وهذا يدلل على ان المعارضة ستكون قوية وان الشعب انقسم الى قسمين. (لوز، ٢٠١٣: ١٣٩) ، ويمكن فيما يلي بيان الأسباب التي جعلت الجماهير خلال انتخابات ٢٠١٢ أن تضع ثقتها بمرشح حزب الحرية والعدالة (جبرون واخرون، ٢٠١٢: ١٠٧):

١. **الهيكل التنظيمي:** الانتخابات ليست منافسة على الأكثر شعبية، بل ما يهم فيها هو التنظيم والاستراتيجية المتبعة، وبمقارنة هذين البعدين بين الاخوان من جانب، والأحزاب الليبرالية واليسارية والقوى الثورية الأخرى من جانب آخر، نجد أن حزب الحرية والعدالة لديه ميزة نسبية في الاثنين حيث أنهم منتشرون في أنحاء الجمهورية.
٢. **الأطر المستخدمة في الحملات الانتخابية:** ارتبطت رسالة الاخوان منذ نشأتها بالحياة اليومية للمصريين وتشابه محتواها مع كثير من المعتقدات المصرية التقليدية. وحاولت الجماعة تقديم ما يمكن تشبيهه بوصفة اسلامية للحياة اليومية، أي أنها مست الجوانب المختلفة لحياة الفرد من الناحية الروحية والمعنوية، كانت هذه هي قوة المحتوى الأيديولوجي لرسالتها، وهو النهج الذي حرص الإخوان على استمراره في حملاتهم الانتخابية.
٣. **الانشطة:** جذب العمل الاجتماعي الذي مارسه حزب الحرية والعدالة ملايين المصريين للتواصل معهم والتعرف إلى أيديولوجيتهم في المراحل الأولى من نشأتهم.

في حين يرى آخرون أن الاسلاميين هم الأكثر حشداً وتعبئة للجماهير، في حين يرى فريق ثالث، أنها ردة فعل مؤقتة لظلم النظم السابقة لهم، وسرعان ما يتحول المزاج الشعبي عنهم بعد اختيارهم في دورة برلمانية واحدة . ويمكن القول أن كل ما ذكر آنفاً قد كانت السبب في صعود الإسلاميين إلى السلطة. (عبد اللطيف، ٢٠١٣: ١٢).

المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حزب الحرية والعدالة المصري.

١. المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري:

بخصوص تمسك كبار الموظفين في السلطة التنفيذية بما يسمى بالدولة العميقة، ومنذ تولي حزب الحرية والعدالة المصري زمام الحكم أصبحت السياسة المصرية أمام مصطلح جديد أطلق عليه مصطلح "الدولة العميقة"، والتي تمثلت في المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية التي تجتمع على هدف الحفاظ على مصالحها ضد أي تهديد والعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه بما يحفظ تلك المصالح المتشابكة، ولعل أحد الأدوات التي يستخدمها القائمين على ترويج فكرة الدولة العميقة حفاظاً على مصالحهم الشخصية هو استخدام إعلان "حالة الطوارئ" في إطار الحالات الاستثنائية خارج إطار القانون. (العناني،٢٠١٣: ٩). ويعني إعلان حالة الطوارئ حسب القانون الدستوري المصري هو وضع القيود على الكثير من حريات المواطنين، وإعطاء السلطة التنفيذية سلطات أوسع من سلطاتها المقررة لها في الظروف العادية وهوما يعرف بحالة الاستثناء، مع العلم بأن إعلان حالة الطوارئ هو من اختصاصات رئيس الجمهورية بالمشاركة مع الوزراء باعتباره الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، (أبو راس،٢٠١٠: ١٠٠-١٠٧)، إلا أن بعض أصحاب المناصب العليا في الجيش قد لجأ إلى التهديد بإتخاذ العديد من الاجراءات الأمنية بدعوى الحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي، وفي إطار ذلك تقوم الدولة بقمع المعارضين لتلك الإجراءات بهدف إضفاء طابع قانوني على حالة الاستثناء (الطوارئ) (السيد، ٢٠١٥/٠٨/٠٢:نت).

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن القول بأن تمسك كبار الموظفين في مؤسسات الدولة المصرية بصلاحياتهم الممنوحة لهم حسب الدستور المصري والقوانين الإدارية الأخرى قد كان بمثابة تحدي واضح للرئيس المنتخب عن حزب الحرية والعدالة (محمد مرسي)، في إنفاذ صلاحياته الممنوحة له وفق ذات القوانين، كون كبار الموظفين هم الأداة التنفيذية لتعليمات وسياسات رئيس الدولة.

بخصوص تحديات سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث أخذت مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وجاء ذلك في إطار سعي الرئيس السادات لتغيير التوجهات الرئيسية لعهد عبد الناصر، سواء على الصعيد الداخلي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أو على صعيد السياسة الخارجية، ولقد انعكست سياسة الانفتاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي والتطوُّر الديمقراطي في مصر، وتتمثل أبرز الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على الحياة السياسية فيما يلي (دلول، ٢٠١٢: ٨٣):

- أدَّت تلك السياسة إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المصرية.
- أفسحت تلك السياسة مجالاً لبروز دور لِقُوى اقتصادية جديدة، شكَّلت قاعدةً لهذه السياسة.
- شكَّلت تلك السياسة بيئةً ملائمةً لبروز شبكة معقَّدة من العلاقات والمصالح المشبوهة بين المال والسلطة، مما أسهم في تنامي مظاهر الفساد الإداري والسياسي في المجتمع.
- أسهمت تلك السياسة في تكريس منظومة من القيم السلبية التي كان لها الأثر السلبي على المجتمع المصري.

ومع استمرار تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في مصر، اتجه النظام المصري منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي المعروفة بـ"التثبيت الاقتصادي"، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين. ولقد كان لهذه السياسة تأثيراتها السلبية على التطوُّر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية فيما يلي (ابراهيم، ١٩٩٩: ٦٦):

- لم يترتب على تلك السياسات إنجاز تنمية اقتصادية حقيقية، في ضوء تواضع معدلات النمو.
- لقد أفسحت تلك السياسات المجال لبعض الفئات لتحقيق مكاسب ودخول كبيرة جرَّاء ممارسات وأنشطة مشروعة وغير مشروعة.

ومما سبق يمكن القول: إنَّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة المصرية في عهدَي السادات ومبارك لم تؤدِّ إلى إنجاز تنمية حقيقية، تشكل أرضية ملائمة لتعزيز الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي، وترسخ المؤسسات الديمقراطية، بل أفرزت مجموعة من التداعيات التي أثَّرت سلباً على الإصلاح السياسي وأثرت سلباً على تجربة الاسلاميين في الحكم ولم تتماشى مع أهداف البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة والذي كان يسعى للنهوض بالاقتصاد المصري وإنهاء الطبقية.

بخصوص المؤسسة العسكرية كانت (ولا زالت) تلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية لمصر ، حيث سيطر العسكر على الحكم في البلاد عن طريق ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكان لها النفوذ الواضح خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، فقامت المؤسسة العسكرية بالهيمنة على الاقتصاد وقوى الانتاج.(الجبور، ٢٠١٤: ٢٥) وفي عهد الرئيس محمد السادات، أنشأ الجيش عام ١٩٧٨، جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لتنفيذ المشروعات في قطاعات مدنية ويعمل بها عسكريون وكانت مهمتها إدارة الأمن الغذائي، وضمان الاكتفاء الذاتي للجيش من المواد الغذائية. (عبد الله، ١٩٩٠: ٨٢)

وهذه السيطرة طورت الجيش وساعدت في تغطية العديد من نفقاته إلا أنه أدت إلى العديد من السلبيات، منها: زيادة هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة، وعلى المؤسسة السياسية، وأن السبب وراء منحهم الرئيس مبارك هذه الامتيازات ليضمن ولاء الجيش له ولسياساته الداخلية

والخارجية، وأن هذه الهيمنة والقوة هي التي جعلتها تتدخل في ثورة ٢٠١١م لمساندة الشعب، وتفتح لها المجال للتدخل في أي صراع سياسي قادم وتكون صاحبة الدور الفعال.(لوز،٢٠١٣: ١٠٢) وعادةً لا يخضع الجيش لأي جهة رقابية ولا تتم مناقشة الموازنة العسكرية من جانب المؤسسة التشريعية ولا تقوم المؤسسات الرقابية بمراجعتها ولا تتناولها وسائل الاعلام. (ستيفن،٢٠٠٧: ٧٣-٧٤).

وفي هذا الاطار تتلخص التداعيات السياسية للدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في اضعاف الاقتصاد المدني وتقويض دور القطاع الخاص والتنافسية الاقتصادية وربما يمتد أثره إلى تقليص فرص العمالة المدنية لاعتماده على المجندين.(السياسة الدولية،٢٠١٣: ٢٣-٢٨)

ومما سبق يمكن القول بأنه لم تمنع عودة مصر إلى الحكم المدني بعد فوز الرئيس محمد مرسي المؤسسة العسكرية من الاستمرار في لعب دور مؤثر في الساحة المصرية حيث ما زالت تؤثر على ممارسة الحكم حيث بعد وصول الرئيس محمد مرسي للحكم واجه عدة تحديات مع المؤسسة العسكرية كالهيمنة الاقتصادية، واصدار تعديلات دستورية وحل مجلس الشعب.

بخصوص الاحزاب السياسية وبعد نجاح ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ المصرية في إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك وحِّل الحزب الوطني الذي كان يحكم الدولة المصرية، تغيرت ملامح الحياة السياسية الحزبية المصرية تغييراً واضحاً حيث أصبحت الصراعات الحزبية تدور رحاها بين مختلف الأحزاب التي أتيح لها المشاركة أو المنافسة الحرة للعمل في الحياة السياسية، حيث تم إزالة الكثير من الضوابط والشروط التي كانت تسيطر أو تتحكم بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، كما أصبحت الأحزاب المصرية تشارك بفاعلية وتؤدي دورها الطبيعي في الحياة السياسية العامة وبهذا إنتهى عصر الحزب الواحد الذي كان يسيطر على الحياة السياسية العامة، كما إنتهى معه عصر الأحزاب المقّيدة التي وصل عددها الى ٦٠ حزباً. (طه، ٢٠١٢: نت). ومن باب المنافسة قامت بعض الاحزاب بإقامة تحالفات تعاون مع بعضها، وخصوصاً خلال فترة الانتخابات. (تيتي، ٢٠١١: ١٦).

وبالنظر إلى واقع المشهد السياسي في مصر بعد الثورة نلاحظ، أن الحياة السياسية العامة تعرضت (ولا زالت) للعديد من الاشكاليات السياسية التي تتجاذبها القوى السياسية المختلفة حيث تمحورت تلك الاشكاليات حول علاقات الحكم تلك العلاقات التي قال عنها الدكتور طارق البشري: "بأنها لا زالت في مجال التكوين والتنشئة حيث توجد عدة قوى سياسية مختلفة في المجتمع المصري تحاول كل قوة منها إعادة بناء شبكة علاقات مستقرة تتلاءم مع حجمها ودورها السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري". (البشري، ٢٠١٢:مقابة)

وهكذا يمكن القول، بأن ميراث السلطوية في المجتمع المصري يمثل التحدي الأكبر لتطور تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة، خاصة وأن السلطوية تقوم على وجود حزب مهيمن على

السلطة يحتكر الحكم باستمرار، كما تقوم على احتكار الدولة لوسائل الإعلام، ووصايتها على منظمات المجتمع المدني، وحرصها على تأمين سطوتها من خلال قائمة من القوانين التي تكفل لها إحكام قبضتها على كل مناحي الحياة في المجتمع، وبدون تصفية ميراث السلطوية في المجتمع لا يمكن تصور إمكانية قيام نظام تعددي حزبي ديمقراطي.

بخصوص وسائل الاعلام لعبت وسائل الاعلام المصرية دوراً مهماً في تغطية أحداث "ثورات الربيع العربي" وتبعاته ، وتحولت وسائل الإعلام المصرية الحكومية في فترة من الفترات إلى قنوات دعاية مباشرة للحكومة المصرية، بل إنها في الأيام الثلاثة الأولى من الثورة اختصرت نفسها في مجرد "مرفق" لتلقى نداءات استغاثة من المشاهدين "المروعين بالفوضى"، مما أتى بنتائج عكسية وساهم في إشاعة المزيد من الذعر بينهم. والإعلام الحكومي الرسمي قد أتبع ثلاثة معادلات في تعامله مع الثورة، وهى التعتيم والترويع والترقيع. (بيير، ٢٠١٤: ١٤) فالحكومة المصرية تحافظ على تأثيرها على الصحف من خلال الضغوط الاقتصادية أيضاً، إذ تملك الصحف التي تديرها الحكومة المطابع الكبيرة التي تعتمد عليها صحف المعارضة للصدور، كما تسيطر الحكومة على توافر الورق وتدعم الصحف المعارضة مادياً ما يؤثّر على استقلاليتها(امين،٢٠١٢: ٢٤)

واعتاد الاعلام المصري لفترة طويلة على مدح النظام السابق، بل أصبح أداة في يد المعارضة، واستخدم ضد الرئيس محمد مرسي لإفشال حكمه، وتقليل شعبيته، وهذه العقبة الجديدة ستواجه الرئيس المنتخب، وعليه أن يتغلب عليها في اطار القانون، فلا يجوز قمع الحريات في نظام جاء ليطبق الديمقراطية، وحاولت مؤسسة الرئاسة ترويض الاعلام بدلاً من تحريره، وقد بدأ وزير الاعلام عمله بطريقة أمنية تماماً، فقام بحملة من أجل فحص التصاريح الخاصة ببعض المذيعين، الذين يعملون في القنوات الخاصة ثم أعقب ذلك قرار إداري من الحكومة بإغلاق بعض القنوات.(الأسواني، ٢٠١٢/٠٨/١٣: نت).

عموماً، إن ما حدث من غياب للحيادية والموضوعية في تغطية ممارسة حزب الحرية والعدالة للحكم والتحريض ضد الرئيس محمد مرسي، أدخل المشاهد المصري للخروج بمظاهرات ضد الرئيس مرسي، وظهر واضحاً للمشاهدين بتنقل تأييد الاعلاميين المصريين مع الجهة الداعمة فتارة يقفون مع دول الخليج وتارة أخرى يشتمونها، مما أفقد الثقة في هذا الاعلام، ولا يستطيع كثير من المشاهدين والقراء في مصر وخارجها أن يصدقوا أنفسهم وهم يستمعون أو يقرؤون لإعلاميين مصريين يشيدون بالعدوان (الإسرائيلي) على غزة ويعتبرون غارات الطائرات الحربية (الإسرائيلية) على أشقائهم استهدافا للإرهاب، ولا أملك سوى تذكير هؤلاء الإعلاميين

بالمهنية وميثاق الشرف الصحفي، وعدم تضليل المواطنين والتلاعب بعقولهم من أجل مصلحة الممول.

٢. المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري:

فيما يتعلق **بإشكالية التبعية** للخارج التي أوجدها نظام الرئيس السادات وعمل على تكريسها نظام الرئيس مبارك طيلة العقود الثلاثة الماضية، تلك التبعية التي بدأت بعملية السلام مع إسرائيل والتي أخرجت مصر من الصف العربي ومن ثم تحولها إلى دولة مقيدة بتلك الاتفاقيات تابعة للغرب وحارسه على مصالحه –على حساب المصالح القومية المصرية ذاتها –، حيث يرى البعض أن قبول مصر لعملية السلام مع إسرائيل في مقابل ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من دعم عسكري واقتصادي، بالإضافة إلى فساد نظام مبارك أدى بها ذلك إلى التبعية العمياء وكذلك إغراق مصر بالديون الداخلية والخارجية.(زيادة، ٢٠١٥: ٩)

ولكن وبعد تولي الرئيس مرسي للسلطة بات عليه بذل أي جهد ممكن في سبيل التخلص من هذه الأعباء، وفي هذا الصدد يقول عبد الغفار شكر: "أن مصر اليوم تواجه تحدياً حقيقياً أمامها في إعادة صياغة علاقاتها الدولية حيث يرى بأنه على الحكومة الحالية أن تعمل على تنويع علاقاتها الخارجية لتشمل روسيا والصين وفرنسا بدل أن ترمي بكل أوراقها في يد الولايات المتحدة الأمريكية"، ويضيف، "أن الولايات المتحدة قد غيّرت موقفها من مصر بعد الثورة من دولة حليفة إلى دولة ليست بحليفة وليست بالعدوة بينما أصبح موقف إسرائيل اليوم واضحا يشوبه القلق من توجهات الحكم في مصر أما بالنسبة لدول الخليج فهي غير مرتاحة للثورة المصرية وما يمكن أن تحدثه على مستوى المنطقة". (شكر،٢٠/١٠/٢٠١٢، نت).

استناداً على ذلك اخذ الرئيس مرسي يتجه بهذا الاتجاه، حيث أصبحت رؤيته لهذه الأزمة واضحة حيث عبر عن رغبته بإعادة النظر إلى تلك العلاقات والعمل الدؤوب على محاولة إخراج مصر من هذه الأزمة تدريجيا وذلك بضرورة الالتفات إلى قوى اقتصادية عالمية جديدة، كالصين وروسيا ودول شرق آسيا ودول أمريكيا الجنوبية والتعاون معها اقتصادياً وعسكرياً، هذا هو السبيل الوحيد أمام مصر للخروج من تبعيتها السياسية والاقتصادية، ولعل زيارات وجولات مرسي إلى دول آسيا تؤكد عزمه على المضي بهذا الاتجاه. (أبو زيد، ٢٠١١: ١٢٩).

وهذه الرؤية الجديدة التي يسعى نظام مرسي السير وفقها إلى بر الأمان بمصر لا شك أنها واجهت الكثير من التحديات والصعوبات الإقليمية والدولية، فليس من السهل على مصر تجاوز علاقاتها واتفاقياتها الإقليمية والدولية التي قيدتها أشد تقييد. (البنهاوي،١٤/١٠/٢٠١٢: نت).

أما فيما يخص الملف الإفريقي وخاصة دول حوض النيل فلا شك أن نظام الرئيس مبارك كان غير مكترثٍ لحقيقة أن، المصالح المصرية لا تتحقق إلا ضمن نفوذ مصر الإقليمي والدولي وليس بانطوائها على نفسها، وعليه فقد تراجع الحضور الدولي لمصر في عهد مبارك كثيرا بسبب اقتصاره في بناء علاقاته الخارجية على دول يمكن أن يعود منها بفوائد وامتيازات وذلك على حساب علاقاته مع دول حوض النيل، وعليه، فقد أدى تراجع الحضور المصري في تلك الدول والذي بدأ منذ محاولة اغتيال الرئيس مبارك عام (١٩٩٥) في أديس أبابا إلى خلق فراغ سياسي، سّهل على إسرائيل لعب دورٍ أكثر فاعلية، مما جعل الأمن المائي المصري في خطر حقيقي. (حجازي، ٢٠١٢: ٢٢)

ويعتبر ملف نهر النيل من الملفات الشائكة والهامة في مصر منذ عقود؛ حيث توترت العلاقات المصرية بدول حوض النيل، خاصة في تسعينيات القرن الماضي، والتي كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر من فترة لأخرى؛ نتيجة سوء الإدارة المصرية لهذا الملف الذي يمثل أمنًا قوميًّا لمصر، مثله مثل الحدود الشرقية لمصر، بل يعتبر من أهم الملفات التي يجب الاهتمام بها، وكان يجب الاهتمام بها منذ وقت مبكر، في ظل إهمال الدبلوماسية المصرية والخارجية المصرية للدائرة الإفريقية على جميع المستويات. (عطا الله، ٢٠١٥: ٢).

لذلك نشطت اسرائيل مائيا في أفريقيا حيث عملت على اقامة علاقات مع أثيوبيا الغنية بالموارد الطبيعية خاصة المياه حيث تجرى في أراضيها العديد من الأنهار ومن بحيرة "تانا" ينبع النيل الأزرق الرافد الأساسي لنهر النيل، الذي يعتبر شريان الحياة لمصر، وإسرائيل تدرك تماماً اهمية المياه، وبالتالي كان من الطبيعي الاتجاه إلى أثيوبيا للاستفادة منها في حصار النفوذ العربي والاسلامي.(سرور، ٢٠١٠: ١٦٨).

ويبدو أن الرئيس مرسي يدرك جيدا مدى أهمية عودة مصر إلى الحاضنة الإفريقية وإعادة لعبها لدور سياسي فعال يقع ضمن رؤيته المستقبلية لملف الأمن المائي، ولعل زيارته الأخيرة إلى إثيوبيا للمشاركة في أعمال القمة الإفريقية وهي الأولى لرئيس مصري منذ ١٧ عام تأتي ضمن استراتيجيته الجديدة للحفاظ على الأمن المائي المصري. (آفاق افريقية، ٢٠١٣:١٥٤).

إذن، القيادة الجديدة في مصر باتت تدرك تماماً، أن أمن مصر المائي لا يتحقق إلا من خلال إعادة دورها الريادي والفعال في منطقة حوض النيل، وبالتالي تسعى للعمل على إعادة هذا الدور بالرغم من أن هناك بعض الصعوبات التي ستواجهها والتي أهمها محاولات إسرائيل وقوى خارجية أخرى قطع الطريق عليها.

بخصوص تدخلات دول الخليج فدعمت دول الخليج "المعارضة للربيع العربي" مساعي الأنظمة الحاكمة لاحتواء التحركات الشعبية، حيث حاولت من احتواء الحراك الشعبي في اليمن

عبر طرح (المبادرة الخليجية) والتوصل لصيغة سياسية انتقالية توافقية، لكن محاولاتها لم تنجح في مواقع أخرى، وحين سقط حكم النظام التونسي ومن ثم حكم النظام المصري، اتخذت هذه الدول موقفًا سلبيًا تجاه الحكومات المنتخبة التي تولّت إدارة المرحلة الانتقالية على أنقاض رموز النظام القديم.

وفي وقت لاحق تدخلت بعض دول الخليج بصورة قوية سياسيًا واقتصاديًا من أجل عودة الأوضاع التي كانت سائدة قبل مرحلة الربيع العربي في كل من مصر وتونس واليمن، ودعمت الأطراف السياسية المعارضة للثورات الشعبية ولحكم الإسلاميين، وقد نجحت جهودها بالفعل في تغيير الأوضاع في مصر، وحققت نجاحًا أقل في تون،. وقد تسبب ذلك بظهور معظم دول مجلس التعاون الخليجي أمام الرأي العام العربي، بأنها معارضة للربيع العربي، وبأن ما يحدث الآن في دول الربيع العربي من فوضى وعدم استقرار، يعزى في جزء منه إلى هذا الموقف المبني على الهواجس والتخوفات وليس على الدراسات والتقديرات الاستراتيجية الموضوعية والواقعية، والتي حجبت هذه الدول عن الاستفادة من التغيرات الجديدة أو دعمها لصالح الشعوب. (نوفل، ٢٠١٥: ١٠)

وبخصوص الموقف السعودي كشفت الوثائق التي تم تسريبها من وزارة الخارجية السعودية وتم نشرها على موقع ويكليكس حجم الإهتمام السعودي والخليجي بالشأن المصري وخاصة الحراك السياسي عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وعن التدخل العميق في تعطيل مسار الثورة الشعبية ووأدها في مهدها خشية أن يتعاظم الدور المصري بما يضر حسب الوثائق بالدور السعودي ويهدد استقرار منطقة الخليج؛ فقد أثبتت الوثائق أن المملكة ساندت الرئيس مبارك أثناء الثورة وفضلت استمرار المجلس العسكري، وساهمت في إسقاط حكم الرئيس محمد مرسي ودعمت الانقلاب بشكل لا يخفى على أحد. ولم تكشف تلك الوثائق ما كان خافياً فالدور الخليجي من ثورة يناير بات معروفاً، ولكنها أبرزت حجم التدخل الخليجي في الشأن المصري ومحاربتها للثورة المصرية وفى القلب منها جماعة الإخوان والتي كان لها نصيب وافر من تلك الوثائق. ([1])

فقد نشرت جريدة التايمز البريطانية بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١١ – وقبل تنحى مبارك بيوم واحد – خبر مفاده، أن العاهل السعودي قد هدد أمريكا بأنه سوف يدعم مبارك بكل قوة إذا ما رضخت أمريكا للمطالب الشعبية بإسقاط نظامه، وأن الملك عبد الله لن يسمح بإذلال مبارك لأنهم ليسوا مجرد حلفاء بل إنهم أصدقاء، ولابد من السماح لمبارك بالبقاء في الحكم وعدم خروجه بهذا الشكل المهين. (التايمز، ٢٠١١/٠٢/١٠: صحيفة) ولم يكن خافياً أيضا موقف

1 - https://wikileaks.org/saudi-cables/doc121228.html وثيقة ويكليكس على الرابط التالي

الإمارات، فأخذت على عاتقها مواجهة الإخوان المسلمين في مصر من خلال دعم حركة "تمرد" "وجبهة الإنقاذ" وغيرها من القوى المعارضة للإخوان، حتى تمت الإطاحة بالرئيس محمد مرسى عقب الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٣. (مفكرة الاسلام،٢٠١٥: نت).

وفي ٦ يناير ٢٠١٤، نشرت محاضرة في الصحف المصرية للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بجامعة" كولومبيا الأمريكية عن الثورة المصرية، جاء فيها: " أن السبب الحقيقي وراء عداء دبي للنظام المصري الجديد هو مشروع تطوير قناة السويس؛ لأن هذا المشروع سيصبح أكبر كارثة لاقتصاد دبي الخدمي الذي يقوم على لوجستيات الموانئ البحرية بحكم موقع قناة السويس الاستراتيجي الدولي" (تشومسكي،٢٠١٤/٠١/٠٦: نت) وفي المقابل، وجه الرئيس المصري محمد مرسي رسائل طمأنة الى دول الخليج على وجه الخصوص، فقد صرح في خطابه في جامعة القاهرة في ٣٠ حزيران من عام ٢٠١٢: " نحن لا نصدر الثورة ولا نتدخل في شؤون أحد"، وكرر الرئيس المنتخب هذه العبارة مرتين ثم أضاف " وكذلك لا نسمح لأحد أن يتدخل في شؤوننا ". (مرسي، ٢٠١٢: نت).

وقالت الباحثة الايطالية فاليريا تالبوت " إن الاهتمام الرئيسي لدول الخليج هو الحفاظ على الأسرة الحاكمة وخشيتهم من أن تصل الاصلاحات الى بلادهم وتهدد استقرار أنظمتهم، وأن استقرار مصر مهم لديهم بسبب موقعها الاستراتيجي، فضلا عن المصالح المشتركة بين مصر ودول الخليج" (تالبوت، ٢٠١١: ٢).

وشدد الرئيس مرسي على عدم السماح لأحد بالتدخل في شؤون مصر الداخلية، دون أن يحدد الاطراف الاقليمية والدولية المقصودة بخطابه، وهو أحد اهم مطالب الشارع المصري الذي عانى كثيرا من إحباطات على المستوى الخارجي تحت رئاسة مبارك. ويلاحظ بأن الدعم الخليجي كان بالمليارات بعد عزل الرئيس مرسي وامتنعوا عن تقديم المساعدات ابان فترة رئاسته، ليبدو السؤال واضحا هل كانت المساعدات من أجل مصلحة الشعوب العربية كما يزعمون، أم من مصلحة الانظمة الديكتاتورية؟.

وبخصوص السياسة الامريكية لقد جعلت واشنطن من المصالح – وليس مبادئ الديمقراطية أو حقوق الإنسان– محور سياستها في المنطقة العربية؛ ولذلك دعمت النظم التسلطية والاستبدادية، وغضّت الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان، طالما أنَّها ترتبط بسياسة الولايات المتحدة ومصالحها. (المجلة العربية،٢٠١٠/٠٤: صحيفة) ويعود الاهتمام الأمريكي بالدور المصري في منطقة الشرق الأوسط إلى الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير، وأصبحت من أكثر المناطق الحيوية التي تسعى القوى العالمية للسيطرة عليها، نظرا لما .تتمتع به من ثروة نفطية هائلة، وموقع جغرافي متميز.(محمود، ٢٠٠٨: ٣).

واتسم الموقف الأمريكي من الثورة المصرية ثورة ٢٥ يناير، بدرجة عالية من الارتباك، بفعل الضغوط الشديدة التي تعرضت لها إدارة أوباما، والناجمة عن فجائية الثورة المصرية، وسرعة تطور أحداثها، والحرج الناشئ عن التناقض الواضح بين ما تدعو إليه الإدارة الأمريكية من قيم سياسية تعلي من الديمقراطية، والحريات العامة، وبين ما تنفذه واقعيا من خلال ممارساتها وسلوكها، إضافة إلى حجم الإختلال الذي سيصيب المعادلة السياسية في المنطقة العربية، التي بذلت الولايات المتحدة الأمريكية، جهودا كبيرة، وأموالا طائلة، في سبيل رسمها بما يخدم مصالحها، ويحقق الأمن لإسرائيل. (الاهرام، ٢٠١١: صحيفة).

ويؤكد المفكر الامريكي نعوم تشومسكي، أن الولايات المتحدة لم تكن تسعى إلى إسقاط النظام المصري، بل لا ترغب في تغييره، وإنما دعمه والضغط عليه للقيام بإصلاحات تطيل عمر النظام، وتقلل حجم الإحتقان والغضب تجاهه، حيث يقول : "إن نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة في مصر تبلغ ٨٠%، ولذلك فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبر عن إرادة الشعوب؛ فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة، ولكنها ستطرد منها أيضا". (البيان،٢٠١١: صحيفة).

بما يعني وفق رأي تشومسكي، أن بقاء النظام المصري يمثل مصلحة إستراتيجية كبرى، سعت الولايات المتحدة إلى المحافظة عليها، من خلال دعمها الإقتصادي السخي للنظام المصري، مقابل دعم سياسي وعسكري قدمه النظام المصري لمصلحة السياسة الأمريكية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى تعتبر حالة الفوضى تأتي بناء على نظرية الفوضى الخلاّقة والتي ترى الإدارة الامريكية أن خلق هذه الفوضى وعدم الاستقرار من شأنه ان يولد نظام سياسي ديمقراطي (العلاج بالصدمة). تُبقى اهم اهداف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية هي الانفراد بالتفوق الامريكي في المنطقة لتوفير كل ما يمكن ان تتقدم به الولايات المتحدة حتى لو كان على حساب عدم استقرار المنطقة او انتشار الفوضى او تشظية خريطته. (عبد الله، ٢٠١٤: ٣٢) ويفصل مصطفى بكري في شرح مفهوم نظرية الفوضى الخلاّقة فيشير إلى أن المقصود به هو تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان العربية والدفع بهذه التناقضات حتى لو أدت هذه الرؤية إلى إسقاط النظم الحليفة والموالية للولايات المتحدة. (بكري، ٢٠٠٥:)

وسارعت الولايات المتحدة في تكثيف تواصلها مع الضباط العسكريين الكبار ومن أبرزهم اللواء سامي حافظ عنان قائد الاركان، فهو الرجل الثاني بعد المشير الطنطاوي في المجلس، وكان عنان في واشنطن، وعاد بعد الثورة بتأكيد امريكي على رجوعه في المجلس العسكري . وبعد فوز الدكتور المحمد مرسي برئاسة الجمهورية عام ٢٠١٢ ، وأصبح الحكم في مصر يدار من قبل مرسي والمجلس العسكري، مرت مرحلة من عدم الاستقرار ومحاولة انتزاع السلطة

والتفرد بها من قبل رئيس الجمهورية من جهة، والمجلس العسكري من جهة أخرى. (بصبوص، ٢٠١٣: ١١٦)

ومن هذا نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي، في البلدان التي كانت تخضع لنظام دكتاتوري، ومن ضمنها مصر، هي بفعل قوة خارجية (الولايات المتحدة الامريكية) التي أثرت في الداخل الوطني، والنتيجة سوف تخضع دول الربيع العربي لمخاض عسير وفترة توصف بالفوضوية، وليس من الضروري أن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها، فأنها فترة غير مستقرة وأرض خصبة للتدخلات الخارجية لتنفيذ اجندات ممكن أن تكون قامت الثورة فقط لتنفيذ هذه الأجندات الخارجية.

أما بخصوص العلاقة مع إسرائيل فقد ثبت مع مرور الزمن أن السلام بين الدولتين اقتصر فقط على تطبيع النظام المصري وليس الشعب، وعليه فإن العلاقة مع إسرائيل لن تكون في عهد مرسي كما كانت عليه سابقاً، وإن كانت هناك اتفاقيات ملزمة للطرفين، إلا أن مصر ستواجه مشكلة حقيقية في تعاملها مع هذا الملف الشائك حيث هناك العديد من الأطراف والقوى الفاعلة التي تحدد اتجاه هذا الصراع في المستقبل، فمصر التي تبدي رغبة في إعادة تعديل تلك الاتفاقية بما يتواءم مع مصالحها القومية ستلاقي رفض وتحدي دوليين كبيرين وعليه يبقى النظام المصري بقيادة مرسي أمام خيارات (أحلاها مر) لان أي محاولة حقيقية من جهته ستكلف مصر الكثير من الأثمان السياسية والاقتصادية والأمنية.

وبعد سقوط نظام مبارك ، بدأت تغشى إسرائيل حالة من القلق والتوتر الشديدين، لإدراكها أن لهذا الأمر آثاره السلبية وانعكاساته على اتفاقية السلام بين الطرفين، فالأفق السياسي في مصر، راح ينبئ أن الإسلام السياسي قد شق طريقه إلى قمة الهرم السياسي، وأنه ماضٍ نحو تولي الحكم، وإقامة نظام مختلف عن سابقه، ومن الطبيعي أن ترتهن السياسة الخارجية بما فيها العلاقات مع إسرائيل، لأجندات الصفوة الحاكمة الجديدة، التي يمثلها الإسلاميون. (هياجنة، ٢٠١١: ٥٣) وفي هذا السياق رأى حزب الحرية والعدالة في اتفاقية كامب ديفيد إجحافًا بحق مصر، وأنها تحتاج إلى إعادة نظر، وتغيير بما يتناسب والمصلحة القومية العليا، وبخاصة فيما يتصل بجزئية تصدير الغاز لإسرائيل، وإعادة السيادة المصرية الكاملة على سيناء، بالإضافة إلى استرجاع دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي، وإيجاد حلول للقضايا العالقة كما هي قضايا القدس وتحرير فلسطين، وتقديم الدعم اللازم للمقاومة الفلسطينية. (سبيع، ٢٠١٢/٠٨/٢٢: نت)

وعلى صعيد آخر، فإن نجاح مصر في إقامة المشاريع الضخمة، في منطقة قناة السويس، سيجعل منها قوة اقتصادية عربية هامة، ومركزًا اقتصاديًا عالميًا، يمنحانها القدرة الكافية على التأثير بفضل تحكمها في خط التجارة الأساسي في العالم، وسيضعانها في ميدان منافسة

إسرائيل التي تحاول بناء خط ملاحي عبر خليج إيلات، ثم بالقطارات إلى ميناء أسدود ليكون بديلا لقناة السويس. وتجدر الإشارة إلى احتمالات تركيز مصر على العمل الوحدوي العربي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما قد يقود لاحقًا إلى إنشاء تجمع اقتصادي عالمي، على غرار الاتحاد الأوروبي ، وهو ما سيوثق أواصر العلاقات بين الدول العربية، ويضاعف من قدرتها على التأثير، وهو ما لا ترغب إسرائيل ولا الغرب وبخاصة أمريكا في حدوثه، لما لذلك من تأثيرات سلبية على مصالح الطرفين . (عرب تايمز، ٢٠١٣: صحيفة)

وأثناء الحرب على غزة عام ٢٠١٢ كان الاختبار الحقيقي لسياسة الرئيس مرسي حيث تحدث بلهجة صارمة عن ضرورة وقف العدوان، وهي اللهجة التي لم يعتد عليها قادة إسرائيل منذ انتهاء حقبة عبد الناصر، وكذلك أصدر مرسي قرارًا برفع الحصار عن غزة وفتح معبر رفح، وأعلن عن جاهزية مستشفى العريش لاستقبال الجرحى .وقد نشط مرسي دبلوماسيًا من أجل وقف العدوان على المستويين المستوى العربي والإقليمي والدولي؛ فدعا لاجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية العرب، وطالب الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على وقف العدوان . (الشروق، ٢٠١٢: نت) ، وكذلك أرسلت مصر وفدًا رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء هشام قنديل إلى غزة في أثناء العدوان . غير أن الإجراء الأهم تمثل في طرد السفير الإسرائيلي من مصر، واستدعاء السفير المصري لدى إسرائيل، وهذا يفصح عن انعطاف دبلوماسي خطير. (الشرق الأوسط،٢٠١٢:نت)

وقد لا تكون هذه الخطوات التي اتخذها نظام الإخوان في مصر تجاه العدوان على غزة كافية، وقد لا ترقى إلى الدور المنوط بكبرى الدول العربية، خصوصًا أن مصر لا تزال في مرحلة مخاض ولم تستقر بعد، غير أنها– من المنظور الإسرائيلي بشكل خاص –تشير إلى حدوث تحول في الدور المصري، وانتقاله من الدور المحايد إلى الدور المناصر للجانب الفلسطيني .وكذلك فان هذه الخطوات من شأنها أن تشكل رادعًا أمام سياسات إسرائيل؛ إذ استطاعت أن تقدم تصورا أوليًا لموقف مصر المرتقب من أي اعتداء إسرائيلي جديد على غزة أو لبنان أو على أي هدف عربي آخر.

وفي سياق التخوفات الاسرائيلية الناجمة عن التطورات السياسية الجديدة في الموقف المصري في ظل حكم مرسي، يمكن رصدها بناءً على رؤية أحد الباحثين الإسرائيليين وهي (سما،٢٠١١:نت):

- الاستيلاء على محور فيلادلفيا الحدودي بين مصر وغزة، لمنع تهريب الأسلحة المتطورة لحركة حماس.
- بناء الجيش الإسرائيلي استنادًا لفرضية جديدة، على غير ما كان عليه الحال في أعقاب

إبرام الصلح مع مصر؛ أي إسقاط الفرضية التي تقضي بأن" مصر لم تعد عدوا عسكريا "، والتعامل معها بمقاييس مختلفة تناسب المرحلة الجديدة.

- الاعتماد على الغاز الطبيعي الموجود في آبار الغاز من" المياه الاسرائيلية"، لأن وقف توريد الغاز المصري لإسرائيل أمر وارد.

يمكن القول، إنَّ الصراع العربي الاسرائيلي قد انعكس بشكلٍ سلبيٍ على واقع ووجود الإخوان المسلمين ورؤاهم وممارساتهم داخل المجتمع المصري، ووُضِعت محددات أدَّت إلى تقليص دورهم السياسي، كما انعكست سلباً على تجربة الاسلاميين في الحكم في مصر بشكل عام.

٣. محطات تقييم التجربة السياسية لحزب الحرية والعدالة المصري:

اعتبر البعض والكثير من الإسلاميين أن سيطرة حزب الحرية والعدالة على البرلمان والرئاسة إنما يمثل بداية عهد جديد ينتقل به الإخوان من عقود من الملاحقة والتضييق، إلى عهد جديد من السيطرة على الدولة المركزية في العالم العربي. (العزب، ٢٠١٤: ٧) وخلال فترة حكم الحرية والعدالة تناول العديد من القضايا التي طرحها في برنامجه الانتخابي، وفيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام٢٠١٣ من ١.٨% إلى ٢.٤.%، وارتفع إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال المدة نفسها من ١٧٠.٤ إلى ١٨١.٤ مليار جنيه. وشهدت أعداد السائحين زيادة خلال الفترة نفسها من٨.٢ إلى ٩.٢ ملايين سائح، وزاد الناتج المحلي بسعر السوق من ١١٧٥.١ إلى ١٣٠٧.٧ مليارات جنيه. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣) وطرح مشروع تنمية ممر قناة السويس لإقامة مجتمعات صناعية لوجستية توفر ٤٠ ألف فرصة عمل باستثمارات ١.٥ مليار دولار، والحفاظ على الأمن الغذائي طوال عام تخلله القيام بأعمال عنف وحرق وقطع طرق من قبل مجموعات يدعمها النظام القديم. (الحجازي، ٢٠١٣: ٧)، كذلك زيادة انتاج محصول القمح بنسبة ٣٠% ونهاية مأساة طوابير العيش ومشكلة الحصول على أنبوبة غاز الطهي وبدء تطبيق الكروت الذكية لصرف السولار للقضاء على مهربيه، وارتفاع عائدات قناة السويس بزيادة حوالي مليار دولار في الربع الأول من العام نفسه. (فؤاد، ٢٠١٣: ١)

وبخصوص العدالة الاجتماعية، استفاد ١.٩ مليون موظف من رفع الحد الأدنى للأجور، كما استفاد ١.٢ مليون معلم من الكادر الخاص بالمعلمين. وبالنسبة لمحدودي الدخل استفاد ١.٢ مليون مواطن من العلاج على نفقة الدولة. واستفادت ٩٠ ألف أسرة من مشروع "ابنِ بيتك" واستفادت ١.٥ مليون أسرة من معاش الضمان الاجتماعي. واستفادت أكثر من ٤٨٩ ألف امرأة من التأمين الصحي على المرأة المعيلة، كما استفاد ١٣.٢ مليون طفل دون السن المدرسي

من التأمين الصحي. واستفاد ٥٩٣ ألف عامل من تقنين أوضاع العمالة، واستفاد ١٥٠ ألف عامل من مساندة المصانع المتعثرة، وتم تأسيس ٧٣٦٧ شركة. وإعفاء ٥٢.٥ ألفا من صغار المزارعين المتعثرين من المديونيات واستفاد ٢٧٩٣ من صغار المزارعين من مشروع تنمية الصعيد. واستفاد محدودو الدخل من دعم المواد الغذائية، وبلغ عدد المستفيدين ٦٧ مليون مواطن. وبلغ عدد المخابز المشاركة في منظومة الخبز الجديد ١٧٣٥٦ مخبزا، تم توفير ٧٤ مليار و٤٠٠ مليون جنيه لدعم وتوفير المواد البترولية. (الصاوي، ٢٠١٦: ٣٠)

وبشأن الالتزام بقواعد الديمقراطية وأسس الدولة المدنية، تم إصدار الدستور بموافقة ثلثي الشعب في استفتاء تمت إدارته بنزاهة وشفافية وتم نقل سلطة التشريع إلى مجلس الشورى المنتخب، إلى جانب حرص الرئيس على تنفيذ أحكام القضاء فيما يتعلق بسلطاته، مثل سحب قرار عودة مجلس الشعب ووقف الدعوة للانتخابات البرلمانية. والتزم الرئيس بكل ما توصل إليه الحوار الوطني والمشاركة المجتمعية، مثل تعديل الإعلان الدستوري وتعيين ٩٠ من الأسماء المقترحة في مجلس الشورى. وتم إجراء مبادرة الحوار وحماية المرأة وتنظيم حوار مجتمعي لصياغة حزمة من السياسات العامة للدولة للنهوض بوضع المرأة في مختلف المجالات والإعداد لمشروع لمواجهة العنف ضد المرأة، والإعداد لإنشاء وحدة بوزارة الداخلية مختصة بجرائم التحرش وبكافة أنواع جرائم العنف ضد المرأة. وتم تعيين ١٤ قبطيا أعضاء في مجلس الشورى وتفعيل المجلس الوطني للعدالة والمساواة. وإطلاق سراح المدنيين المحكوم عليهم عسكريا بعد تشكيل لجنة حماية الحرية الشخصية. وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر. والعفو الشامل عن كل من حكم عليهم في بعض الجرائم التي ارتكبت أثناء ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ بهدف مناصرة الثورة عدا جنايات القتل. (لوز، ٢٠١٣: ١٠٤)

وخلال فترة حكم حزب الحرية والعدالة اتخذ الرئيس مرسي عدة قرارات اعتبرها البعض قرارات مصيرية وكان لها تأثيرها على تجربة الحكم وهي:

أ- إصدار الرئيس مرسي بعد أسبوع واحد من توليه للسلطة قرارا يقضي بعودة مجلس الشعب لممارسة اختصاصاته، موضحا فيه أن المجلس لن يكمل مدته القانونية حيث سيتم إجراء انتخابات جديدة خلال ستين يوما من موافقة الشعب على دستور جديد لمصر، وبالرغم من ذلك فقد أدى هذا القرار إلى نشوء أزمة سياسية جديدة مع المجلس العسكري والمحكمة الدستورية العليا. (نصر الله، ٢٠١٦: ٨).

ب- قرار الرئيس محمد مرسي بإقالة النائب العام المستشار "عبد المجيد محمود" مما فجر أزمة سياسية كبيرة بين مؤسسة الرئاسة والسلطة القضائية عرفت "بأزمة النائب العام" سرعان ما امتدت إلى الشارع المصري، وبدأت الاحتجاجات على صدور هذا القرار الذي اعتبره الكثير

تدخلاً من السلطة التنفيذية في صلاحيات ومهام السلطة القضائية، إلا أن الرئيس مرسي سرعان ما تراجع عن قراره لتدارك تلك الأزمة. (القدس العربي، ٢٠١٢/١١/٢٣: صحيفة).

ت- اصدار الرئيس مرسي إعلانا دستوريا في ٢٠١٢/١١/٢٢ يقضي بحماية وتحصين الجمعية التأسيسية من الحل وإطالة مدتها لاستكمال إعداد الدستور، معللا ذلك بان المحكمة الدستورية توشك على إصدار قرارا بحل الجمعية، في حين رأت قوى المعارضة أن الرئيس مرسي يعمل على تحصين قراراته السيادية والإدارية من خلال هذا الإعلان، وبهذا تفجرت الأزمة التي انعكست مجرياتها على الساحة السياسية المصرية. (عبد العال، ٢٠١٥: ١٩) وأثار الاعلان الدستوري ما يشبه انتفاضة حشدت لها أغلب تيارات المعارضة وتظاهرت في ميادين مصر، ودخلت البلاد في أزمة سياسية طاحنة دفعت حالة الاستقطاب بين الاسلاميين والعلمانيين والتيار المدني والليبراليين واليساريين الى أوجها، حتى وصل الحال لمظاهرات ٣٠ يونيو. (المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٢: ٢).

فضلا عن موقف الرئيس مرسي حينما أرادت إسرائيل أن تمارس سياساتها العدوانية في قطاع غزة وتضر بالفلسطينيين وتحاصرهم كما تعودت أن تفعل ذلك كلما أرادت في زمن مبارك وقال البعض وقتها أن إسرائيل تختبر ردة فعل مرسي، وتحرك الرئيس لإيقاف إسرائيل عند حدها؛ وقال أن كل الخيارات مطروحة؛ بل وأعلن رفع حالة الطوارئ بالجيش وأيقنت إسرائيل أن الرئيس مرسي سيتصدى لعربدتها وعملت كل جهدها لإنهاء حكمه.(فلسطين اليوم، ٢٠١٢: صحيفة).

رابعا: العوامل المؤثرة في إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري.

أدت العوامل التالية إلى إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة المصري :

١. محاولة تحجيم دور المؤسسة العسكرية:

وصل محمد مرسي للحكم في ظل تحكم كامل للمجلس العسكري بالسلطة، حيث واجه صعوبات وتحديات جمة في طريق الإخضاع والهيمنة على المؤسسة العسكرية، وبعد أقل من عام على تولي محمد مرسي لرئاسة الجمهورية، حاول أن يحجم دور المؤسسة العسكرية، وهو ما استغرق من حزب العدالة والتنمية التركي إلى تسع سنين لتحقيقه، أعلنت المؤسسة العسكرية الإعلان الدستوري المكمل بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٢ كإجراء دستوري وقائي لتقييد صلاحيات الرئيس القادم حينها (مرسي) والذي استطاع بنجاح توظيف حادثة الهجوم على القوة المصرية في سيناء بتاريخ ١١ أغسطس٢٠١٢، ملغيا الاعلان الدستوري المكمل، متبعا خطوته بإحالة وزير

الدفاع المشير الطنطاوي ورئيس الاركان سامي عنان وقادة آخرين إلى التقاعد، في محاولة منه لتحجيم دور العسكر. (عماد، ٢٠١٣: ١٢٨).

هكذا حاول الرئيس مرسي، أن يقلص نفوذ الجيش، ولكن من الواضح أن المؤسسة العسكرية المصرية، لها ركائز كبيرة في الدولة، ومن الصعب أن يحكم سيطرته على هذه المؤسسة بسهولة، حيث أنها تحظى بمكانة مرموقة في الدولة، وتسيطر على مفاصل الدولة. (الشرق الاوسط، ٢٠١٢/٠٢/٠٨: صحيفة).

وأدى ذلك لقيام قيادة القوات المسلحة بعد اجتماع سياسي مع بعض القيادات السياسية والرموز الدينية التي اختارها لتقف معه وتؤيده، معلناً تعطيل الدستور المستفتي عليه من الشعب المصري، وتعيين رئيس مؤقت للجمهورية بما يفيد عزل الرئيس الدستوري المنتخب في انتخابات حرة ونزيهة باشرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما أعطى عبد الفتاح للرئيس المؤقت الذي عيّنه، سلطة إصدار إعلانات دستورية، ثم تقرر احتجاز رئيس الجمهورية د. محمد مرسي الذي عزلته المؤسسة العسكرية، وصارت مصر بذلك بلداً بغير دستور وهو ما يعني إلغاء جميع نتائج الانتخابات السابقة وبدء مرحلة انتقالية جديدة. (دراسات شرق أوسطية، ٢٠١٣: صحيفة)

ويرى الباحث بان الرئيس مرسي اعتقد أنه قيد سلطة العسكر من خلال إحالة قياداته للتقاعد، ونسي أن هذه المؤسسة العميقة القابضة بقوة على قلب النظام القديم، الذي وإن سقط رأسه إلا أن شبكة مصالحه القديمة أثبتت حيويتها في التكيف مع المستجدات حتى أطاحت بحكم الرئيس مرسي.

٢. الصراع مع السلطة القضائية:

مع فشل استراتيجية الاحتواء مع مؤسسات الدولة العميقة، لجأ الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة إلى المواجهة مع مؤسسات الدولة العميقة، ولكنهم اختاروا أكثر هذه المؤسسات حساسية لدى الرأي العام المصري وهي مؤسسة "القضاء".

على الرغم من أن القضاء المصري يتمتع بسمعة جيدة بين جموع الشعب، استحقها عبر تاريخه، وعلى الرغم من أن القضاء يتمتع بهامش استقلال لا يمكن إنكاره، إلا أنها استقلالية منتقصة، بما يمكن كلا من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من التدخل والانتقاص من استقلال السلطة القضائية، وتعطيل الفصل في بعض القضايا وانتزاعها من قاضيها الطبيعي.(سالم، ٢٠١١: ٣٨).

وعلى الرغم من إدراك كثيرين لحالة الفساد التي تشوب بعض القضاة المصريين، فإنّ محاولة الإخوان التدخل في هذه المؤسسة تم تصويرها باعتبارها تعدٍ على السلطة القضائية ومؤسساتها، وهو ما وضع مرسي وجهاً لوجه في مواجهة واحدة من أهم السلطات في مصر وهي السلطة القضائية، فقد سعى مجلس الشورى إلى إصدار قانون السلطة القضائية من دون

التفاوض أو التحاور مع القضاة، وهو ما أثار كثيرين ضد الإخوان، حيث كان ذلك بمنزلة خطأ فادح للإخوان والرئيس مرسي الذي تحول منذئذ إلى طرف معاد للقضاة وكثير من مؤيديهم. (سياسات عربية، ٢٠١٣/١٢: صحيفة).

وكانت محاولة إعادة مجلس الشعب المنحل بقرار قضائي، ثم العودة عن القرار استجابة لقرار المحكمة الدستورية العليا نكسة أولى لحكم الرئيس والإخوان، لكنها كانت في الوقت نفسه أحد اختبارات القوة التي عوضها إنجاز تحجيم العسكر، بالإضافة إلى قرار إحالة النائب العام إلى التقاعد، وأعطى الرئيس لنفسه صلاحية تعيين النائب العام الجديد، بإعلان دستوري جديد هدف الى تحصين أعمال الجمعية التأسيسية للدستور أمام السلطة القضائية، وأمام المحكمة الدستورية العليا التي كانت تنوي إصدار قرار ببطلان تشكيل الجمعية الدستورية المنوط بها صوغ مشروع دستور جديد، وهو ما نجح به مرسي رغم المعارضة القوية، ليس فقط عبر الإعلان الدستوري وإنما أيضاً عبر استخدام الشارع الذي وصل إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا. (عماد، ٢٠١٣: ١٢٨-١٢٩). وعكس ذلك صراعاً مع السلطة القضائية القوية في مصر وأدى ذلك لعزل الرئيس مرسي، وقال الباحث مارتن بيك: "إن الاتهامات التي وجهت إلى مرسي واتهامه بعداء مؤسسة القضاء هي اتهامات ضعيفة لكي تبرر للجيش بارتكاب هذه المجازر".(مارتن بيك، ٢٠١٣: ٢).

٣. إعادة انتاج حكم الحزب الواحد وأخونة الدولة:

تعكس القرارات التي اتخذها الرئيس مرسي خلال فترة قصيرة، قدرا كبيرا من الاستعجال ببعض القرارات المؤدية إلى التفرد في السلطة والتحكم بمفاصلها والتمكن من مؤسساتها؛ كما يكشف عجزهم عن بناء شبكة أمان لمشروعهم السياسي من خلال تحالفات سياسية جديدة مع قوى فاعلة في المجتمع المدني. وهذا الانكشاف للأجندة السلطوية وضع نظام مرسي في مواجهة كتلة متنامية من الساخطين والمتخوفين من إعادة انتاج حكم الحزب الواحد، بحيث أصبح شعار "أخونة الدولة" مخيفاً لقطاعات واسعة، بدأ ينضم إليها بعض الإسلاميين، وطالبت قوى ثورية بشكل علني بتدخل المؤسسة العسكرية لإنقاذها من حكم المرشد. (عماد، ٢٠١٣: ١٢٨-١٢٩).

كما صدرت انتقادات واسعة من المعارضة تتهم الرئيس مرسي بالعمل نحو أخونة الدولة المصرية، ومحاولة السيطرة على مؤسساتها واعتبرتها جزءاً من مخطط يمكن جماعة الإخوان المسلمين من إحكام قبضتها على الحكومة، (القبس، ٢٠١٣/٠٧/٠٥: صحيفة) حيث ترى المعارضة أن مرسي يتصرف بالحكم كونه ممثلاً لحزب الأغلبية، وعليه فإن كل ممارساته السياسية تنم عن ما يراه حزب الأغلبية وليس وفق مبدأ التوافقات السياسية التي تتطلبها المرحلة الراهنة في مصر، وبذلك فإن المعارضة ترى أن كل ما قام به مرسي بعد توليه للسلطة، مثل تشكيل الحكومة أو طاقم الرئاسة المحيط به من مساعدين ومستشارين أو قراراته في الإعلان

الدستوري جاء معبراً عن رغبة الإخوان، وترى أنه من المفترض أن يمثل الرئيس كل فئات المجتمع، وأن لا ينحصر تمثيله على الأغلبية التي أوصلته للسلطة. (دويكات، ٢٠١٣: ١٧١).

إن وصول الاخوان للحكم عبر انتخابات ديمقراطية لا يعني أن يحقق الاخوان الديمقراطية إلا في حالة تطبيق شروط نجاح الديمقراطية المتمثلة في فصل السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون واشاعة الحريات والشفافية، وبدون تحقيق هذه الشروط تصبح الديمقراطية بمثابة إحلال مستبد محل آخر، فمثلا عند تشكيل لجنة تغيير المناهج كان جل أعضائها من حزب الحرية والعدالة. وهو يستدعي فهم ابعاد اللعبة الديمقراطية وشروط نجاحها.(شعبان،٢٠١١:).

لم يفطن الإخوان لحقيقة أن استحواذهم على السلطة التنفيذية والتشريعية وإن كان الاستحواذ تم بطرق ديمقراطية سيكون عبئاً عليهم، حتى أصبحت أُسطوانة (أخونة الدولة) حقيقة في ذهن المصريين، وكانت مدخلاً لمؤسسات الدولة العميقة التي تحكم مصر فعلياً في صنع وضعٍ مخيفٍ يهدد مستقبل مصر اسمه "أخونة الدولة" وساعد هذا التصور في حشد الاعلاميين والسياسيين ضد سياسة الاخوان. (القدس العربي،٢٠١٣/٠٩/٠٢: صحيفة).

ويرى الباحث، أن المعارضة المصرية لا تثق بحكومة مرسي وأطلقت عليها حكومة الاخوان وتلاحقها بوابل من الانتقادات عقب أي قرار تتخذه في أي مجال من مجالات العمل السياسي أو الاجتماعي حتى ولو كان القرار يخدم الشعب، مما أدخل الحياة السياسية في مصر إلى مرحلة الفوضى بغض النظر عن بعض الأخطاء التي ارتكبها مرسي خلال حكمه.

وهكذا تمكنت آلة النظام العميق من إقناع الشعب المصري بهذا الخطر الكبير، فخرج الشعب مطالباً بإزالة ومواجهة هذا الخطر، فكانت الشرعية الجماهيرية بمثابة إعلان صريح وواضح بعودة النظام السابق، وكان تتلك المواجهات الدامية مع الإخوان التي أدت إلى مقتل المئات من المعتصمين والمتظاهرين، بمثابة اختبار لمدى نجاح خطة أعادت النظام السابق بصورة رسمية وعلنية واختبار لمدى تقبل الشعب لها.

٤. الازمة الدستورية لعام ٢٠١٢:

إن أبرز تلك الانتقادات التي أطلقتها المعارضة كانت حول "الأزمة الدستورية" حيث كانت لقوى المعارضة رؤية مغايرة حول تلك الأزمة، حيث تمحورت الانتقادات من جانب المعارضة حول تشكيل اللجنة التأسيسية الأولى برئاسة محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب (المنحل) وذلك لاستبعاد الكثير من الرموز الوطنية ولانعدام معيار الكفاءة، وبعد حلها من قبل المحكمة الدستورية العليا تم تشكيل لجنة أخرى برئاسة حسام الغرياني فتعرضت هي الأخرى لانتقادات واسعة انتهت بانسحاب العديد من القوى المدنية منها، بحجة أن الحوار

الديكتاتوري – على حسب وصفهم – كان يسيطر على اجتماعاتها. (الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠١٢: ٩)

كما تمحورت بعض الانتقادات حول سيطرة الإسلاميين على عضوية تلك الجمعيات، بالإضافة إلى الاعتراض على بعض المواد الواردة في الدستور، حيث اعتبرته المعارضة دستوراً غير توافقي لأنه يعبر عن رؤية تيار واحد . (عبد البصير، ٢٠١٢: ٨) وفي النهاية قوضت عملية بناء الدستور نتيجة لعدم وجود خارطة طريق واضحة تضمن قيام الدستور على التوافق والشفافية. كما أن العديد من قطاعات المجتمع المصري كالمرأة لم تمثل بشكل كاف في الجمعيتين. وإصدار الرئيس مرسي الإعلان الدستوري بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢ والذي حصن فيه قراراته وسمح للرئيس باتخاذ كافة التدابير لحماية الثورة، مما اعتبره البعض بمثابة الاستيلاء على سلطات واسعة (دارتسيالي، ٢٠١٤: ٤). وهناك من يريد تقويض الثورة المصرية من الداخل، لصعوبة التدخل العسكري الخارجي مثلما حدث ويحدث في بلدان أخرى، ومن المؤسف أن هناك قوى داخلية تتسابق فيما بينها من أجل إنجاز مهمة التدمير هذه، وإضفاء ما تعتقد أنها الشرعية عليها. (القدس العربي،٢٠١٢/١٢/٠٣: صحيفة).

ومن ناحية أخرى، كان حزب الحرية والعدالة يصر على ضرورة الوصول إلى دستور جديد يحمي النظام السياسي من الانهيار. وعليه، تخلى الرئيس مرسي عن الصلاحيات التشريعية التي سبق وإن منحها لنفسه إبان الأزمة الدستورية التي عصفت بالمشهد السياسي المصري، ألا يمكن اعتبار هذه الخطوة مؤشراً واقعياً على مدى ممارسة حزب الحرية والعدالة لمبدأ التداول السلمي للسلطة (دويكات، ٢٠١٣: ١٥٨).

يعتقد الباحث أن خوض الانتخابات البرلمانية والتي أدت إلى سيطرة التيارات الإسلامية على غالبية مقاعدها وما تلاه من قيام مجلس الشعب بتشكيله للجمعيات التأسيسية التي أثارت بدورها العديد من الأزمات السياسية كان خطأ سياسيًا، حيث كان من الممكن أن يتم التوافق على دستور جديد يحظى بموافقة الشعب المصري أولاً، ومن ثم إجراء الانتخابات البرلمانية على أساسه، هذا الخطأ السياسي الذي وقع فيه حزب الحرية والعدالة كان سببًا في تعميق حدة الخلافات بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، كما ساهم في تكريس الإشكاليات التي كانت تعانيها علاقات الحكم داخل النظام السياسي.

٥. انعدام الثقة بين التيارات الاسلامية والليبرالية المدنية:

إن الصراع (أو الجدل) الدائر بين الإسلاميين والليبراليين هو صراع قديم جديد يستحوذ الآن على الحالة السياسية المصرية ويعتبر الأقوى من بين الصراعات الحزبية، إذ يقوم الإسلاميون بالاستناد إلى قوتهم في الشارع المصري وإلى قدراتهم الهائلة في الحشد والتنظيم، بينما الليبراليون الذين يفتقدون هذا التواجد يحاولون تعويضه بالاعتماد على النخبة الإعلامية

والسياسية وحضورها الكثيف المتكرر في الصحف والقنوات الفضائية(الاسود،٢٠٠٦: ٥٣)، ويعتبر هذا الصراع الأقوى من بين الصراعات الحزبية، بسبب الفجوة الواسعة والتناقض التاريخي الكبير بينهما، ويعتبر هذا الصراع أحد أدوات مشروع (الفوضى الخلاقة) التي تطبقه الادارة الامريكية والتي لطالما دعمت الليبراليين للانقضاض على كل من يحافظ على استقرار أنظمة الإسلاميين تحت شعار الحرية. (المستقبل العربي، ٢٠١١/٩: صحيفة) إذ يقوم فحوى هذا الصراع على التنافر الشديد بين أقطابه، إذ يحاول الليبراليون بث الخوف في نفوس المصريين من الإسلام السياسي، بينما يرى الإسلاميون أنه أصلح الأنظمة وأقدرها على تقديم الحلول التي تحتاجها الدولة المصرية، وعليه يتوقع لهذا الجدل الاستمرار لفترات قادمة على المستوى السياسي والفكري والديني والثقافي بين النخبة الليبرالية والجمهور الإسلامي العريض ذي النزعة الإسلامية الخالصة. (الهباء، ٢٠١٣: نت).

أدى ضعف النزعة التوافقية لدى ممثلي حزب الحرية والعدالة، وبخاصة ما يتعلق بالقوى والتيارات المخالفة للجماعة (أيديولوجياً وسياسيا) كالليبراليين والعلمانيين؛ إذ وصلت العلاقة طوال عام حكم الاخوان إلى درجة القطيعة مع هذه القوى، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الجماعة، صحيح أنّ بعض هذه القوى كان يدفع باتجاه القطيعة، لكن سياسات الجماعة زادت من ذلك أيضًا(سياسات عربية، ٢٠١٣/١٢: صحيفة).

انعدام الثقة بين التيارات الإسلامية والليبرالية المدنية هي أصل الأزمات السياسية التي عصفت بالدولة المصرية بعد الثورة حيث يؤكد محمود غزلان القيادي بجماعة الإخوان المسلمين عدم ثقته بقوى المعارضة لعدم احترامها للإرادة الشعبية وقواعد اللعبة الديمقراطية، و يؤكد عصام درباله رئيس مجلس الشورى المصري الشيء نفسه، ويضيف "أن التباين الأيديولوجي بين التيارات الإسلامية والمدنية عزز من أزمة عدم الثقة بين أطراف اللعبة السياسية في مصر"، وفي السياق نفسه يؤكد الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية وحيد عبد المجيد "أن عدم الثقة بين الطرفين تعد من أسباب تفاقم الأزمات السياسية في مصر"، وهو الشيء ذاته الذي اعتبره الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية حسن أبو طالب حيث يرى "أن الصراع السياسي المصري الحالي مركب وممزوج بعدم الثقة بين أطراف اللعبة السياسية" (دويكات، ٢٠١٣: ١٦٩).

حاول حزب الحرية والعدالة استقطاب الليبراليين والتحالف معهم بدلاً من السلفيين وصرح بهذا "سعد الكتاتني" رئيس حزب الحرية والعدالة، لكي لا يتحول الخلاف إلى خلاف ايديولوجي يؤدي الى انقسام الوطن، أي مجموعة تمثل الاسلاميين ومجموعة تمثل الاخرين، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل. (الحياة الجديدة،٢٠١٢: صحيفة).

إن الكثير من القضايا الشائكة تثير حفيظة الأحزاب الليبرالية حيث عملت هذه القضايا على زيادة العداوة بينهما مثل، قضايا المرأة والديمقراطية والفن والأقباط والتعددية السياسية وغيرها الكثير من القضايا، وعمل حزب الحرية والعدالة في برنامجه ونشراته على إيجاد أجوبة لهذه القضايا.

إلا أن الصراع السياسي باقي وخصوصا بعدما خلا الدستور المصري الجديد من مواد ونصوص صريحة من بعض القضايا مثل ما يتعلق بحق المشاركة السياسية للمرأة وخاصة بمسألة توليها للمناصب الحساسة في الدولة والتي دار حولها جدل كبير بين التيارات الإسلامية والليبرالية. (دويكات، ٢٠١٣: ١٣٧) اذ لا بد من الأخذ بالحسبان رأي ومواقف الأحزاب الاخرى عند اتخاذ القرارات والابتعاد عن الحزبية والاغترار بالنفس، وكان لهذا الخلاف دور مهم في إسقاط حكم الحرية والعدالة.

٦. الدولة العميقة:

من الواضح أنّ حزب الحرية والعدالة لم يكن لديه استراتيجية واضحة حول كيفية التعاطي مع الدولة العميقة، ولم يكن هناك تقدير كاف لمدى عمق أذرع هذه الدولة وتغلغلها في قلب المجتمع ذاته .فمنذ وصوله إلى السلطة، حاول الرئيس "محمد مرسي" إعادة ترتيب مؤسسات الدولة بحيث يضمن السيطرة عليها كما هو الحال في القضاء والشرطة والإعلام ... إلخ .كذلك، حاولت جماعة الإخوان في البداية احتواء هذه الدولة ومحاولة ترويضها؛ فقامت على سبيل المثال بالتصالح مع عدد من رجال الأعمال الذي ظهروا في عهد الرئيس السابق حسني مبارك مثل، رجل الأعمال الهارب حسين سالم، ووزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد .في المقابل، قام القضاء بدور مهم في الإفراج عن معظم رموز الدولة العميقة ومهندسيها مثل، صفوت الشريف وزكريا عزمي وفتحي سرور وغيرهم. (سياسات عربية، ٢٠١٣/١٢: صحيفة)

وقد نسي الإخوان طوال عام من حكمهم أنهم جماعة تأتي من خارج الدولة المصرية، ونسوا أن خبرات النجاح تقول بأن أي قوى أو جماعة راديكالية تأتي من خارج المنظومة السياسية السائدة، لابد أن تتبنّى خطاباً مطمئناً وإصلاحياً لهذه المنظومة السياسة التي صاغت ملامحها في مصر "الدولة العميقة". ويجب ألا تبدو هذه القوى أنها ستسيطر على الحياة السياسية أو تحتكرها، وأنها ستضع الدستور والقوانين الأساسية بمفردها، وتعادي الشرطة والقضاء والجيش، وتدخل في معارك مفتوحة مع السلطة القضائية ذات التقاليد العريقة، لا بغرض إصلاحها بل بغرض الهيمنة عليها. (الشوبكي، ٢٠١٣: ٢)

والمؤكد أن الدولة العميقة أصبحت مهددة بعد تولي حزب الحرية والعدالة للحكم، وبالتالي وضعت أهدافها لإسقاط نظام مرسي، وقد كشفت ثورة ٣ يوليو عن` ذلك؛ فتظاهرات ٣٠

يونيو كانت بمنزلة التقاء أطراف هذه الدولة وتجميعها معاً من أجل الإجهاز على مرسي والإخوان، وقد نجحت هذه الدولة في استغلال حالة الاحتقان والتوتر الاقتصادي والمجتمعي من أجل تحقيق هدفها.

٧. خطة المئة يوم:

ثمة انتقادات واسعة من قبل المعارضة حول خطة المائة يوم التي أعلنها الرئيس مرسي عقب توليه للسلطة، وشملت برنامج الأمن والمرور ورغيف الخبز والوقود والقمامة، والتي شهدت العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية أبرزها، الصراع على السلطة بين مؤسسة الرئاسة والمحكمة الدستورية العليا والمجلس العسكري، وتحدي الانفلات الأمني الذي اعتبرت هجمات رفح ذروته، وكذلك أزمة تردي الخدمات العامة كحالات، تلوث المياه وانقطاع الكهرباء ونقص بعض الموارد التي تمثلت في أزمات نقص السولار والبنزين، وتصاعد أسعار أنابيب الغاز، وأزمة التهجير الطائفي لأسر المسيحيين نتيجة الصدام بين المسلمين والمسيحيين، بالإضافة إلى أزمة تصاعد الاحتجاجات التي شهدتها مصر في فترة المائة يوم الأولى على تولي مرسي للسلطة (دويكات، ٢٠١٣: ١٧١).

وترى المعارضة أن الرئيس مرسي قد أخفق في تحقيق الحد الأدنى من تلك الإنجازات، حيث ترى أن مرسي لم يحقق سوى (١٠) وعود ويعمل على تحقيق (٢٤) أُخرى من أصل (٦٤) وعداً تعهد بها في خطة المائة يوم، وأن نسبة الرضا الشعبي على أدائه بلغت (٣٩%) فقط، كما ترى أن الأداء الاقتصادي قد تردى مع ارتفاع نسبة البطالة بنسبة (١٣%) ومعدلات التضخم بنسبة (٩%) وبلوغ عجز الموازنة العامة(١٧٠) مليار جنية بنسبة (٢٥%)، بالإضافة إلى تراجع قيمة الجنيه المصري، وتنتقد المعارضة حكومة مرسي لتوجهها إلى الاقتراض الخارجي وتقليص الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود والسلع الغذائية .بنسب تتراوح بين (١٥%) و (٤٥%) و (١٢٠%)مع ارتباط ذلك بنقص في مختلف السلع الحيوية (منتدى رفاعة الطهطاوي، ٢٠١٢: ٢)

بينما يذهب حزب الحرية والعدالة وبعض الأحزاب الإسلامية التي تؤيد الرئيس مرسي إلى القول، بأن الرئيس مرسي استطاع تحقيق بعض الإنجازات في فترة المائة يوم من حكمه، على الرغم من أن تلك الفترة قصيرة جدا ولا يمكن القياس عليها في تقييم الأداء الحكومي مقارنة بعقود طويلة من الفساد والاستبداد التي عاشتها مصر(دويكات، ٢٠١٣: ١٧١).

وأوضحت نتائج استطلاع المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" الذي أجرى علي عينة مكونة من (١٧٨٣)فرد أن نسبة الموافقة على أداء الرئيس مرسي بعد ١٠٠ يوم من حكمه تصل إلى ٧٨%. (عثمان، ٢٠١٢: ٩)

يقول محمد سليم العوا في رد على سؤال وجه إليه حول تقييمه لإنجازات الرئيس محمد مرسي خلال خطة المائة يوم" :الإخفاقات التي تجري هنا أو هناك شيء عادي بالنسبة لأمة تجتمع ديمقراطيا لأول مرة وتمارس حقوقها الديمقراطية بحرية لأول مرة" (العوا،٢٠١٢/١٠/١٣: محاضرة).

ويرى الباحث إن الوضع الحالي ازداد صعوبة على الرئيس محمد مرسي لأنه ألزم نفسه بتحقيق عديد من الأهداف ومجموعة من القضايا التي لها جذور معقدة في المجتمع المصري خلال ال ١٠٠ يوم الاولى، غير انه قام باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات ولكنها لم تتماشى مع تنفيذ خطة المائة يوم.

٨. المال السياسي:

منذ أن بدأ الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع البشري في العالم كله كان للمال وأهله دوراً بارزاً فيه. فالصراع بين الفئات والأجناس والطبقات والقبائل والأحزاب وغير ذلك من التشكيلات الاجتماعية والأممية، نقول أن هذا الصراع هو في وجه من وجوهه صراع حول المصالح والمواقع والمال هو من المؤشرات المهمة والبارزة للمصلحة والموقع. (النفيسي، ٢٠١٢: ١٣٥).

ونرى في هذه الايام بعضاً من البلدان الصغيرة كالإمارات على سبيل المثال، امتلاكها للمال، وخوفها على وصول الثورات العربية إلى بلدان الخليج، وتغيير أنظمة الحكم فيها، جعلها تتحكم في القرار السياسي لدولة ذات ثقل كمصر وتحرض على النظام الديمقراطي المنتخب حتى عملت على إسقاطه.

هناك مستويات مختلفة ومتفاوتة الخطورة للحديث عن حضور المال في الساحة السياسية المصرية وهو ما يفسر استخدام تعبيرين للحديث عن الظاهرة هما (المال السياسي) و(المال السياسي الفاسد)، وإن أول المستويات يتعلق بتفاوت الإمكانيات المالية الذاتية بين الأحزاب وانعكاس ذلك على أنشطة هذه الأحزاب وضخامة اجتماعاتها وحملاتها الدعائية، أما المستوى الثاني فهو استخدام المال في تجاوز القانون في ما هو أخطر كمحاولات شراء أصوات الناخبين وهو ما لم يثبت قضائيا على أي حزب أو أي شخصية مرشحة لمنصب رسمي"(الشرق الاوسط، ٢٠١٤/١٠/٢١: صحيفة).

وما تناولته الدراسة في الفصل السابق من خلال الوثائق التي تم نشرها على موقع ويكليكس يعكس حجم الاهتمام الخليجي بالشأن المصري في عام ٢٠١١، وحول التدخل العميق في تعطيل مسار الثورة الشعبية ووأدها في مهدها خشية أن يتعاظم الدور المصري بما يضر حسب الوثائق بالدور الخليجي ويهدد استقرار منطقة الخليج.

٩. قلة الخبرة في إدارة الحكم:

لقد كان من المفارقات الكبيرة طوال حكم الإخوان أنه، على الرغم من أنّ الجماعة تمتلك أكبر قدر من الكوادر المهنية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين ... إلخ، وذلك مقارنة بغيرها من القوى السياسية والاجتماعية، فإنها افتقرت للخبرات والمهارات التي تمكنها من تكوين نخبة سياسية بيروقراطية فعّالة يمكنها إدارة دولة بحجم مصر وتعقيداتها، وحقيقة الأمر، أنّ كثيراً من كوادر الإخوان جرت تنشئتهم داخلياً في محاضن الجماعة كي يكونوا معارضين وليسوا حكاماً بكلمات أخرى، فإنّ الجماعة لم تعرف منذ نشأتها كيف تتعاطى مع البيروقراطية المصرية أو أن يكون لديها" رجال حكم"، وإنما هم ناشطون اجتماعيون ودعويون بالأساس ومعارضون لنظام الحكم (سياسات عربية، ٢٠١٣/١٢: صحيفة).

ومن الملاحظات السلبية على نشاط حزب الحرية والعدالة في إدارة الحكم النزوع الاقليمي والقطري في الخبرة السياسية وعدم حرصهم على الاستفادة من التجارب البرلمانية العربية والإسلامية والغربية من خلال الاتصال والتواصل والاطلاع والتفاعل معها ومؤسساتها فتجارب الشعوب ثروة انسانية ينبغي توظيفها في التحرك والعمل مهما اختلفت المشارب والرؤى والأهداف(النفيسي، ٢٠١٢: ١٨٥).

تأسيساً على ذلك، نقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر وقدر، فوجد أن أبا ذر الغفاري رضي الله عنه لا يصلح للإمارة، لأن المؤهلات الذاتية والموضوعية غير متحصلة فيه فهو معروف بشدة تدينه واعتزاله للناس وقلة متابعته لشؤونهم وعدم اهتمامه بشأن الدنيا والزهد فيها. وكل هذه الصفات أو بعضها ربما يكون محموداً على صعيد المقياس الإيماني، غير أنها ليست من الصفات المحمودة على صعيد المقياس السياسي للقيادة والإمارة. وشاع بين الاسلاميين التركيز على شدة التدين كمؤهل للقيادة والإمارة أو أقدميته في التنظيم أو ربما عدد السنوات التي قضاها في السجن، فعلى الإسلاميين اختيار المتدين جنباً إلى جنب مع إلمامه بأمور ادارة الحكم.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا الفصل نخلص إلى القول، بأن حزب الحرية والعدالة ومن خلال مقارنة ممارساتهم العملية في الواقع السياسي المصري يمكن القول بأنه إلى حد ما تتوافق مع ما طرحوه نظرياً عبر برامجهم وخططهم السياسية الأخيرة، وإن كانت – كما يرى الباحث – لازالت ضمن التجربة الإخوانية التي تحتمل الصواب والخطأ حيث لا يمكن الحكم على التجربة الإخوانية من الناحية العملية لسببين :**الأول** أن الإخوان المسلمين يمارسون السلطة لأول مرة في تاريخهم الطويل الذي امتازوا فيه كقوة معارضة وفي حالة تصادم مستمر مع الأنظمة المتعاقبة على حكم مصر **والثاني** أن الفترة القصيرة التي تناولتها هذه الدراسة من تجربة الإخوان في الحكم والتي امتازت بالتقلبات السياسية الكبيرة لا تكفي لإصدار أحكام مسبقة على تجربتهم السياسية.

وأن فترة حكم حزب الحرية والعدالة وبالرغم من أنها جاءت معبرة عن إرادة الشعب المصري إلا أن الإشكاليات التي تركها لها نظام مبارك شائكة وكبيرة لدرجة يصعب معها القول بانه بمقدور هذا الحزب التخلص منها أو حلها في المنظور القريب، فابتداء من أزمة مياه النيل إلى أزمة الديون الخارجية التي تثقل الاقتصاد المصري نهاية بالعلاقة مع إسرائيل التي ينظر إليها نظام مرسي على أنها دخيلة وتهدد الأمن المصري والتي لا شك أن إعادة النظر بالعلاقة معها يعني إعادة العلاقة مع جميع القوى الغربية برمتها، وهذا ما لا تستطيع مصر اللعب به اليوم أو لربما لعشرات السنين القادمة، مع العلم مسبقاً أن السياسة المصرية الخارجية اليوم تواجه عالماً مليئاً بالمتغيرات والتناقضات السياسية الكبيرة والتي ليس من السهل على مصر غض النظر عنها وخاصة في وسط عالم عربي ضعيف غير مستقر تعصف به رياح التغيير، وفي ظل قوى إقليمية صاعدة وأخرى بدأ نجمها بالأفول وفي وسط عالم تحكمه المصالح الاقتصادية بعيداً عن الأيديولوجيات القديمة.

الفصل الرابع: الأداء السياسي لحركة النهضة التونسية إبان فترة الحكم

المبحث الأول : حركة النهضة التونسية كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط.

أولاً: تأسيس حركة النهضة التونسية كأداة لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين:

١. حركة النهضة التونسية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٦٩-٢٠١٥)
٢. المنطلقات الفكرية لحركة النهضة التونسية.
٣. أهداف حركة النهضة وأدواتها.

ثانياً: حركة النهضة التونسية بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي:

١. المشاركة السياسية في فكر حركة النهضة التونسية.
٢. مشاركة حركة النهضة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١١.
٣. العوامل التي أدت إلى تقدم حركة النهضة في الانتخابات التونسية.
٤. مشاركة حركة النهضة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١٤.

المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حركة النهضة التونسية.

١. المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية.
٢. المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية.
٣. العوامل المؤثرة في تراجع حركة النهضة التونسية.

الفصل الرابع: الأداء السياسي لحركة النهضة التونسية إبان فترة الحكم:

تمهيد:

أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الحركة الاسلامية بتونس في سنوات التأسيس هو ذلك المناخ الاجتماعي والسياسي الذي ميز الحياة العامة في أواخر الستينات ومطلع السبعينيات، لذلك عند الحديث عن الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم حركة النهضة التونسية تم توزيع هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين المبحث الأول في الحديث عن حركة النهضة التونسي كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط، وسيتم في المبحث الثاني تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حركة النهضة.

المبحث الأول : حركة النهضة التونسية كنموذج لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى السقوط.

أولاً: تأسيس حركة النهضة التونسية كأداة لتطبيق الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين:

رغم أن جماعة الاخوان المسلمين لم تشترط الوصول إلى الحكم لتحقيق الإصلاح السياسي بنفسها وفق رؤيتها الدينية، إلا أنها سعت نحو تغيير الإطار الدستوري بما يتوافق مع رؤيتها، وشاركت في العملية السياسية التي تسمح بوصولها إلى الحكم قبل تحقيقها للأسلمة التدريجية للمجتمع، واللازمة لإصلاح النظام السياسي، حسب رؤية الجماعة. كما قدمت جماعة الاخوان تصوراً عاماً للمجتمع الذي تسعى إلى ارسائه، وحددت اطاراً عاماً يحكم الدولة التي تتطلع إلى إقامتها، ووضعت محددات للنظام السياسي الذي يمكن أن تعمل في ظله، الأمر الذي أنتج حالة قلق من إمكانية فرض الجماعة لرؤيتها الفكرية على المجتمع المصري برمته، في حالة وصولها الى الحكم، فمنذ قيامها رفضت الجماعة المرجعية السياسية القائمة على أساس الدولة القومية الوطنية، المستندة إلى النموذج الغربي، مدعية أن تلك المرجعية قد تجاهلت الحضارة الإسلامية والتاريخ والالتزامات الدينية والهوية الثقافية والوطنية، بما يعرقل النهضة والاستقلال وتسعى الجماعة إلى إقامة الدين وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام، وما يتصل بها من أسلمة للمجتمع، وقيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عملياً، وتحرسها من الداخل، وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج، اعتمدت الجماعة المنهج القائم على إصلاح المجتمع أولاً، لإصلاح النظام السياسي بعد ذلك بقوة المجتمع. (الحسيني، ٢٠١٦ : ١٢)

ولقد خاضت النواة المؤسسة للعمل الإسلامي في تونس تجارب مختلفة(الجورشي، ٢٠٠٠: ٢٧)، عكست حالة التردد والبحث عن الطريق، فقد سلكت الجماعة الإسلامية في سنواتها الأولى نهج جماعة التبليغ والدعوة، ذات الأصول الباكستانية التي تميل إلى عدم التدخل في الشأن السياسي، كما عملت لفترة أخرى ضمن جمعية المحافظة على القران الكريم، وحاولت لاحقاً استنساخ تجارب الإخوان المسلمين بمصر (النقيرة،٢٠١١: ٥٥).

وتعامل مؤسسو الجماعة الاسلامية مع الإخوان من موقع الانبهار والاستهلال وليس من موقع النقد والاستئناس، (القوماني، ٢٠١٥: ٥٨)، وهذا ما وضحه الغنوشي بقوله أن حركة النهضة لا تختلف عن جماعة الإخوان المسلمين في رؤيتها للدولة، وفي تحديد وظيفتها، ووجوب إقامتها، فالدولة في الفكر الإسلامي "أداة ضرورية" لتنفيذ أحكام الشريعة، وحراسة الدين، وتحقيق مصالح المجتمع وسياسة أفراده. ولأنها كذلك، وحيث لا يستغني عنها مجتمع من المجتمعات، على حد تعبير راشد الغنوشي(الغنوشي، ١٩٩٣:١٤٦).

١. حركة النهضة التونسية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٦٩-٢٠١٥)

سيتم الحديث في هذا الجزء من الدراسة عن حركة النهضة كجزء من جماعة الإخوان المسلمين من التأسيس حتى تولي السلطة الحاكمة، في محاولة لاستقراء الأحداث التي حكمت تجربة حركة النهضة التونسية في تجربتها الممتدة بين ١٩٦٩ لغاية عام ٢٠١٥ م، حيث مرت الحركة بمراحل كبرى، حيث تطورت من حركة دعوية مسجدية إلى حركة سياسية مجاهدة ثم مطاردة ومشردة طيلة عقود حكم ابن علي لتصل بعد ثورة الحرية والكرامة إلى دور مهم في الحياة السياسية منحها قيادة تونس بالاشتراك مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات بعد أول انتخابات ديمقراطية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ ثم لتتنازل عن الحكم، وتسجل تراجعاً، في انتخابات ٢٠١٤ فتكون لها مشاركة محدودة في حكومة التوافق الوطني والتي يقودها الحبيب الصيد وسيتم بيان المراحل التي مرت بها حركة النهضة التونسية كالتالي:

أ. مرحلة البحث عن الهوية:

امتدت مرحلة البحث عن الهوية لحركة النهضة من عام ١٩٦٩م حتى ١٩٨١م، عنوان هذه المرحلة هو مقاومة المد العلماني الكاسح المتمثل في نظام الرئيس بورقيبة إضافة إلى المد الشيوعي الماركسي بمختلف تعبيراته (بريك، الهادي، ٢٠١٥: ٣٩)، ففي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بدأت تتأسّس في تونس النواة الأولى للحركة الإسلامية التونسية، وقد تأثّر مجموعة من المثقفين في ذلك الوقت بفكر المفكر الجزائري مالك بن نبي صاحب التصانيف الكثيرة من قبيل الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، وشروط النهضة، وغيرها من التصانيف،

كما تأثرت هذه النخبة التونسية بفكر سيد قطب أحد أبرز منظرّي تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، والمفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي، وأبرز قطب في هذه النخبة راشد الغنوشي وصالح كركر وعبد الفتّاح مورو وغيرهم، وشكلّ هؤلاء جمعية إسلامية هي أقرب إلى خلية منظمة ومهيكلة والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وقد ركزّ الاتجاه الإسلامي عمله في الجامعات والمدارس والمعاهد التربوية والمساجد، وتمكنّ من استقطاب العديد من الأنصار، وكان من أهم أهداف هذه الجماعة هو إعادة إحياء القيّم والمبادئ ومفردات الثقافة الإسلامية، إضافة إلى مقاومة الغزو الفكري وإفرازات التأثر بالعلمانية الغربية، وذلك من خلال وسائل دعوية لا علاقة لها بالعنف إطلاقا (ابو زكريا، ٢٠٠٣: ٢٤).

ولعل ما كانت تتسم به هذه المرحلة التأسيسية الأولى، وهو قانون التفكير المزدوج الأبعاد الذي انتهجته النخبة الأولى المؤسسة للحركة بشكل عام والغنوشي بشكل خاص أنها لم تكن أسيرة التدين التقليدي وكان من الملاحظ الانتقال السريع من الدعوة الفردية إلى المجتمع المدني الممتثل في جمعية المحافظة، ثم إلى الدعوة الجماعية المفتوحة ثم إلى التنظيم الذي خلص إلى مؤتمر تأسيسي وقانون وهو تطور كبير بمقاييس تلك الأيام (بريك، ٢٠١٥: ٣٩)

ب. مرحلة التأثير السياسي والتأهل للحكم:

امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨، وهي مرحلة قصيرة زمنيا ولكنها مرحلة الازدهار الأقصى في تاريخ الحركة، وما كان ظهيرا لحركة في تلك الأيام ثورة الخبز التي اندلعت في أواخر ديسمبر من عام ١٩٨٣، حيث قام أمينها العام في ذلك الوقت للإعلان عن نفسيه وعن مكتبه (بريك، ٢٠١٥: ٤٢).

حيث أكدت الحركة في بيانها التأسيسي بتاريخ ١٩٨١/٠٦/٠٦ أنها ذات مرجعية إسلامية، وتسعى إلى النضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية، فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين. وأضافت أنها لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام، وحددت جملة من الأهداف منها: بعث الشخصية الإسلامية لتونس، وتجديد الفكر الإسلامي، والسعي إلى أن تستعيد الجماهير حقها في تقرير مصيرها، وضمان تنمية اقتصادية عادلة.كما أكدت التزامها بالمنهج الديمقراطي في التداول على السلطة، وبمبادئ حقوق الإنسان، وبنبذ العنف. (البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي : ١٩٨١).

تطورت أيديولوجية حركة النهضة وفلسفتها السياسية بشكل كبير استمر لعدة عقود، وخصوصا في فترة الثمانينات، حين انشق سلفه حركة الاتجاه الإسلامي عن جناحه السلفي المحافظ، ثم خلال التسعينيات حين قارب الغنوشي آراءه مع آراء قادة آخرين في المنفى. رغم أن حركة النهضة وجدت كحزب وحركة في (آن واحد) على مدى عقود طويلة، إلا أنها، وللمرة الأولى، تعمل ضمن سياق مفتوح ديمقراطي. كذلك، كانت هذه المرة الأولى التي تحكم فيها حركة

حركة النهضة. طرحت حقائق الحكم ضمن نظام متعدد الأحزاب بحق، لا سيما كعضو من ائتلاف يضم ثلاثة أحزاب مع شركاء أكثر علمانية، تحديات وفرص جديدة أمام حركة النهضة، وأقرت قيادة الحركة العليا، المؤلفة أساسا من أشخاص براغماتيين ومن بين أولئك الذين كانوا في المنفى وأولئك الذين بقوا في تونس، أنه يتعين على الحركة أن تعيد دراسة أدواته وأيضا إعادة تصور إطاره الخارجي لمواجهة التحديات الانتقالية. (ماركس، ٢٠١٤: ١٤).

ويرى الباحث أن حركة النهضة ببرنامجها المرن وقيادتها البراغماتية عملت على اقامة توازن بين المبادئ التي نشأت من أجلها والسياسات التي ستمارسها خلال تجربة الحكم، مواجهة بذلك التحديات.

وفي برنامج حركة النهضة عملت على بناء نظام ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة واحترام الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من بناء كافة المؤسسات الديمقراطية، ودعم المجتمع وتطوير الإعلام والحياة الحزبية من خلال الحوار والدراسة عن التوافق دعما للاستقرار السياسي، وبناء العلاقات بين الاطراف السياسية والمدنية على أسس الاحترام والتعاون والتنافس النزيه، ودعما للوحدة الوطنية ويدخل في هذا المجال التصدي للإرهاب ولثقافة الكراهية والعنف وتقسيم المجتمع وإثارة الثغرات والفتن داخله .

ت. مرحلة المقاومة:

امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٨٩ حتى ثورة الحرية والكرامة في أواخر ٢٠١٠، وهي أطول مرحلة من المراحل الثلاث التي خضعت لها الحركة، حيث خضعت الحركة خلال الفترة كغيرها ممن ينهج نهجاً احتجاجياً من المكوث في غيابات السجون أو المنافي، إلا أن الحركة نجحت خلال هذه المرحلة في أمرين: أولهما تفعيل الصمود في وجه آلة المخلوع ابن علي وثانيها تفعيل الآلة الحقوقية والإعلامية والسياسية لتحرير تكتل داخلي وخارجي مناهض لسياسية ابن علي، حيث واجهت الحركة محنة دفيف المتابع في الخليج العربي، إلا أن السياسية التي إتبعتها خلال هذه المرحلة هو الثبات على النهج الديمقراطي السلمي. (بريك، الهادي، ٢٠١٥: ٤٤).

ث. مرحلة السلطة التوافقية المشتركة:

وهي المرحلة الممتدة بين انتخابات ٢٣ اكتوبر حتى أواخر ٢٠١٣، إذ فازت الحركة بنسبة ٤٠% من أصوات الناخبين المشاركين حيث أدارت الحكومة مع شريكين هما التكتل الديمقراطي بزعامة رئيس المجلس التأسيسي السابق مصطفى بن جعفر وحزب المؤتمر بزعامة الرئيس السابق المنتصب المرزوقي، ثم اضطرت الحركة من الانسحاب من الحكومة بسبب الهجمة الشرسة غير المسبوقة التي شنتها قوى إيديولوجية مضادة ظلت في صراع مرير مع المشروع الإسلامي للحركة على امتداد عقود سابقة، حيث أستقوت تلك القوى بالاتحاد العام التونسي

للشغل لإرباك الحكومة وفرض الاستقالة ولانسحاب، حيث لم يكن بد أمام الحركة إلا التنحي تخوفاً من تكرار التجربة المصرية أو السورية، (بريك، الهادي، ٢٠١٥: ٤٧).

٢. المنطلقات الفكرية لحركة النهضة التونسية:

ويعتبر مؤسسو العمل الإسلامي بتونس نهاية ستينات القرن الماضي وبداية السبعينيات، كانوا عموما شبابا حديثي التخرج من الجامعة، او طلاباً لازالوا ملتحقين بالجامعات، ولم تكن لهم أدبيات منشورة تحدد مرجعتيهم الفكرية، كما أن "الجماعة" كما كانت تسمى في البداية، منذ انطلاقتها حتى نهاية الثمانيات، لم يبرز بين صوفها كتاب أو أصحاب إنتاج فكري، ولم ينتج بالتالي عن الحركة "التنظيم" أدبيات فرية ذات بال، وهذا ما يخلق صعوبة في اعتماد مراجع معينة لتحديد الخصائص الفكرية للحركة الإسلامية بتونس في نشأتها (القوماني، محمد، ٢٠١٥: ٥٤)

ولكن أول ما يتعين تأكيده في هذا الصدد هو، أن حركة النهضة هي حركة اسلامية سياسية، ذات طموحات تغييرية تنموية شاملة، تسعى الى تأصيلها بما يتلاءم وقيم الأمة الحضارية، وتجتهد في تحقيقها استناداً على الشرعية الجماهيرية. فهي بهذا المعنى ليست حركة دينية تجزئ نظرتها للإسلام، وتحتكر الحديث باسمه وتستمد شرعيتها من سلطة غيبية متعالية تفرض التسلط والاستبداد باسمها، وتصادر حريات المخالفين العامة والخاصة من أجل السيادة. (الغنوشي، ١٩٨٩: ٣٦).

ويرى الباحث أن ما قاله الغنوشي سابقاً، يعتبر من مبادئ الدولة الاسلامية التي لا تستمد شرعيتها في حكم الناس، إلا برضاهم، ولا يمكن الوصول الى هرم السلطة الا بقبول من الجماهير، ولاشرعية لأي نظام استمد سلطته من انقلاب أو ميراث أو تزييف للانتخابات.

ولقد ورد في المؤتمر التاسع لحركة النهضة ما يلي:

" إن حركة النهضة تتخذ منطلقاً لها العقيدة الإسلامية المباركة القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي، التي إليها يعود تحديد المواقف والرؤى إزاء قضايا الوجود عموما والوجود الإنساني بصفة خاصة. وترى أن أي عمل تغييري نحو الأفضل، وأي منهاج للحياة، يجب أن ينبثق عن جملة تصورات واضحة لمنزلة الإنسان ووظيفته في هذا الوجود وعلاقاته ببقية عناصر الكون، لأن هذا المعنى به ترتبط كل الحياة. وانطلاقا من مبدأ التعامل الصادق والمسؤول مع ديننا الحنيف، واعتماداً على مبدأ الشمول في فهم الإسلام بشكل لا يحصره في مجال العقائد والشعائر، بل يتعداه ليشمل إلى جانب ذلك الحيز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، نرسم في ما يلي الأسس العقائدية والأصولية لحركتنا، حيث تكون معالم نلتقي حولها ونجعلها منطلقا نبني عليه عقيدتنا، ونتفاعل به مع الواقع فكراً وممارسة.ولا يفوتنا أن نشير أننا لا نؤسس عبر هذه

الأسس عقيدة جديدة ولا تصوراً مقطوع الجذور، وإنما هو رصد لمنهج التقى عليه أبناء هذه الحركة، ينطلق من كتاب الله العزيز، ويسترشد بالفكر الإسلامي عبر مساره الطويل. ونحن نقدر أن هذه الأسس العقائدية والأصولية، حقيقة بأن تستنهض همم الكافة للتفاعل معها بكل رشد وإيجابية ".(المؤتمر التاسع لحركة النهضة، ٢٠١٢ : ٢).

وتكشف المنطلقات العقائدية التي انطلقت منها حركة النهضة، أن هذه الحركة لا تؤمن بالعنف، لا على سبيل الحكم الواقعي ولا على سبيل الحكم الثانوي، فالتغيير عندها يجب أن يتم وفق أسس كونية واجتماعية تضمنتها سنن التاريخ وحركته، وهذا لا يعني أن فريضة الجهاد ساقطة، لا بل لها مناخها وضرورتها أيضا. والانفتاح على الآخر كانت من سمة حركة النهضة الى درجة أن ادبيات الحركة كانت غنية بموضوعات الديمقراطية والمرأة والعلاقة مع الغرب، والتركيز على هذه المضامين كان الأبرز بالمقارنة مع مضامين من قبيل تطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين الاسلامية وإسلامية المجتمع أو جاهليته. (ابو زكريا، ٢٠٠٣: ٧٤).

في هذا السياق، يقول الغنوشي: "وحركة النهضة في برنامجها تحاول استهداف التغيير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي. والطبيعة الجذرية تستهدف الإصلاح من الجذور، أي إعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة ...ولا أعني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة "العثمانية" تستدعي استخدام القوة في التغيير، وإنما أعني أن التغيير جذري ولو تم بالتدريج وبالوسائل السلمية، فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها".(الغنوشي، ٢٠٠٠: ١٢-١٣).

والطبيعة الثورية تتمثل في تغيير جذري على صعيد الكليات والأسس العامة سواء على صعيد المفاهيم و الأهداف والمنطلقات. و بمعنى آخر تغيير يسعى إلى استبدال المشروع الحضاري المعاصر المرتكز على النمط الغربي والعلماني إلى مشروع حضاري بديل يرتكز على أطروحات إسلامية.

٣. أهداف حركة النهضة وأدواتها:

تعتبر حركة النهضة متجددة الأهداف والاستراتيجيات، حيث علّق الغنوشي على ذلك بقوله: "وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتّم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءً عليه، فإن اهداف الحركة الإسلامية، واستراتيجياتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان".(الغنوشي، ٢٠٠٠: ١١) .

وتعمل حركة النهضة على تحقيق الأهداف التالية (المؤتمر التاسع لحركة النهضة، ٢٠١٢ :٢):

أ. **حماية الاستقلال الوطني:** من خلال استكمال أبعاده وتنمية مكتسباته وصيانة الوحدة الوطنية وتفعيل وحدة المغرب العربي ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.والإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال وتجذير الهوية العربية الإسلامية.وتكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية، المدنية، العادلة والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته لأداء دوره الكامل في الإسهام في التنمية الشاملة. وتحقيق الحريات العامة والفردية والعدالة باعتبارها قيما محورية في تجسيد معنى تكريم الله للخلق وتحقيق إنسانية الإنسان وتكريس حقوقه وتأكيد التعددية السياسية وحرية الإعلام والصحافة وإطلاق حرية الإبداع. والنهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه.وتوفير الظروف الملائمة لرعاية الطفولة والشباب تنمية وإعداداً للمستقبل.

ب. **بناء اقتصاد وطني قوي:** يندمج ويحقق التوازن بين الجهات والفئات ويوفر مجالات تشغيلية واسعة ويسهم في تحقيق التكامل والاندماج (مغاربياً وعربياً وإسلامياً) والانفتاح عالميا. وتشجيع الدراسة العلمي وتوقير العلماء والباحثين والمخترعين إيمانا بدورهم في تحقيق نمو البلاد وتدعيم استقلالها.

ت. **اعتماد اللغة العربية:** اعتماد اللغة العربية لغة أساسية في مجالات التعليم والإدارة والارتقاء بها لتكون أداة نهضة حضارية تسهم في توحيد الأمة وتيسر التفاعل الإيجابي والخَّلاق مع ثقافات العالم والمساهمة في إرساء سياسة خارجية مبنية على عزة البلاد ووحدتها واستقلالها عن كل نفوذ وإقامة العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والعدل والمساواة والحق في تقرير المصير والعمل على مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ثانياً: حركة النهضة التونسية بين البرنامج الانتخابي وممارسة الفكر السياسي:

تتميّز البيئة العامة السياسية والحزبية في تونس بالاتجاه نحو الاستقطاب الثنائي وتقسيم المشهد السياسي والاجتماعي بالاعتماد على معايير متصلة بالهوية وبالانتماء الدّيني والثقافي (السنوسى ، ٢٠١٣: ٧) وهذا ما أكده الجمعاوي بقوله " أن المشهد السياسي بتونس عرف بعد الثورة حالة من التعدد والتنوع، حيث مثل انتصار الشعب التونسي في ١٤ يناير ٢٠١١ على النظام التونسي الذي ترأسه الرئيس زين العابدين بن علي، نقطة تحول تاريخي مهم في تاريخ تونس، إذ امتلك المواطنون مصيرهم، وفتحوا الباب لطلب الحرية في العالم العربي، وعاد الاعتماد لحقوق الانسان في الداخل التونسي، فخرجت حركة النهضة من طور السرية إلى طور العمل العلني، وعاد جُلُّ كوادرها الى البلاد، وحصلت على تأشيرة العمل القانوني في ٠١

مارس٢٠١١، وأصدرت حركة النهضة التونسية بياناً في هذا الخصوص جاء فيه، "ان الحركة تجدد تمسكها بمبادئها المعلنة واحترامها للتنوع والحق في الاختلاف، وتمسكها بالعمل المشترك من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد مبادئ الثورة وتحقيق مطالبها".(الجمعاوي، ٢٠١٤: ٢)

وتعتبر حركة النهضة هي حركة إسلامية تونسية تأسست عام ١٩٧٢م، تعرضت للقمع والاضطهاد في عهدي الرئيسين الحبيب بو رقيبة وزين العابدين بن علي، وسجن عدد من قادتها وهجّروا لسنوات طويلة، ولكنها عادت لتتصدر المشهد السياسي التونسي بعد الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يوم ١٤ يناير٢٠١١، وتم الاعتراف القانوني بالحركة حزبا سياسيا، وتصدرت المشهد وباتت من أبرز القوى السياسية في الساحة التونسية، وتتميز الحركة بقدر كبير من الاعتدال والمرونة والواقعية، وتتبنى اتجاها يمكن وصفه "بالاتجاه العقلاني"، فعلى المستوى السياسي نجد أن الحركة غيرت اسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة وصاغت برنامجاً لا يدعو إلى تطبيق الشريعة الاسلامية بل يطالب فقط بالعودة الى القيم والتقاليد الاسلامية.(العملة، ١٩٩١، ١١٩).

بذلك خرجت الحركة من طور المغالبة والمواجهة إلى طور المشاركة في بناء المشهد السياسي لتونس، واستعادت الحركة قدرتها على التشكل، وشكّلت لها مراكز في مختلف المناطق، وعملت على صياغة برنامج انتخابي.

وفي هذا المبحث سيتم التركيز على دور حركة النهضة في المشاركة الانتخابية ودراسة نتائج الانتخابات التشريعية وذلك على النحو التالي:

١. المشاركة السياسية في فكر حركة النهضة التونسية.

تعتبر حركة النهضة، المشاركة في الانتخابات البرلمانية، بانه النظام الذي يضمن الحريات ويعمل على استقلال القضاء وحرية التداول على السلطة وتفعيل المنظومة الرقابية، ومن خلال البرلمان يتم اصلاح وزارة الداخلية بما تخدم المواطن وأمنه، واستحداث مركز الخبرة التشريعية بحيث يعمل من داخل البرلمان في فحص القوانين وإنشاء مخطط تشريعي يضمن الحريات، وإصلاح برامج التنمية والنظام الصحي(برنامج النهضة الانتخابي، ٢٠١١) .

وبذلك يمكن القول بأن حركة النهضة ركزّت على مبادئ الديمقراطية والتعددية والانتخابات، ولم يعد الميثاق قيداً على موقفها السياسي، وهذا مؤشر على نضج في تعامل حركة النهضة مع مفهوم الديمقراطية، وتغليب فقه الأولويات والمقاصد المستوعبة للواقع على النظريات المجردة في الممارسة السياسية.

وتنتهج حركة النهضة الخيار الديمقراطي للوصول إلى الحكم وقد ظل راشد الغنوشي الأمين العام لحركة النهضة وفياً لاختياره النقدي والإصلاحي، فاستمر متمسكا بالخيار الديمقراطي في العمل السياسي، وبنهج الحوار في ميدان الدعوة، على عكس بعض الحركات الإسلامية مثلاً فإن حسن الترابي سقط سريعاً في الإغراء الانقلابي (العسكري) ناقلاً الدعوة من مؤسسات المجتمع المدني إلى السلطة، مغامراً بتصفية تراثه الفكري الاجتهادي الخلاق" (بلقريز، ٢٠٠٨ :١٧٦).

وكمحاولة من الغنوشي لتأصيل الديمقراطية والمشاركة الانتخابية يقول : " إن الحركة لم تتراجع عن المسار الديمقراطي كرد فعل على نظام الرئيس بورقيبة، بل اعتبرت أن الخيار الديمقراطي خيار أصيل، وأن الديمقراطية ليست بضاعة غربية وإنما بضاعتنا التي ردت الينا، وأن أهم فشل عاناه تاريخنا هو، أن الشورى ظلت قيمةً اخلاقية عليا، ولم تتحول الى مؤسسة سياسية، فالغرب هو الذي حول الشورى إلى نظام للدولة وليس مجرد قيمة سياسية، رغم ما يؤخذ على النظام الديمقراطي بسبب مضامينه العلمانية، وليس بسبب الجهاز السياسي الديمقراطي من برلمان وانتخاب وتداول على السلطة واستفتاء "(حماد، ٢٠٠١: ٦١) .

بناءً على ذلك يُفهم الموقف الاستراتيجي الذي تتبناه حركة النهضة من قضية المشاركة السياسية، الذي يميل إلى تغليب القول بأهمية المشاركة في السلطة التشريعية، بل ضرورتها، مع التحفظ على المشاركة في الانتخابات الرئاسية وإخضاع تلك المشاركة إلى ما تقتضيه المصلحة.

٢. مشاركة حركة النهضة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١١:

كانت حركة الاحتجاج التي انتشرت في دولة تونس وأدت إلى إطاحة نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٤ ديسمبر عام ٢٠١١ الأولى من نوعها في العالم العربي، و على مدى السنة التالية لعبت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني دوراً، جديداً في الساحة السياسية التونسية التي أصبحت أكثر انفتاحاً، ومثلت الانتخابات التي أجريت في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ مثلت الانتخابات التي أجريت في التأسيسي خطوة تاريخية في هذه المرحلة الانتقالية . ودخل القادة السياسيون المنتخبون الجدد في مرحلة مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق حول تقاسم السلطة داخل الهيئة الجديدة وتعيين حكومة انتقالية تدير شؤون البلاد طوال فترة عام في وقت يقوم فيه المجلس الوطني التأسيسي بصياغة الدستور الجديد (روزويل، نيكول، ٢٠١١: ٦).

حيث شهدت الشهور الأربعة الاولى مرحلة تجاذب بين نظام قديم هزته موجة الاحتجاجات نتيجة غياب الديمقراطية، نظام يستميت في البقاء والصمود في مواجهة الثوار ونظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة وذلك عبر محاولة النظام التكيف الاضطراري مع الواقع

بهدف إعادة إنتاج نفسه، إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة في أعقاب سقوط ابن علي لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، حيث تولى رئيس الوزراء "محمد الغنوشي" الرئاسة مؤقتا ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة لدستور ١٩٥٩م الذي طالبت الثورة بتعليقه، أعلن في ١٥ يناير عام ٢٠١١ عن تولي رئيس البرلمان (فؤاد المبزع) منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل رقم ٥٧ من الدستور بصورة مؤقته الى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب والبدء في التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة محمد الغنوشي الانتقالية، مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية، وتم تعيين (الباجي قائد السبسي) رئيساً للحكومة، والذي بدأ واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة وبحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع العهد السابق وبضرورة إشراك مختلف الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية (ولد أباه، ٢٠١١ :٢٤).

ويرى الباحث، أن من أشعل فتيل الثورة هم جموع غير منظمة من الناشطين السياسيين الذين يفتقرون إلى تنظيم سياسي في شكل حزب أو جماعة لها علاقة وثيقة بالشارع. لذلك، حين بدأت المرحلة الانتقالية في تونس بعد الثورة تقرر تشكيل مجلس انتقالي بالانتخاب، وفوجئ المجتمع السياسي أن حركة النهضة الإسلامية هي التي حصلت على الغالبية، كونها إحدى الأحزاب الأكثر استقرارا وتنظيما في تلك المرحلة، خلافا لما تعانيه العديد من الأحزاب من عدم وضوح في مواقفها.

شاركت حركة النهضة في الانتخابات التي وصفت بأنها حرة ونزيهة وذلك بعد حوالي عشرين عاما من النفي والإقصاء حيث خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية. وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي ٧٠ % وبقاعدة انتخابية ضمت ٧ ملايين مواطن، وقد جاءت النتائج معلنة فوز حركة النهضة ب٨٩ مقعداً، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي فاز ب٢٩ مقعداً من مجموع ٢١٧ مقعداً، ثم العريضة الشعبية بحصولها على ٢٦ مقعداً ثم حزب التكتل من اجل العمل والحريات الذي حصل على المرتبة الرابعة ب ٢٠ مقعداً، وجاء في المرتبة الخامسة الحزب الديمقراطي التقدمي حائزا على ١٦ مقعداً، وأخيراً فاز كل من القطب الديمقراطي الحداثي وحزب المبادرة ب٥ مقاعد لكل منهما. (موقع الهيئة العليا لانتخابات المجلس التشريعي التونسي، ٢٠١١:نت)

وبناء على ذلك اتسم المشهد السياسي التونسي بحالة من التوافق التي تبلورت في النقاط التالية (صافيناز، ٢٠١٣ : نت) :

- صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع احتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من اجل تشكيل الحكومة، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات

المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس، والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية، وهو ما يعني ان المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي.

- مصادقة المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية ١٤١ صوتا مقابل ٣٧ صوتا معارضا وامتناع ٣٩ عضوا في جلسة تاريخية جرت في الحادي عشر من ديسمبر عام ٢٠١١.

وتعتبر هذه النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات دليلاً واضحاً على أن خطتي السلطة التونسية السابقة في تجفيف منابع التدين واستئصال حركة النهضة قد منيتا بالفشل الذريع، وذلك بالقياس إلى رد فعل المجتمع الحاسم إقبالا على سمت التدين، وهي شهادة على أن هويات الشعوب أصلب وأعمق من كيد الدول. (الغنوشي، ٢٠١٣ : نت).

ويرى الباحث، أن صعود التيارات الاسلامية المعتدلة في تونس قد مثّل صدمة للتيارات العلمانية المتشددة، على عكس الأحزاب العلمانية الأخرى المعتدلة التي قبلت التحالف مع الاسلاميين، مثل حكومة أطلق عليها (الترويكا) المُشّكلة من الائتلاف الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس مكون من: حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي، وهذه الصدمة تنذر بمواجهات سياسية مستقبلية عند صياغة الدستور الجديد.

وتجدر الملاحظة الى أن خطاب حركة النهضة بعد الثورة تميز بالتفاؤل الحذر من الوقوع في أخطاء استدراج يعيد سيناريوهات سلبية حدث في دول أخرى، لذا سلكت حركة النهضة استراتيجية دقيقة معتمدة على مبدأين: الأول: هو دعم خيار التعددي السياسية والجمعياتية باعتبار أن ذلك مطلب واستحقاق للثورة عبر الغنوشي بقوله "لقد وعدتكم.. بأننا سنحافظ على الدولة وسنحمي الحرية، والثاني يعبر توجيهاً للأول نحو الأصلح بحيص أن المنسوب الثوري يجب أن لا ينفلت ويتحول إلى عنف دموي كما يريد له متطرفو اليمين واليسار، بل حرصت الحركة أن لا يصل المنسوب الثوري المرتفع إلى تهديد كيان الدولة ولو على حساب مصالحها الخاصة، فكان خروجها الطوعي من الحكم نهاية للاستقطاب وفتحا لباب الحوار والتوافق وصوناً لمؤسسات الدولة والمجتمع. (الطربلسي، ٢٠١٥: ١٢٦)

٣. العوامل التي أدت إلى تقدم حركة النهضة في الانتخابات التونسية:

عرفت بلدان عربية نماذج من إدارات حكم غلب عليها طابع الاسلاميين، في كل من السودان وفلسطين والعراق، ولم تكن التجارب مشجعة، حيث لم تحقق نتائج ايجابية، فسيطر على فترات توليهم للسلطة جملة من الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة نجم عنها، تقسيم السودان، وتقطيع أوصال السلطة الفلسطينية، ومحاصصة طائفية مرهقة للعراق وشعبة، لكن تلك

الصورة لم تردع غالبية توجهات الناخب العربي من إعادة اختيار الإسلاميين في أغلب الفرص المتاحة إن لم نقل في كل فرصة ممكنة، ومن الأسباب التي جعلت الناخب العربي يصوت للإسلاميين(طالب، ٢٠١٣ : ١١٣) :

١. اقترابهم من الدين الذي يحمل في طياته قيم الحق والعدل والصدق والنزاهة.
٢. رد فعل على انتشار الفساد والنهب والسرقة والجريمة والفقر وضياع الثقة بالمستقبل.
٣. وجدت الاكثرية في الخطاب الديني ملاذاً آمنا من المخاوف المشروعة للفرد في ظل أنظمة حكم مستبدة.
٤. غياب الوازع الأخلاقي عند الحكام عندما واجهوا مطالب الشعب بعنف مفرط.
٥. غياب هيبة الدولة وتسخير القانون والشعب لخدمة طبقة خاصة حاكمة
٦. الشرعية النضالية للحركة، وما تعرضت له في عهد بورقيبة المتسم بالدكتاتورية الثقافية، وعهد بن على المتسم بالتسلط الأمني المطلق.
٧. عملية إقصاء وقتل وتشريد لأجل أفكارها وعقيدتها السياسية، ولكن الحركة استطاعت أن تتغلغل في الوسط الاجتماعي بصورة جيدة، كما أنها استوعبت في داخلها النخب المتعلمة في المشرق العربي، وفي الغرب على حد سواء.
٨. الواجهة الدينية للحركة أعطاها زخما وحضورا وذلك لأن النظام السابق لم يعلن الحرب عليها فقط، وإنما حارب التدين والمتدينين، وجعل الالتزام الإسلامي مخالفة يعاقب عليها القانون، وصار التردد على المسجد وإقامة الشعائر الدينية إرهابا وجريمة ضد الأمن القومي، مما جعل المواطن التونسي منتظرا لحظة الإعلان إلى العودة للذات كعرس اجتماعي وسياسي، وهذا ما جعل الصوت التونسي منحازاً لحركة النهضة ذات الجذور الإسلامية حسب بعض المراقبين.
٩. التنظيم القوي للحركة والمستمد من فاعلية النظام الحركي للإخوان المسلمين، والذين يؤمنون بأن التنظيم واجب شرعي وحضاري، ذلك لأن إقامة المجتمع المتحضر والمتدين واجب شرعي، والوسيلة المثلى لإقامة ذلك المجتمع هي تكوين جماعة منظمة وواعية، والقاعدة تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، وقد استطاعت حركة النهضة في مسيرتها في العقود الخمسة الماضية أن تتكيف مع كل الأوضاع التي مرت عليها منذ نشأتها عام ١٩٧٠م.

إن لكل تلك الأسباب مجتمعة كان تفضيل الناخب في بلدان "الربيع العربي" الوجوه الاسلامية والشخصيات المتدينة والأحزاب الدينية على ما سواها، نتيجة طبيعية لتدخل الوعي الراسخ بقرارات الفرد وتأثير التجربة على خياراته وأمله بمستقبل أفضل لا يُعيد قسوة وعذاب المعاناة وضنك العيش في ظل أنظمة أهملت الأنسان واستباحت الوطن.

٤. مشاركة حركة النهضة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١٤:

لم تخضع حركة النهضة لشهوة الحكم بل ألجمتها بلجام العقل ومصلحة البلاد، فان تنازلها عن الحكم من أجل حفظ مؤسسة الدولة والكيان السياسي لتونس واتجهت نحو خيار مصالحة وطنية شاملة، بعد مرور ثلاث سنوات من انتخابات (المجلس التأسيسي التونسي) الذي صاغ الدستور، توجه التونسيون لانتخاب مجلس نيابي ليكون مقدمة لإنهاء المرحلة الانتقالية في بلادهم، وبالتالي استكمال بناء مؤسسات الدولة، في إطار سعيهم لتجاوز الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين الذين مثلوا معا تهديداً جدياً كاد يوقف مسار الانتقال الديمقراطي، حيث يتنافس في الانتخابات حركة النهضة الإسلامي، الذي هيمن على السلطة منذ عامين بعد الثورة، وحزب نداء تونس الذي يمثل المعارضة العلمانية، بالإضافة إلى جماعات يسارية وإسلامية أخرى، وتعتبر هذه الانتخابات الأولى بعد صياغة الدستور. (الطربلسي، ٢٠١٥: ١٢٧)

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات التشريعية التونسية التي جرت الأحد ٢٠١٤/١٠/٢٦، أن نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في انتخابات البرلمان، بلغت ٦١.٨%، ما يمثل أكثر بقليل من ثلاثة ملايين ناخب في كل أنحاء البلاد. وأعلنت فوز حزب نداء تونس بالمرتبة الأولى بعد أن حصل على ٨٦ مقعداً من جملة ٢١٧ مقعداً في المجلس، ثم تلته حركة النهضة الإسلامي ب٦٩ مقعداً متراجعًا ٢٠ مقعداً مقارنة بسنة ٢٠١١ حينما حصلت على ٨٩ مقعداً، وحصل الاتحاد الوطني الحر على ١٦ مقعداً، والجبهة الشعبية حصلت على ١٥ مقعداً.
(موقع الهيئة العليا للانتخابات التشريعية التونسية، ٢٠١٤: نت).

وكشفت النتائج الأولية لمكاتب الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية، عن مفاجآت عديدة بعضها كان متوقعا وبعضها الآخر شكل صدمة عنيفة لبعض الأحزاب التي لم تتوقع خسارة فادحة بالحجم الذي حصل، ما يمكن الإشارة اليه كحصيلة أولية تأكد حالة الاستقطاب الثنائي بين حركة النهضة والنداء، التي توقعها عديد المحللين والخبراء. ويمكن القول، أن الصراع بين أكبر حزبين في تونس حسم لصالح نداء تونس، ومنيت حركة النهضة بهزيمة كانت متوقعة لأسباب موضوعية أهمها: ارتباط تقييم الناخبين لأدائها في السلطة، وشعور الناخبين بالإحباط واليأس من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور، وإحساس معظم الناخبين بمسؤولية الأحزاب التي شاركت في الحكم في ذلك التدهور. كما ان عامل الخوف من المستقبل كان حاسما في اختيارات الناخبين، اختيارات نابعة من إحساس نفسي وبحث عن بديل حزبي يكون قادرا على إنقاذ الموقف (الصباح التونسية، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤:صحيفة).

لم تستطع حركة النهضة على ما يبدو إدارة "الحوار" مع جهاز إعلامي نافذ قوي وقادر على التأثير الكبير في غياب سياسة إعلامية واضحة لديها، ولم تتمكن بالتالي من توجيه رسائل

مقنعة لهذا القطاع من التونسيين في وجه هذه الفزاعة.(شبكة رؤيا الاخبارية، ٢٠١٤ : نت). وعلق عبد الفتاح مورو نائب رئيس حركة النهضة على نتيجة الانتخابات في برنامج شاهد على العصر الحلقة ١٧ قائلاً: " أعطتنا النتيجة صفعة معها قبلة لماذا؟ لأنه لم يبعدها من الساحة السياسية، وإنما نزل بها إلى المستوى الثاني وهذا طبيعي جداً، أنا لم أستاء من هذه النتيجة وكنت أتوقع هذه النتيجة الطبيعية، و الذي يختار النظام الديمقراطي يجب أن يكون من أسس فهمه للنظام الديمقراطي المغادرة بعد الدخول لا بد، ونستفيد للمرحلة القادمة بأن الانتخابات هي قضية تطوير فهمنا للانتخابات، حيث إن الانتخابات ليست خطب، الانتخابات هي الإحاطة بعقل الناخب حتى تكتسبه حتى يكون إلى جانبك" . (مورو:٢٠١٥)

ويرى الباحث أن صندوق الانتخابات سيبقى الشاهد الأصدق على من يراه الشعب الأحق بتحقيق نهضة وأهداف المجتمع، ونتائج الانتخابات الحالية سيكون لها تأثير على مستقبل التحالفات الحزبية والسياسية في البلاد، تأثير معقد ومفتوح على جميع الاحتمالات.

المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية إبان فترة حكم حركة النهضة التونسية.

تمهيد:

سبق الإشارة إلى أنه تم تمرير السلطة بشكل رسمي ديمقراطي وسلس لأول مرة في تاريخ تونس بين رئيس الحكومة (الباجي قائد السبسي) ورئيس الجمهورية (فؤاد المبزع) من ناحية وحكومة الترويكا من ناحية أخرى، وتولى المنتصرون في انتخابات ٢٣ اكتوبر ٢٠١١ تنظيم الحكومة ولكنهم تلقوا السهام الصديقة والمعادية منذ يومهم الأول من كل صوب وحدب، والتي تمثلت في عشرات الإضرابات وايقاف تصدير الفسفات، وقطع السكك الحديدية ومحاصرة السفارة الأمريكية، والتعدي على ممتلكاتها والنيل من السيادة الوطنية باستهداف البعثة الديبلوماسية على التراب التونسي، إضافة إلى سلسلة جرائم قتل واغتيالات، كل ذلك أدى إلى تفكيك حكومة الترويكا وعدم عودتهم للحكم في انتخابات ٢٠١٤م، وصاحب ذلك توقيت عزل الرئيس مرسي الذي شهدته مصر وتعطل الثورة في ليبيا والفوضى التي شهدتها سوريا واليمن مما جعل حركة النهضة التونسية توافق على إجراء انتخابات ٢٠١٤ (التميمي، ٢٠١٤: ١١٣)؛ بل تعدى الأمر إلى قبول حركة النهضة بنتيجة الانتخابات وتهنئته الحزب الفائز المتمثل في حزب نداء تونس والحاصل على ٨٦ مقعداً أي ما نسبته ٣٩.٦٣% (الحناشي، ٢٠١٤: ٢)

كشفت انتخابات مجلس التأسيسي التي جرت في تونس بعد الثورة عن مشهد سياسي جديد؛ إذ قاد تحالف إسلامي (حركة النهضة) وعلماني (حزبا المؤتمر والتكتل) الفترة الانتقالية الأولى في ظل ظروف وصعوبات اقتصادية وأمنية وإكراهات اجتماعية وضغوطات سياسية مختلفة، داخلية وإقليمية بل ودولية، دفعت به إلى الابتعاد عن السلطة لصالح حكومة كفاءات

وطنية. وخلال كل هذه الفترة الانتقالية تحقق العديد من الإنجازات، أهمها: إصدار دستور متميز للبلاد بالإضافة إلى المصادقة على القانون الانتخابي وبقية المؤسسات الدستورية. (الحناشي، ٢٠١٤: ٢)

وبناءً على ما تقدم سيتم تقسيم هذا الجزء إلى قسمين تمثل فيها بيان المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية وتوضيح المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية.

١. المتغيرات الداخلية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية :

تأثرت تجربة حركة النهضة التونسي ببعض المتغيرات وواجهت تحديات أثناء فترة الحكم بوتيرة أقل من التحديات التي واجهها حزب الحرية والعدالة المصري، ولعبت هذه المتغيرات دورا مهماً في عدم استقرار حكومة النهضة والمضي في تحقيق أهدافها، لذا سيتم خلال هذا القسم توضيح المتغيرات الداخلية التي واجهتها حركة النهضة التونسية خلال فترة حكمها وكانت بمثابة تحديات لإنفاذ السياسة التي تتبناها حركة النهضة والتي تتمثل فيما يلي (الجمعاوي، ٢٠١٣: ٤٩٧):

أ. جماعات الثورة المضادة:

هي مصطلح يراد به ظهور جماعات هدفها معارضة التغيير الناتج بعد الثورة، وتعطيل مسيرة الإصلاح، وتحاول الجماعات عودة عصر ما قبل الثورة، كل ذلك خوفا على مصالحها ونذكر هنا بعض الجماعات:

- **أتباع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل:** الذين استفادوا من الهيمنة على المشهد السياسي على مدى عقود، حيث واجهوا حالة من تراجع النفوذ وتحجيم دورهم، ومنعهم من الترشح في الانتخابات، فعمدوا بوسائل عدة، في مقدمتها توظيف المال للتحريض ضد الحكومة المدنية الجديدة الممثلة بحركة النهضة.
- **رجال الاعمال المتواطئون مع النظام السابق:** استحوذت على الشركات والمشاريع الكبرى، اعتبرت حكومة النهضة تهدد مصالحها، فرفضت كل مبادرة حكومية لفتح ملفات الفساد الإداري والمالي.
- **تحزيب اتحاد الشغل:** تحويل دوره من منظمة نقابية تدافع عن العمال إلى منظمة تخدم اجندات حزبية، وتحرك الشارع للضغط على الحكومة الجديدة، مما يعطل الاقتصاد الوطني.
- **صعود العصبيات القبلية:** التي ساهمت في إشعالها لوبيات الثورة المضادة مجتمعة والتي تسعى لتحويل دور الحكومة التنموي الى معركة تناحر داخلي يهدد الوحدة الوطنية.

وبهذا بدأت الثورة المضادة بشكل عملي، وبدأ رجال النظام السابق بالتحرك بخطوات واثقة، وعادة فور أن تقوم الثورة يختفي رموز النظام السابق، ثم بعد فترة يبدأون بالتكيف، وبجمع المعلومات، ثم المشاركة بحديث الإصلاح، ثم ومن خلال خبرتهم الطويلة وتمددهم في الدولة، يبدأون بتسيد المشهد السياسي، وتقديم خطاب مختلف عن خطاب الثورة، لكنه يطمئن ظاهرياً الناس على مستقبلهم من خلال الإعلام، ثم يحتلوا مرة أخرى المراكز القيادية في الدولة، حيث اختار الرئيس التونسي" الباجي قايد السبسي" أحد رموز النظام السابق أيضاً ليؤلف الحكومة الجديدة، وهو الحبيب الصيد؛ ليسيطر حزب نداء تونس وهو المكون من رموز النظام السابق، على رئاسة الدولة والبرلمان والحكومة، لتكتمل الثورة المضادة بشكل سلس بصيغتها التونسية. (العزب، ٢٠١٤: ١٠).

ورجال النظام السابق ما زالوا منتشرين في الدولة وفي أجهزتها، لذلك نراهم فور قيام أي ثورة يعطلون فعالية أجهزة الدولة، وبالذات الخدمات، أو على الأقل يبطئوها كدوائر الماء والكهرباء والأمن وغيرها؛ مما يجعل حياة المواطنين لا تطاق، ويبدأوا بالحنين للنظام السابق، ونظام حياتهم الذي كان يسير برتابة ولكن بسهولة نسبية. (يعقوب، ٢٠١١: ٦).

ولم يكن غريباً مشاهدة بعض مؤسسات المجتمع المدني وبعض الأحزاب، وبالذات القومية واليسارية منها تسير في ركب الثورة المضادة في تونس، وتنشر الإشاعات والتخوفات من أسلمة الدولة وانتشار الإرهاب، والخوف على مكتسبات المرأة، وعلمانية الدولة، هذه الأحزاب والحركات التي طالما ادعت أنها في حالة صدام مع نظام زين العابدين. (الرشيد، ٢٠١٣: ٢) وقال الغنوشي بأن كل ثورة تنتج متضررين من قيامها ومن بين هؤلاء المتضررين تتكون القوى المضادة للثورة. هذه القوى لا تيأس ولا تستسلم بسهولة. منهج الحوار والتوافق الوطني يحاصر القوى المضادة للثورة ويدفع بلادنا نحو تأمين مسار الانتقال الديمقراطي. (التجديد، ٢٠١٤: صحيفة).

ولا ننسى أن الثورات بطبيعتها تخلق حالة من الارتباك في المشهد الأمني والاقتصادي والاجتماعي مدة وجيزة، لحين ترتيب الأوضاع، وبناء مؤسسات الدولة، وهذه هي المدة التي تحتاجها الثورة المضادة للانتشار، وخلق حالة من عدم الثقة بالثورة لدى المواطنين. ورغم ذلك الثورات لا تموت ربما تترنح أحياناً وتنزف، ولكن التاريخ أثبت أن الشعوب لا تقهر، وبذلك تكون حركة النهضة واجهت جماعات الثورة المضادة وتعتبر هذه المواجهة تحديا ملموسا لممارستها في الحكم.

ب. اختيار نمط نظام الحكم:

يعد تحديد طبيعة نظام الحكم لحكومة النهضة تحدياً حقيقياً، فحركة النهضة تدعو إلى نظام برلماني، وقد عُرف النظام البرلماني بأنه "نظام الحكم الذي يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية بحيث يكون أمر التوجيه السياسي للشؤون العامة للدولة نتيجة تعاون كامل بين البرلمان ورئيس الدولة عن طريق الوزارة المسؤولة أمام ممثلي الشعب. (الشيمي، ٢٠٠٩: ١) والحزب الجمهوري يدعو إلى نظام رئاسي، ويعرف بأنه: "نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل الكبير بين السلطة التشريعية والتنفيذية وعدم إمكانية تأثير إحداهما على الأخرى". (تورك، ٢٠١١: ٣٦)، ونداء تونس وأحزاب أخرى تدعو إلى نظام مزدوج وتميز النظام المزدوج بالجمع بين النظام الرئاسي وخصائص النظام البرلماني والذي ينتخب فيه رئيس الدولة مع رئيس الوزراء مسؤولاً أمام البرلمان. (زاده، ٢٠١١: ٣).

ولكنه وبناءً على ما يُعمل به داخل المجتمع التونسي من نقاشات، وعلى وجه التحديد وسط النخبة السياسية والاجتماعية والإعلامية، يمكن القول أن هناك إجماعاً حول القطيعة مع النظام القديم والسعي إلى تأسيس نظام جديد، قوامه التحرر من مصادر الاستبداد التي حوّلت النظام الجمهوري من نظام رئاسي غير متوازن إلى نظام رئاسي مغلق، هيمن على كل مفاصل الدولة وطوَّعها لخدمة الرئاسة، كما اخترق، عبر تسخير مؤسسة الدولة لصالح الحزب المسيطر. (المالكي، ٢٠١١: ٢٤). وبرر راشد الغنوشي توجه حركة النهضة للنظام البرلماني بقوله: " إن تجربتنا في تونس تجربة مريرة مع النظام الرئاسي، فالفساد كله تسرب لنا من هذا الباب، ونعتقد أن النظام البرلماني هو الأفضل لاجتثاث التغول والدكتاتورية". (حديث الصيف، ٢٠١٢: صحيفة).

ويرى الباحث بأن حركة النهضة اعتمدت النظام البرلماني حتى تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ومن إمكانية تفرده في الحكم، بسبب تجميع كافة السلطات بيديه، مما ساهم في إعادة انتاج الدكتاتورية. لكن التعويل على الأغلبية البرلمانية قد يساهم في تغول الحزب المنتصر في الانتخابات، والحال أن الحكم الديمقراطي لا يدار بهيمنة طرف معين، وأن ذلك ساهم في اطالة مدة الفترة الانتقالية وأعتبر اختيار نظام الحكم تحدياً حقيقياً واجه حركة النهضة في المرحلة الانتقالية.

ت. التحديات الأمنية :

إن خطر الجماعات "الإرهابية والجريمة المنظمة" هدد السلم الاجتماعي والتجربة الديمقراطية في تونس، وأربك الأداء السياسي والاقتصادي للحكومات الانتقالية التي شهدتها البلاد بعد الثورة، وتفيد مصادر في وزارة الداخلية التونسية بتسجيل(١٨٠٨) قضايا إرهابية، وإحالة(٣٠١٧) مشتبهاً فيه بالإرهاب . (الطريق الجديد، ٢٠١٥: صحيفة)

ويعد ضمان استتباب الأمن من أسباب الاستقرار الداخلي ومن دواعي استعادة سوق الاستثمار الخارجي في تونس. ولذلك، فإن من أولويات حكومة "الحبيب الصيد" ضمان المناخ الأمني الملائم حتى يستعيد المواطن ثقته بالدولة، وحتى يعود رأس المال" الهارب "إلى تونس، ومن المهم في هذا المجال تطوير المؤسسة الأمنية، وتحديث أدواتها الفنية والاستخباراتية؛ حتى تتمكن من استشعار الخطر الإرهابي قبل حدوثه، وأن تقوم بالتحرك اللازم لحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتحتاج تونس إلى موارد مالية كبيرة، والى دعم دولي كبير لحماية حدود البلاد مع الدول المجاورة، لمنع تدفق السلاح من ليبيا والحد من حركة الجماعات المتطرفة والتهديد القادم من مرتفعات الشعانبي أو من المنافذ الحدودية مع ليبيا والجزائر.(البيان، ٢٠١٥: نت)

ومن هذا المنطلق من الضروري رسم استراتيجية أمنية /ثقافية للوقاية من الإرهاب، وللحد من انتشار ثقافة التطرف؛ وذلك بنشر ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح، أو إعادة إدماج ضحايا الجماعات المتشددة في المجتمع، والإحاطة بهم نفسياً واجتماعياً وسلوكياً بدل إقصائهم، ومن المهمّ أيضاً ترميم العلاقة بين رجل الأمن والمواطن، والتأسيس لعلاقة حضارية بين الطرفين تقوم على التواصل والاحترام والتعاون بدل التنافر والتنابذ. وهذا يحتاج الى وقت ويعتبر تحدياً لحكومة النهضة.

ث. الخطاب الاعلامي التحريضي:

شهدت تونس –عقب الثورة– حالة من الانفلات الإعلامي، فتعدَّدت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعاً غير مسبوق، غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في ظهور كتابات موغلة في التعصب مروجة لمنطق الإقصاء والتخوين، وأن الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي، والقنوات التلفازية والإذاعية تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطاباً مشتملاً على التخوين، والتكفير، والقذف. (الجمعاوي، ٢٠١٤: ١٥).

أن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو ٩٧ في المئة من خطابات الكراهية، في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية، واشتمل على نحو ٧١ في المئة من هذه الخطابات دعوات ضمنية، أو صريحة، إلى العنف، وإن أكثر من ٤٦ في المئة من المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحو مباشر، أو غير مباشر، بمحوري الأحزاب والدين. (المجموعة العربية لرصد الاعلام، ٢٠١٣: تقرير).

وتكاد تجمع مختلف التيارات السياسية والفكرية حول الاعتقاد بأن حرية الصحافة والتعبير في تونس لا تزال أقل بكثير من دول عربية كانت قبل وقت قريب أكثر تشددا في هذا المجال. كما أن الحالة العالمية الراهنة هي دون ما يطمح له التونسيون، والتي تعكس ثراء

التجربة الصحفية في البلاد والتي تعود إلى نهايات القرن التاسع عشر. كما لا تزال تونس تصنف من قبل بعض المنظمات الدولية الخاصة بحرية التعبير والصحافة ضمن الدول المقيدة لحرية الصحافيين، وهو ما تنفيه الحكومة التونسية. لكن المؤكد أن صحافة الرأي في تونس تكاد تكون معدومة، كما يندر أن تنشر الصحف المحلية مقالات ناقدة للحكومة وللسياسات الرسمية. (الجورشي، ٢٠١٢: ٧).

والاعلام الفرنسي كان له دوره في التحريض على الإسلاميين ويؤكد ذلك الباحث الفرنسي "باسكال بونيفاس: "إن عدم النزاهة الفكرية لها نجومها في فرنسا اليوم وهم يحظون بالتكريس الاعلامي ويشتركون في تغذية قدر كبير من الخوف من خطر اسلامي مزعوم ولا تخرج مواقفهم عن مناهضة الإسلام بحجة محاربة الإرهاب والتطرف وتلك الممارسات في وسائل الاعلام الفرنسية يكاد ينطبق بصفة تامة على ما يمارس في الاعلام التونسي".(بونيفاس، ٢٠١٢: ٢)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن هناك سمات عامة وقواسم مشتركة للثورات المضادة، وليس غريباً أن يكون الإعلام هو القاسم المشترك الظاهر في كل الثورات المضادة، حيث في العادة يتكون الخطاب الإعلامي، والإعلاميون في ظل النظام السابق، ويسيطروا على المنابر ويبثوا الإحباط والتخوف من المستقبل، ولا سيما إذا كانوا إسلاميين، ويجعل منهم خطراً على وجود الدولة ومؤسساتها، وعلى مدنيتها وسلامها الاجتماعي، ويتم ترويج قلّة خبرة الثوّار، وأن هذا سيؤدي إلى انهيار الدولة .وفي المقابل ينتشر خطاب مؤيدون للنظام السابق، حيث يجعلوا منه مرادفاً للأمان والاستقرار على علّاته، وأنه كان بالإمكان إصلاح النظام السابق دون إسقاطه، وأن الخطاب الاعلامي التحريضي ساهم في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي، مما فاقم من تحديات حكومة النهضة.

ج. تحديات اقتصادية:

تعاني تونس من اقتصادٍ هشّ أفسدته السياسات التنموية الخاطئة خلال فترة حكم ابن علي واستنزفته مطامع الأسرة الحاكمة، وأرهقته الهزات الاحتجاجية(الاعتصامات، الاضرابات، وأعمال عنف) والمطلبية بعد الثورة، ولذلك واجهت حكومة النهضة وضعاً اقتصادياً يتطلب بذل جهود كبيرة لمعالجته.

ومن الجدير ذكره، أن نظام ابن علي عمل على توفير بعض المكاسب الاقتصادية المحدودة مقابل تأمين استقراره السياسي، لكن هذه الصفقة فشلت في ظل تزايد عجز الاقتصاد عن خلق وظائف للخريجين، وارتفاع التفاوت في الدخل، وأدى ذلك إلى تآكل النظام وفقدان شرعيته، وجاءت ثورة ٢٠١٠/١٢/١٧ وأطاحت بهذا النظام. (عاشي، ٢٠١١: ٢٦) وبدت حركة النهضة

على دراية بتحديات البناء الاقتصادي في المرحلة الانتقالية ولخصتها في برنامجها الانتخابي في النقاط التالية (البرنامج الانتخابي لحركة النهضة، ٢٠١١: ١٦):

- عجز النظام السابق على حل مشكلة البطالة والتفاوت في الأجور.
- ارتفاع عدد العاطلين عن العمل خصوصا بين حاملي الشهادات العليا.
- توسع دائرة الفقر.
- ضغط على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفقات.

والمتتبع لبرنامج حركة النهضة الانتخابي يجد فيه مقترحات عدة وواعدة لتحسين الوضع الاقتصادي، وقدمت خطة تنموية تمتد بين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٦، لتحقيق أهداف اقتصادية تحد من الازمات الاقتصادية، وإن ما حققته حركة النهضة من إنجازات ليس كما هو مطلوب، فنسبة البطالة لم تتراجع الى الحد المقبول، وتعطلت التنمية بسبب الاحتجاجات، وعدم تسوية ملفات الفساد الخاصة برجال الاعمال التونسية، يضاف الى ذلك، عدم فتح ملفات التهرب الجبائي والاحتكار وعدم محاسبة العائلات التي نهبت المال العام. (وقائع، ٢٠١٢: صحيفة).

ولم تنجح حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها في تحويل نجاحها الانتخابي إلى نجاح تنموي لأسباب ذاتية، كقلة الخبرة وأسباب موضوعية، كعودة فلول النظام السابق والاحتجاجات. لكن ذلك لا يمنع من الإشارة الى أن، العديد من المناطق الصناعية بالبلاد استعادت نشاطها، وأغرت المستثمرين بالعودة إلى السوق التونسية، كما استعادت السياحة عافيتها، وتحسن معدل النمو ليبلغ ٢.٧% بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢: تقرير)

٢. المتغيرات الخارجية المؤثرة في ممارسة الحكم لحركة النهضة التونسية:

لقد تأثرت حركة النهضة التونسية بعدة متغيرات خارجية أثناء تجربة الحكم منها:

أ. الموقف الأمريكي:

اتسمت العلاقات الأمريكية التونسية بالحيوية والنشاط، خلال فترة حكم الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وقد لعب النظام التونسي دوراً حيوياً ومهماً في دعم السياسات الأمريكية في المنطقة العربية، ففي تونس تمت أواخر الثمانينيات جولات من الاتصالات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الامريكية، بالإضافة الى لعب تونس دوراً مهماً في ترتيب اتصالات بين حكومة ليبيا والولايات المتحدة في قضية لوكيربي.(الطاهر، ٢٠٠٧:نت)

أما الموقف الامريكي بخصوص ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، فأمريكا تجاهلت التعليق على الاحتجاجات ولم تُشر أي شخصية سياسية أمريكية الى الموقف الامريكي من الثورة، بالرغم من تزايد اعداد الضحايا والجرحى والمعتقلين.

وفي هذا السياق، علّق المفكر الأمريكي "نعوم تشو مسكي" قائلاً: "إن الموقف الاسرائيلي من الرؤساء الموالين للولايات المتحدة في دول العالم النامي، ينبثق من خطة أمريكية يتم تطبيقها نمطياً، وتتمثل في خطوات أربع متدرجة على النحو التالي" (البيان، ٢٠١١: صحيفة):

- اذا كان لديك دكتاتور مفضل يواجه مشاكل داخلية، فقف بجانبه حتى آخر مدى.
- عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب وخصوصاً اذا توقف الجيش عن دعمه، قم بإرساله إلى مكان ما خارج بلده.
- قم بإطلاق تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية.
- حاول الإبقاء على النظام القديم، وإن بأسماء ووجوه جديدة، لأن المهم هو بقاء النظام الذي يشكل بقاؤه خدمة لمصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة .

لعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً في التأثير على سيادة تونس من خلال الدعم التي تقدمه الى مؤسسات المجتمع المدني للتستر وراء دعم تجربة الانتقال الديمقراطي وتدعيم مبادئ الديمقراطية لجمع قاعدة بيانات عن المجتمع التونسي في إطار عمل استخباراتي منظم ييسر التحكم في الخيارات المستقبلية لتونس. وهذا الدعم يهدد استقلالية تونس والسيادة الوطنية ويفتح الباب على مصراعيه حتى تصبح تونس مرتعاً للأجهزة الاستخباراتية الامريكية التي من شأنها ان تضيف مزيد من إرباك الواقع التونسي في ظل غياب رؤية سياسية واضحة ومستقرة يمكنها التصدي لمثل هذه المحاولات. (الحوار المتمدن، ٢٠١٤/٠٣/١٣، صحيفة).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية متفائلة بدور حركة النهضة لأنها تحمل الفكر الإسلامي الوسطي، ولكن الانفلات الأمني الذي شهدته تونس وبداية حملة الاغتيالات المنظمة لرموز القوى الديمقراطية التونسية، والتي تصاعدت خلال الأيام الماضية، باستهداف "محمد البراهمي"، ووضع آخرين على قائمة التصفية الجسدية من طرف تنظيم "أنصار الشريعة السلفي"، كل هذه المعطيات والحقائق كانت محل متابعة من طرف الإدارة الأمريكية التي تشبثت لآخر لحظة بحكم حركة النهضة، إلا أن التقارير التي كانت تصلها من مصادر مخابرات دول أوروبية وحليفة لأمريكا مثل فرنسا، كانت تشير كلها إلى تواطؤ بين حركة النهضة والمجموعات الأصولية السلفية بتونس وخارجها. (الفجر، ٢٠١٣/٠٨/١١: صحيفة).

وشكلت حادثة الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس و إحراقها على يد عناصر سلفية جهادية في سبتمبر ٢٠١٢ تحولاً مفصلياً في العلاقات بين الإدارة الأمريكية وسكوت حركة النهضة، بعد أن اعتبرت واشنطن أن الحكومة التي تقودها حركة النهضة برئاسة (حمادي الجبالي و علي العريض) وزيراً للداخلية مقصرة في حماية البعثة الدبلوماسية الأمريكية و أنها شريك غير مجدي في مناهضة الإرهاب. (بوابة إفريقيا، ٢٠١٤: نت).

ومن هنا، بدأت المؤامرات لإنهاء حكم حركة النهضة كي لا تتفاقم الأمور وتخرج عن السيطرة، وبالفعل كان هذا تحدٍ واجهته تجربة الإسلاميين أثناء ممارستهم للحكم، وأثر سلبا على أدائهم واستمرارية حكمهم.

ب. العلاقات مع اسرائيل:

قامت الحكومة التونسية في عهد الرئيس (المخلوع) زين العابدين بن علي، بخطوات من التقارب بين الحكم التونسي و الكيان الصهيوني في عام ١٩٩٤، وفرضت التطبيع على الشعب التونسي بالقوة والقسر، وبذلك كانت تشكل مساندة صريحة و متبادلة لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين ولبنان.(السفير، ٢٠١٢: صحيفة) وتجمدت العلاقة عقب اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في عام ٢٠٠٠م، ومنذ ذلك الحين قطعت تونس جميع علاقاتها الرسمية مع دولة اسرائيل مع الاحتفاظ بكل حال بتبادل غير رسمي في مجالات مثل التجارة والسياحة. (محارب، ٢٠١١: نت).

وفي ذلك الحين جاء موقف حركة النهضة والتي تتناقض مع سياسات الحكومة التونسية في عهد ابن علي وخياراتها، وطالبت بإغلاق المكتب الصهيوني وقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، ودعت الشعب التونسي إلى التمسك بالثوابت الإسلامية والوطنية، ومعارضة سياسة التراجع والتنازلات لإسرائيل، وأكدت أهمية الموقف العربي والإسلامي المتضامن في التعامل مع الغطرسة الإسرائيلية، ومواجهة سياسات الهيمنة والتمييز التي يمارسها التحالف الأميركي-الصهيوني ضد العرب والمسلمين. (المديني، ٢٠١٢:نت).

وبعد قيام الثورة التونسية نظرت الحكومة الاسرائيلية بقدر من الريبة والشك العميق الى التحول نحو مشهد متأصل ناشئ عن فهم عام مفاده، أن تلك الأحزاب سوف تظهر مواقف قوية مناهضة ومناوئة لإسرائيل، مما يؤدي إلى المزيد من التعقيد لموقف إسرائيل في المنطقة.

وأهدى راشد الغنوشي فوز حركة النهضة في الانتخابات إلى فلسطين معتبراً ان الصمود البطولي لغزة كان له أثر على أبناء الأمة في كل مكان. (فلسطين اليوم، ٢٠١٢/٠٣/٠٢: صحيفة) ومن ناحية أخرى صرّح الرئيس التونسي (المنصف المرزوقي) قائلاً: " إن أي تخريب أو عنف ضد اليهود التونسيين أو ممتلكاتهم أو مقدساتهم لهو أمر مرفوض تماماً". وصدرت تصريحات متماثلة من رئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي" ورئيس الوزراء "حمادي الجبالي" عن رغبة تونس الترحيب بالزوار اليهود واستقبالهم في معبد غريبة. ومع ذلك تم انتقاد حركة النهضة لأنه لم تقم بما يكفي لحماية الجالية اليهودية بتونس. وتتخوف إسرائيل من إدراج نص حظر العلاقات ومنع التطبيع مع إسرائيل في الدستور المستقبلي.(ويلنر واخرين، ٢٠٠١: ٣٥٥).

وعلاوة على ما تقدم، اسرائيل تتابع الحراك السياسي في المنطقة وتصدر القلاقل من أجل إسقاط أنظمة الإسلام السياسي لما يؤديه من تصدر الأحزاب الإسلامية الى تحقيق المتاعب

لإسرائيل، ومن أجل الحفاظ على تحالفاتها، وخوفها من وصول موجات التغيير إلى البلدان المجاورة لإسرائيل كالأردن ولبنان.

ت. دول الخليج:

فاجأت أحداث سنة ٢٠١١ الجميع في الخارج والداخل من حيث تدفقها وزخمها واستمرارها وسرعة وصولها إلى جميع الدول العربية بما فيها دول الخليج التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن الثورات الاصلاحية، وتصدت الحكومات الخليجية لهذا التغيير ووظفت مواردها وامكانياتها الضخمة، بما في ذلك خلق (١٣٠) ألف وظيفة جديدة في القطاعات المعنية بالأمن من أجل منع انتقال عدوى التغيير إلى الخليج العربي، ولكن مهما بالغت دول الخليج في تأكيد خصوصيتها، فإنها لا تستطيع الابتعاد كثيراً عما يحدث في محيطها العربي. فهي تتأثر وتؤثر فيمن حولها. (عبد الله، ٢٠١٤: ٦)

تسرب الربيع العربي إلى دول الخليج العربي، لكن بدرجات متفاوتة، فرياح التغيير دخلت إلى دول بنعومة وخفة، ودول أخرى بعنف وشدة، فشتان بين الثورة في اليمن والثورة في عُمان.

ومنذ اندلاع الثورة التونسية، والعلاقات السعودية – التونسية تمر بمرحلة فتور واضحة وملموسة، إذ اختار الرئيس المخلوع "ابن علي" السعودية ليهرب إليها فاراً من غضب الشعب التونسي، الذي استاء كثيراً من استقبال السعودية للمخلوع، في الوقت الذي رفضت فيه عدد من الدول استقباله، وهو ما عبّر عنه صراحة زعيم حركة النهضة التونسية "راشد الغنوشي" أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ٢٠١١م، حيث قال فيها: "إن المملكة السعودية مهددة بثورة، وهو ما جعل وسائل الإعلام السعودية آنذاك تشن عليه حملات كبيرة ومسيئة". (الوزاني، ٢٠١٤:نت).

ولم تكن زيارة رئيس الحكومة التونسية الأسبق، والقيادي في حركة النهضة "حمادي الجبالي" إلى السعودية كأول وجهة يقصدها إلى الخارج كافية لإذابة الجليد في العلاقات الثنائية، رغم تصريحاته التي أكد فيها أن تطوير العلاقة بين تونس والسعودية تأتي قبل المطالبة بتسليم "ابن علي"!.. ورغم هذه الزيارة والتصريحات الإيجابية من قبل القيادات التونسية، إلا أن السعودية بقيت تتعامل وتتعاطى بنوع من البرود مع حكومة "الترويكا" التونسية. (الشرق الاوسط، ٢٠١٢/٠٢/١٩: صحيفة).

ونظراً للتطورات السياسية في مصر وما واكبها من عزل الرئيس المنتخب "محمد مرسي"، بدأت العلاقات تتدهور بشكل أكبر، حيث بدأت السعودية بالتعاون مع الإمارات وجهات غربية العبث بالساحة التونسية في محاولة لتكرار تجربة عزل الرئيس المصري محمد مرسي في تونس،

ورغم كل هذا العبث إلا أن الحكومة التونسية برئاسة حركة النهضة تجنبت مهاجمة السعودية في وسائل الإعلام، وبقيت تحاول الحفاظ على العلاقات الحسنة بينهما.

ث. عزل الرئيس مرسي عن الحكم:

أدى الحراك الاحتجاجي الشعبي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى ازاحة أول رئيس مصري منتخب عن السلطة، وأفضى إلى صعود المؤسسة العسكرية إلى الحكم، كان لذلك الأثر البيّن في المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالة من الانقسام الشديد إزاء متغيرات الوضع المصري، فذهب عدد من السياسيين إلى تأييد التحول المشهود في مصر، عادَا ما حصل تصحيحاً لمسار الثورة، وايذاناً بنهاية الإسلاميين وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية.

في هذا الإطار تنزّل موقف حركة نداء تونس والجبهة الشعبية؛ إذ باركتا عزل الرئيس محمد مرسي، وعمدتا إلى ترويج خطاب سياسي يهدف إلى حشد الشارع وتقويض المسار الانتقالي، ويقصد إطاحة الترويكا، وإقامة منظومة حكم بديلة، فدعت حركة نداء تونس بزعامة الباجي قائد السبسي إلى حل الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط، وطالبت بوضع خريطة طريق للانتخابات، وتكوين لجنة فنية لإصلاح مشروع الدستور والإعلان عن حلّ روابط الثورة، داعية إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي. (الصباح، ٢٠١٣/٠٧/٠٥: صحيفة).

وفي السياق نفسه، دعت الجبهة الشعبية إلى حل المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل هيئة تتولى استكمال صوغ الدستور، كما طالبت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات برنامج مستعجل لحل الأزمة تشرف على الانتخابات القائمة، فجرى الإعلان عن ظهور حركة "تمرد" التونسية بتاريخ 1 يوليو ٢٠١٣، المشابهة لحركة "تمرد" المصرية، وجرى أيضاً تأسيس جبهة إنقاذ تونسية على الشاكلة المصرية وذلك بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٣ . وكان المراد من جانب المعارضة تهيئة الشارع للقبول بتحول في هرم السلطة، يكون مصدره ضغط الاحتجاج الشعبي وتدخل المؤسسة العسكرية. (افريكان مانجر، ٢٠١٣: نت).

وعلى الرغم من سعي أحزاب المعارضة إلى تكرار التجربة المصرية، إلا أنها عملت على زيادة المشهد احتقانا وفسر ذلك بعدة معطيات (سياسات عربية، ٢٠١٤/٠١: مجلة):

١- اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين، وتباين تموقع الإسلاميين فيهما؛ فلئن استأثر الإخوان المسلمون في مصر بالرئاسة ومقاليد الحكم، فإن حركة النهضة في تونس بدت ميالة إلى الحكم الائتلافي الجامع بين (الإسلاميين والعلمانيين). ونتيجة لذلك لم يحظ قول المعارضة بأن الحزب الحاكم مستأثر بالسلطة بصدقية واسعة لدى الرأي العام.

٢- عدم نجاح المعارضة في عزل الترويكا، وفك الارتباط بينها وبين مكونات المجتمع المدني؛ من قبيل النقابات العمالية والحقوقية والمحامين والقضاة، فقد ظل الثلاثي الحاكم محافظاً على علاقات التشاور والتواصل مع المنظمات المدنية، ولم يدخل في مواجهة معها.

٣- مراهنة حركة تمرد وعدد من أحزاب المعارضة على إمكانية استمالة الجيش التونسي ورجال الأمن ليلتحقوا بركب المطالبين بإسقاط الترويكا لم يسلم لهم؛ ذلك أن المؤسسة العسكرية في تونس لزمت الحياد، ونأت بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي منذ عهد الرئيس بوقيبة، على خلاف المؤسسة العسكرية في مصر التي ظلت قوة فاعلة في المشهد السياسي.

٤- ما أدى إليه عزل المؤسسة العسكرية لمرسي في مصر من سفك للدماء وقمع للحريات العامة والخاصة، وإقصاء للآخر، وتقسيم للمجتمع، واذكاء لأسباب الاستقطاب الثنائي بين داعين إلى حكم الجيش ومعارضين له، زاد التونسيين ارتياباً في عواقب التغيير بالقوة، ودفع بالفرقاء السياسيين نحو طاولة الحوار. حيث أنه لم تكن الأزمة السياسية المشهودة في تونس نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة الى حال بناء الدولة.

٣- العوامل المؤثرة في تراجع حركة النهضة التونسية:

تمهيد:

لقد جرت الانتخابات التونسية الأخيرة في ظروف غير عادية، في ظل صراعات عديدة، بين قوى الثورة والثورة المضادة وأقطاب الدولة العميقة، وتدفق المال السياسي، وبين الإسلام السياسي والقوى العلمانية المتشددة، وبين رغبات الناخبين وأهداف ومطامع الدول المجاورة والإقليمية، وبين الاعتدال والتطرف. وكان واضحاً أن هذه الانتخابات لم يكن الشعب التونسي المشارك الوحيد فيها، وإن اقتصرت عملية التصويت على أفراده.

تعرضت الخريطة السياسية التونسية للاهتزاز وإعادة ترتيب المشهد السياسي من جديد، حيث حصل حزب نداء تونس على المرتبة الأولى في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠١٤م، وهو الحزب الذي تأسس منذ عامين بزعامة رئيس الوزراء الأسبق الباجي قائد السبسي، وتليه حركة النهضة برئاسة" راشد الغنوشي"، بينما حل في المرتبة الثالثة حزب الجبهة الشعبية اليساري، وفي المرتبة الرابعة حزب الاتحاد الوطني الذي يُعتبر الحصان الأسود. واعتبر البعض أن تراجع حركة النهضة في نتائج انتخابات التشريعي يعتبر فرصة للهروب من ارتدادات الثورة وهجمات الثورة المضادة التي تحركها قوى محلية وإقليمية وازنة، ومن تكاليف الحكم وتبعاته.

ومن ناحية أخرى اعتبر قادة حركة النهضة أن النهضة سلمت الحكم بمحض إرادتها إلى حكومة تكنوقراط تعهدت بإتمام إجراءات المرحلة الانتقالية، وأن يعود النواب المنسحبون إلى البرلمان ليواصلوا المشاركة في عملية وضع الدستور، ووجدوا أن مردود بقائهم في الحكم معناه أن تونس لن يكون لها دستور، يفخر به كل التونسيين. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى بعض الأسباب التي أدت إلى تراجع حركة النهضة في الحكم، على النحو الآتي:

١. سيطرة حركة النهضة على الوزارات السيادية وتفردها في القرار:

بعد فوز حركة النهضة في انتخابات ٢٠١١ احتفظت لنفسها برئاسة الحكومة، بعد أن ضمت إليها صلاحيات أساسية سحبت من صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السابق، وعليه أصبحت رئاسة الحكومة المؤسسة الفاعلة في القرار السياسي والأمني.

لكن حركة النهضة استأثرت عملياً بكل وزارات السيادة عدا وزارة الدفاع التي أسندت لمستقل وهو ما وجد فيه المتابعون جنوحاً من الإسلاميين نحو السيطرة على مفاصل الدولة والتحكم في أجهزتها، وبدأت التناقضات والصراعات تدب في ائتلاف حكومة (الترويكا) نتيجة تفرد حركة النهضة بالعديد من القضايا، أبرزها قضية تسليم "البغدادي المحمودي" رئيس وزراء ليبيا الأسبق في عهد القذافي إلى السلطة الانتقالية في ليبيا والتي كادت أن تعصف بالائتلاف الحكومي احتجاجاً على تسليمه من دون استشارته. كذلك أصاب انتقاد الشركاء تفرد حركة النهضة بتسمية محافظين ومديرين عامين لمؤسسات عمومية من غير استشارتهما. والعلاقات المتوترة بين الحلفاء دفعت حركة النهضة إلى الدراسة عن شركاء جدد تحت عنوان تشكيل حكومة توافقية موسعة. لكن المفاوضات فشلت، ولم تتوصل إلى اتفاق حول حكومة الوحدة. (عماد، ٢٠١٣: ١٣١) وأن النخب السياسية التونسية فقدت الثقة في حكم الاسلاميين الذين لم ينتهجوا سياسات ديمقراطية، حيث زرع كوادره في مفاصل الدولة من أجل استبعاد القوى الأخرى لتنفيذ مشروع الأسلمة. (العرب، ٢٠١٣/١١/١٠: صحيفة).

وتحدث الغنوشي عن فساد بعض كوادر حركة النهضة في الحكومة حيث قال: "نحن لسنا ملائكة، وكل من ثبتت إدانته من القضاء فهو حري بأن يعاقب، نحن لا ندافع عن فاسد وحكومتنا لم تكن حكومة فاسدة، بل قاومت الفساد، صحيح أنها تأخرت في إقامة العدالة الانتقالية حتى أعُد قانون وحتى مُرر هذا القانون إلى المجلس الوطني التأسيسي، فتم التأخر في المحاسبة، ولكن هذه الحكومة لم تكن حكومة فاسدين بل كانت حكومة محاربة للفساد بالقدر المتاح خلال المدة الزمنية المتاحة". (الغنوشي، ٢٠١٤/٠٢/١٩: نت). ومن ناحية أخرى أثبتت حركة النهضة كفاءة غير عادية في تحقيق أهدافها السياسية العاجلة عن طريق بسط سطوتها على لجنة الاصلاح السياسي؛ الجهة الأكثر أهمية بين جهات عدة تشكلت من أجل إدارة عملية

التحول الديمقراطي. (اربرادلي، ٢٠١٣ :٤٨)، ولم تستفرد حركة النهضة بالحكم بل أفسحت المجال لأحزاب أخرى مشكلة ترويكا الحكم، ورغم عدم تجانس أحزاب الترويكا أيديولوجيا إلا أنها صمدت في الحكم لمدة سنتين. (البغدادي، ٢٠١٤: نت)

ويرى الباحث بأن حركة النهضة أرادت أن تسيطر على بعض الوزارات السيادية ليس بقصد السيطرة والتفرد في الحكم، ولكن بغرض مساعدتها على تحقيق أهداف برامجها الانتخابية والتي وعدت المواطن التونسي بتحقيقها، فكيف لها أن تحقق ذلك وبقايا النظام السابق متغلغلة في كافة الوزارات السيادية.

٢. التراخي في التعامل مع التيارات السلفية المتشددة:

أدى الفشل في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في تونس إلى تعميق الفجوة بين الشعب والسياسيين، وساهم في صعود السلفية المتطرّفة في المناطق الأكثر بؤساً من الناحية الاقتصادية في البلاد.

ولذلك اتخذت حركة النهضة استراتيجية عزل السلفيين المتصفين بالعنف، وعدم التعامل مع جميع السلفيين بنفس الاسلوب. في حين أن هذه الاستراتيجية سمحت لحكومة النهضة بالابتعاد عن الممارسات السلطوية التي استعملها النظام السابق، مما أظهر قدراً أكبر من الاحترام للحريات المدنية. وأن اتباع مثل الاستراتيجية لابد من أن تواجه المخاطر حيث علقت حركة النهضة في تقاطع للنيران بين منتقديها من غير الاسلاميين الذين يتهمونها بالتراخي وبين السلفيين الذين يهاجمونها عندما يشعرون بأن حركة النهضة تلاحقهم.(مجموعة الازمات الدولية، ٢٠١٣: تقرير) وقد استجابت حكومة النهضة ببطء الى التهديدات المتزايدة للجهادية السلفية وذلك لعدة أسباب سياسية وأيدولوجية، منها استمالة السلفيين بهدف كسب دعمهم في الانتخابات، وبصفتها حركة تعرضت للاضطهاد على مدى عقود، كان من الصعب على حركة النهضة اضطهاد الاسلاميين الآخرين. (ملكا، ٢٠١٤/٠٥: ٤) وأن حركة النهضة كانت تهدف من هذه الاستراتيجية إلى اعطاء انطباع إيجابي للغرب أنه بمقدورها أن تدجن هذه الجماعات المتطرفة وتساهم في استقرار المنطقة. (عبد الفتاح، ٢٠١٤: ٧٨)، ويُرى تنامياً ملحوظاً للتيارات السلفية المتشددة وتراخياً مقصوداً في التعامل معهم؛ فقد سجلت العديد من الاعتداءات المنسوبة إلى هذه التيارات والتي لم تواجه من قبل بالشكل الذي يضع حداً لها. وتطورت الاحداث حتى تم الاعتداء على السفارة الأمريكية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٢، إلا أن الامر الأكثر خطورة تمثل في اغتيال المعارض (شكري بلعيد) عضو الجبهة الشعبية، والذي أدى الى احتجاجات عارمة. كل ذلك أدى إلى بداية التحسس بالخطر على الطابع الحداثي لتونس عند الكثيرين. (علاني، ٢٠١٢: نت).

وفي هذا الصدد، تحدث (راشد الغنوشي) قائلاً: "لا ينبغي أن نهوِّن ولا نهوِّل، ما دام هناك ضحايا لهذا الإرهاب، ضحايا من زعماء وسياسيين ومن جنود وضباط ومواطنين عاديين، فهناك خطر قائم، وأن هذا الخطر مرتبط بوضع إقليمي فيه انفلات كبير وتهريب أسلحة، ومطلوب مواجهة هذا الخطر بدلاً من أن يُستخدم استخداماً سياسياً، و يحتاج الإرهاب إلى صف وطني متماسك ليس فيه استغلال انتخابي، وهناك بعض الجهات الآن تريد استخدام هذه المصيبة انتخابياً إلى درجة أن يقال أن النهضة هي التي فرخت الإرهاب، وليس هناك متضرر من الإرهاب مثل النهضة. فحكومة "الجبالي" وحكومة "علي العريض"، أسقطهما الإرهاب، ومن ناحية أخرى ينبغي أن تعطي فرصة للحوار مع المتشددين المغرر بهم". (الغنوشي، ٢٠١٤/٠٢/١٩: نت).

ورأى العديد من الخبراء أن التنظيم الذي استفاد من هامش الحرية الذي أعقب سقوط نظام ابن علي واستفاد كذلك بشكل ما من صعود الإسلاميين إلى السلطة. وان استفاد التيار السلفي الجهادي من فوضى ما بعد الثورة، كما استفاد من صعود التيارات الإسلامية إلى السلطة، فانه يواجه إشكاليات عديدة، لعل أهمها (اللجنة، ٢٠١٤/٠٣: مجلة):

- سقوط شبابه بالعشرات أمام الضربات الأمنية والعسكرية المتعاقبة واكتشاف ضعف العقيدة الأيديولوجية والعسكرية لدى العديد منهم.
- دخولهم في صراع مع تيارات الإسلام السياسي التي تؤمن بالتمكين و بأن بناء الدولة الإسلامية تأتي عبر المغالبة السياسية وقبول اللعبة الديمقراطية، على الأقل كعملية إجرائية(حتى وان رفضت أحيانا كعقيدة فكرية).
- نبذ العنف والتطرف لدى، عامة المواطنين الذين يرون في الاحتجاج السلمي، التي رافقت كل التحركات في العقود الأخيرة، الطريقة المثلى للتغيير.

لكن رغم نجاعة العديد من العمليات الأمنية في مواجهة بعض الجماعات المسلحة، إلا أن النجاح التام في مواجهة الإرهاب لن يتم إلا بالقضاء على مصانع الفقر والتهميش التي تجعل من الشباب فريسة سهلة للاستقطاب، فحركة النهضة لم ينجح في معالجة ملف العنف بشكل حازم، وقد تزايد غضب الشارع التونسي لاتساع دوائر العنف، خصوصاً تلك التي تقع من قبل مجموعات متشددة، وهذا الملف نفسه أدخل حركة النهضة في صراع بل وحرب مع التيار السلفي، مما أفقد حركة النهضة الكثير من أصوات التيار السلفي والمقربين منه، والتماهي مع القوى الدينية المتشددة، والتي مثلت ولا زالت عبئا على الخطاب الديني والفكري لجماعة الإخوان، قد أضرت هذه القوى بحكم حركة النهضة وتراجعها بشكل غير مباشر.

٣. محدودية الخبرة لدى حركة النهضة:

فشلت حركة النهضة في أولى اختباراتها السياسية حيث تُبدى الفشل عبر موقفها من أعمال الشغب التي ظهرت من الإسلاميين المتشددين في جميع أنحاء البلاد وهجوم السلفيين على معرض فني وذلك نتيجة قلة الخبرة. (مركز الكاشف، ٢٠١٢: ٣) وفي هذا السياق تحدث "عبد الفتاح مورو" قائلاً: "نحن ندعو إلى الحكم الإسلامي منذ خمسة وثمانين سنة لكننا لم نهيئ حتى في أدبياتنا وفي معارفنا وفي علومنا لم نهيئ شبابنا لم نهيئ خريجي جامعاتنا لئن يكونوا على مستوى هذه المهمة العظيمة، كيف نتصور الحكم نحن؟ نتصور أن التصفيق أو الاختيار الصندوقي هو الذي يجعلنا أهلاً لأن نحكم، وأنا في تصوري هذا خطأ كبير، صحيح أن اختيار الشعب يؤهلنا لنرتقي إلى سدة الحكم لكن ليس هذا الاختيار هو الذي يبقينا في الحكم بدليل أننا انتخبنا بأغلبية في كثير من بلداننا لكن لم نستطع أن نثبت في الحكم، لأن مشروعية الحكم ليست هي مشروعية الاختيار، مشروعية الاختيار أن نكلف، لكن مشروعية الحكم أن نأخذ بعين الاعتبار مفاصل الحكم ونمسكها". (مورو، ٢٠١٤/٠٤/٠٢: نت).

ولعل من أوضح أسباب تعثر حركة النهضة حرصها على القفز سريعاً على السلطة، وعدم محاولة اكتساب الخبرة مقدماً، وهو ما اتضح من خلال وجود كوادر غير قادرة على إدارة العملية السياسية، إلى جانب محاولات الاستحواذ على السلطة، والتحالف مع أحزاب أخرى ضعيفة للمحافظة على هذا الاستحواذ، غير أن ذلك لا ينفي محاولة الحركة الاستفادة من تجربة الإخوان المسلمين في مصر، وتقديم عدد من التنازلات للمحافظة على بقائها في السلطة، من خلال الاعتراف بالمعارضة، والدخول معها في حوار وطني، وقبول مطلب استقالة الحكومة. (منور، ٢٠١٤: نت) وكل ما سبق يصاحبه جملة من المعيقات التي تواجه حكم النهضة، كتفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم تنفيذ الوعود الانتخابية، وتعاظم المشروع السلفي المتطرف، والتي جعلتهم يعيشون في حالة من التخبط في إدارة الحكم، ناتجة عن قلة الخبرة في إدارة الدولة. (المصري، ٢٠١٣: ١٠)، وثمة من يعتبر هذا الفشل طبيعياً ومتوقعاً لما ورثه هؤلاء من تركة ثقيلة بعد عقود من الاستبداد. كما أن ثمة من يعتقد أن الأسباب تعود الى ضعف خبرة فريق سياسي لم يسمح له بالاقتراب من مؤسسات الدولة قبلا ولم يكن يمكنه تعلم المشاكل وطرق مواجهتها وإدارتها. (القدس العربي، ٢٠١٣: صحيفة).

وفي تعليق الغنوشي على سؤال عن محدودية الخبرة قال: "الحكومة تعتمد على الخبرات، فالحاكمون الجدد لديهم مؤهلات علمية عالية وكلهم أصحاب شهادات عليا وأهل اختصاص فوزير العدل محام ووزير الصحة طبيب، وهكذا ولم يتسلم أحد وظيفة لا علاقة له بها، ثم هناك ثورة قامت على نظام سياسي ووزراء ابن علي لديهم خبرة نعم، ولكنها خبرة في الفساد، بينما

نحن فريقنا مشهود له بأنه فريق مناضل وعلى خلق وهذا ما قامت من أجله الثورة وليس من المعقول أن نبقى مفسدين لأنهم خبراء". (النهار، ٢٠١٢/٠٤/١٧: صحيفة).

وحركة النهضة استطاعت أن تضمن بقاءها على اطلاع دائم بما يجري داخل الحكومة دون تحمل تبعات الحكم أمام الشعب، وأمام المجتمع الدولي الرافض لتولي الإسلاميين مقاليد الحكم، الأمر الذي سيعطي صورة إيجابية للخارج على تفرد حركة النهضة في نموذجها السياسي وقدرتها على التعايش والتعامل مع الانتقال الديمقراطي للحكم بمرونة غير معهودة في تجارب الإسلام السياسي في المنطقة. (فلسطين، ٢٠١٥/٠٢/٠٩: صحيفة).

ويرى الباحث أنه لا ترقى حركة النهضة إلى مستوى تقديم برامج شاملة ومتكاملة يمكنها أن تغير، وبصورة حقيقية ديناميكية اقتصادات هذه الدول. وبما أنها تفتقر إلى الخبرة والأولويّات الواضحة وسبل بناء وتمويل خطط النمو الطموحة، ستواجه تحديات خطيرة في ترجمة أجنداتها الاقتصادية المعقولة إلى نتائج، وأبرز ما يمكن إنجازه من قبل الإسلاميين في السلطة هو إرساء أسس جديدة تقوم على النزاهة وتقيم وزناً للعدالة الاجتماعية نظراً إلى أن إحداث التغييرات المرغوبة كما وردت في البرامج الانتخابية تحتاج إلى وقت يتجاوز الولاية الانتخابية.

٤. المال السياسي:

يُعرف المال السياسي في هذا المقام بأنه: "استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية، ومن صوره، مثلاً الرشوة الانتخابية من أجل كسب الأصوات، أو ما تقدمه دولة ما لدولة أخرى من مال، أو منافع، لتأييد سياساتها الداخلية أو الخارجية". (الشريعة والقانون، ٢٠١٢: صحيفة) وقد كان المال السياسي حاضراً بقوة في الانتخابات التونسية، ولعب دوراً كبيراً في الحملات الإعلامية المؤثرة للقوى المضادة للثورة وفي تشويه ممنهج ومستمر لفترة حكم حركة النهضة، هذا عدا عن ارتباط بعض الأحزاب بعلاقات وأجندات خارجية، وخاصة نداء تونس. (فلسطين، ٢٠١٤/١٢/٠٧: صحيفة).

فالمال بدأ يفسد الديمقراطية التونسية الناشئة، ويتمثل في الأساس في أن التونسيين اكتشفوا أحزاباً تقوم بدعاية تشويه غير مسبوقة في تاريخ البلاد عبر التلفزيون، والملصقات، في كل مكان، والناس تتساءل بطبيعة الحال من أين تأتي هذه الأموال في الوقت الذي يعاني منه الشعب التونسي من الخصاصة ومن البطالة إلخ. ويدل ذلك على وجود أطراف خارجية تدعم هذه الاحزاب. (المرزوقي، ٢٠١١/٠٨/١٤: نت).

وحقيقة، أن المال السياسي، سبّب مشكلة حقيقية على التجربة الديمقراطية وخصوصا على المناطق الفقيرة لما يسبب من شراء للأصوات بهذا المال.

ففي تونس مثلاً سجّل المراقبون خلال انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت يوم ٢٣ أكتوبر من سنة ٢٠١١ آلاف التجاوزات التي تصب أغلبها في استغلال أصوات الناخبين من

ذوي الدخل المحدود بمقابل مادي أو من خلال عدم الالتزام بضوابط الحملات الانتخابية والإشهار السياسي. ورغم توفر الأدلة الموثقة لدى المراقبين إلا أن خلو القانون الانتخابي من بنود حاسمة بخصوص العقوبات الرادعة لهذه الجرائم جعلها تمر دون عقوبات تذكر، غير أن هذه التجربة التي كانت الأولى من نوعها في تونس وفّرت أرضية مناسبة لأعضاء المجلس التأسيسي، الذين يناقشون في هذه الفترة القانون الإنتخابي الجديد، للحرص على التوقي من هذه الظاهرة ضماناً للشفافية ولتكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب و القوائم المستقلة. (العشي، ٢٠١٤: نت).

وتجمع الأحزاب التونسية الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني، على أن المال السياسي الذي بات يسيطر على المشهد السياسي التونسي، ويضرب الانتخابات التشريعية في العمق، يتأتى من مصدرين رئيسيين. الأول: داخلي، من خلال رجال الأعمال والثاني: خارجي، ويأتي من ليبيا، ودول الخليج العربي إذ تتهم الأحزاب العلمانية التونسية كل من ليبيا ودولة قطر بضخ المليارات على الجماعات الإسلامية وفي مقدمتها حركة النهضة من أجل تعزيز حظوظها في الفوز بالانتخابات. وفي هذا السياق، قال زعيم الائتلاف الحزبي الاتحاد من أجل تونس سمير الطيب: "إن أخطر ما يهدد سير المسار الانتخابي هو المال الفاسد، وقد بدأنا نلتمسه ونتحسسه اليوم". (المستقبل، ٢٠١٤/١٠/٢٢: صحيفة) وهو ما سيقود إلى إعادة إنتاج نظام ابن علي، وبالتالي إعادة إنتاج منظومة الفساد السياسي والاقتصادي والثقافي التي كانت سائدة قبل الثورة، والتي جعلت تونس خاضعة للهيمنة الغربية وتابعة لها.(الشرق، ٢٠١٤/١٠/١٧: صحيفة).

ويرى الباحث أن عملية الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن نقول عنها أنها مكتملة إلا إذا عمل الفاعلون السياسيون الرئيسيون على محاربة تأثير المال السياسي الفاسد(من الداخل والخارج)، لأنه يشكل العدو الرئيس للتجربة الديمقراطية عبر مصادرة إرادة الشعب، والمشاركة الشعبية المتحررة من الضغوطات المالية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والحريات العامة والخاصة. وبصورة إجمالية، المال السياسي الفاسد يشكل العائق البنيوي الكبير نحو إقامة المؤسسات الدستورية والسياسية التي تشكل الأرضية الحقيقية لبناء النظام الديموقراطي الجديد في أي دولة كانت.

٥. سقوط حكم الإخوان في مصر:

موقف حركة النهضة الإسلامية في تونس، مما حصل في مصر من إزاحة الإخوان من الحكم، كشفت عن عمق "الصدمة" التي خلفها الحدث المصري، في المشهد التونسي، وإدراك حركة النهضة بأن ما حصل في مصر، ستكون له دون أدنى شك تداعيات وانعكاسات مباشرة على الوضع التونسي، وعلى مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة ككل.

وهذا ما يفسر تسريع الغنوشي وجماعته، بتعديل مواقفهم السياسية في الداخل والخارج، على ضوء مستجدات وتفاعلات الشأن المصري فقال الغنوشي: لا، لن يتكرر لأسباب كثيرة، من أهمها أن المنتظم السياسي التونسي لا يحتل الجيش فيه موقعاً سياسياً فاعلاً، فالجيش يحمي حمى الوطن ولا يصارع على السلطة، والجيش التونسي جيش محترف، أما الجيش في مصر فقد ملك البلد على مدى ستين سنة، أضف إلى ذلك أن المجتمع التونسي من أكثر المجتمعات العربية انسجاماً، فتركيبته المجتمعية من دين واحد وعلى مذهب واحد، وعرق واحد، بحيث إن الانسجام في المجتمع التونسي انسجام واسع، وهذا ما يجعل الاختلافات لا تأخذ شكل معسكرات. (الغنوشي، ٢٠١٤/٠٢/١٩: نت).

وبعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي، بعد عام واحد من اعتلائه السلطة، انعكس إيجابياً على المعارضة المناهضة لإخوان تونس، وكان أحد الأسباب التي دفعت حركة النهضة، إلى التخلي عن الحكم لصالح حكومة تكنوقراط، خشية تكرار التجربة المصرية واندلاع ثورة شعبية ضدها. (العرب، ٢٠١٤/١٠/٢٦: صحيفة).

وقد صعدت المعارضة التونسية مطالبها باستقالة الحكومة بعد أن شجعتها الاحتجاجات التي دفعت الجيش المصري إلى عزل الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين. (العبد، ٢٠١٣: نت).

ومهما يكن من أمر فإنه رغم كل العثرات التي شابت تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، فلم تلجأ أي من الاطراف إلى استخدام القوة ووسائلها المختلفة، فالمؤسسة العسكرية والمجتمع التونسي مثقف وهو ما جعل من فكرة التسليح غير ممكنة، وهي الميزة التي جعلت جميع القوى تستخدم طرقاً سلمية حتى وصلت إلى استخدام صناديق الاقتراع. وكان من الممكن للفوضى أن تهدم كل شيء لولا قيمة الوعي السياسي الخلاّق، والثقافة العميقة التي تغلب المصلحة الوطنية والايمان بحق الآخرين في الاختلاف. في المقابل، شهدت التجارب العربية الأخرى سفكا للدماء واغتيالات وانقلابات وصراعات لم تنته حتى اليوم.

وفي الحقيقة ما حملته تهنئة رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي رئيس حركة نداء تونس الباجي قائد السبسي، خير دليل على وعي المجتمع التونسي، وأضاف الغنوشي "إن يد حركة النهضة ممدودة للحزب الفائز ولأي طرف آخر من أجل إخراج البلاد من الوضع السياسي والاقتصادي الحالي الهش". (الرسالة، ٢٠١٤: نت).

وتفترض بعض الأوساط الأكاديمية أن حركة النهضة، لم يكن ليرضى تقديم التنازلات لولا عزل مرسي في يوليو ٢٠١٣، هذا الافتراض غالباً ما يترافق مع افتراض آخر يقول، إنه لولا عزل مرسي لاعتمدت حركة النهضة – بالضرورة – على نهج الإخوان المسلمين المتشدد بعد فوزه بالأغلبية في انتخابات لعام ٢٠١١، ولكن كلا الافتراضين يتجاهلان المواصفات الدقيقة

للسيناريو التونسي، بما في ذلك منطق حزب النهضة التاريخي الذي اتبعه على المدى الطويل، كما يغفل هذان الافتراضان التنازلات التي قدمتها حركة النهضة خلال التسوية قبل تسليم السلطة رسميًا إلى حكومة (مهدي جمعة) لتصريف أعمال في ٢٨ يناير من عام ٢٠١٤، ولهذا يمكن القول أن عزل مرسي، لم يعمل على إحداث تغيير جذري وشامل في إستراتيجية حركة النهضة، بل عزز المواقف البراغماتية والتدرجية التي اتبعها الحزب مسبقًا، والتي كانت مواقف محورية وأساسية لبقاء الحركة على قيد الحياة داخل المجتمع التونسي.(واشنطن بوست، ٢٠١٥/٠٣/١٨: صحيفة).

وفعلاً، فقد نجحت حركة النهضة في استيعاب الدرس المصري في إفشال الخطط المشابهة التي نشطت بقوة في تونس لتكرار نموذج حركة تمرد المصرية، وكان تراجعها خطوات بالتخلي على الحكومة والتنازلات التي قدمتها في المجلس التأسيسي أثر كبير في احتواء موجة الغضب، فمرت بسلام، ونجحت تونس في هذا المأزق. واستفادت أيضاً من مألات تجربة التدخل العسكري في مصر، ولم يكن أحد يتصور أن تشهد مصر كل هذا العنف وتعثر اقتصادي وانتكاسات أمنية، وهذه المألات أضعفت بقوة من اندفاعات تيار الثورة المضادة في تونس.

٦. التنازلات التي قدمتها حركة النهضة:

قدمت حركة النهضة العديد من التنازلات مثل، إلغاء قانون تحصين الثورة، وحل الحكومة وتكوين حكومة كفاءات، وإلغاء السن القصوى للترشح لرئاسة الجمهورية، وعدم ترشح حركة النهضة للرئاسة، إضافة إلى إدراج تنظيم أنصار الشريعة كتنظيم ارهابي، في المقابل انسحاب المتظاهرين من اعتصام أسبوع الرحيل.

وعن قراءته لتدبير حركة النهضة للمرحلة الحرجة في التجربة التونسية وما قدمته من تنازلات يرى الغنوشي، "أن أهم تنازل أقدمت عليه حركة النهضة هو التخلي الطوعي عن الحكومة المنبثقة عن الانتخابات لصالح حكومة توافقية مستقلة". ويبدو التنازل كبيراً ولكن المكاسب أكبر. مستحضرا بالمقارنة في هذا الصدد بين ما يحصل في تونس وما يحصل في بعض بلدان الربيع العربي، ليبرهن على أن تنازلات حركة النهضة جنبت تونس الفوضى والعنف وربما الجوع كذلك وأقامت قطار تونس مجددا على سكة الديمقراطية. (التجديد، ٢٠١٤/٠٣/٢١: صحيفة).

وقراءةً للتنازلات التي قدمتها حركة النهضة تمت بشكل خطأ، وكان عليها أن تبدي فيها بعض مظاهر القوة والثبات على المبادئ التي لطالما كانت تدعو لها. (فلسطين، ٢٠١٤/١٢/٠٧: صحيفة) وفضلا عن اعتبار بعض المحللين أن نجاح حركة النهضة في الرجوع خطوات من صدارة المشهد السياسي، أحدث فراغا أمام مخططات قوى الثورة المضادة، فلم تجد القوى السياسية ما تحتشد ضده. (سلطان، ٢٠١٥: نت) كما رجّح مراقبون أن تكون

القوى الدولية، وخصوصاً فرنسا، مارست ضغوطاً على حركة «النهضة» و«نداء تونس» من أجل إنهاء الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد، معتبرين أن فرضية تقاسم السلطة بين «النهضة» الإسلامية وحركة «نداء تونس» العلمانية وارد جداً بعد الانتخابات المقبلة. (علوش، ٢٠١٣: نت).

وكان يتولد انطباع قديم مفاده، أن الإسلاميين إن وصلوا للسلطة فلن يتركوها. ولعقود، استعملت معظم الأنظمة العربية هذه المقولة لمنع الإسلاميين وغير الإسلاميين من الوصول للسلطة، أو حتى المشاركة فيها، لكن حركة النهضة الإسلامي التونسية أثبتت احترامها للعملية السياسية، في النصر والهزيمة معا، وبدلا من التشبث بالسلطة أو العمل لإبطال نتيجة الانتخابات بالقوة، اعترفت بالهزيمة حتى قبل إعلان النتائج النهائية، وأثبت إيمانا حقيقيا، وليس لفظيا، بأن مصلحة الوطن تعلو على مصلحة الحزب. بهذا، سجلت حركة "النهضة" سابقة في العالم العربي لحزب إسلامي يأتي للسلطة ويخرج منها وفقا لصناديق الاقتراع وإرادة الشعب. (المعشر، ٢٠١٤: نت).

وفي هذا السياق فإن فلسفة حركة النهضة التي تقوم على تحقيق الاستقرار وإنجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية جدير بها أن تقدم تنازلات لتحقيق فلسفتها، وحتى تفوت الفرصة على الأطراف التي يئست من الوصول للحكم عن طريق الاختيار الشعبي الحر، من خلال اشاعة الفوضى والاضطرابات لزيادة اليأس من الديمقراطية.

٧. عدم تحقيق حركة النهضة لمطالب الثورة:

تبريراً لهزيمتهم ألقى أنصار حركة النهضة اللوم على وسائل الإعلام المعادية للحركة الإسلامية معتبرين أنها وجهت لها انتقادات بلا هوادة خلال الأعوام الثلاثة الماضية منذ ثورة ٢٠١١ وحُمّلت المسؤولية للدولة العميقة التي قالوا عنها إنها لا تزال موالية للنظام السابق وإنها عطّلت جهود حركة النهضة خلال وجودها في الحكم، قد تكون بعض هذه التفسيرات لهزيمة حركة النهضة في الانتخابات صحيحة، لكن السبب الأساسي يكمن في فشل الحركة في معالجة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي لا تزال تونس تواجهها بعد ثلاثة أعوام على سقوط ابن علي، الوعود الجريئة التي أطلقتها الحركة خلال الحملة الانتخابية في العام ٢٠١١ عبر التعهد بتحقيق النمو الاقتصادي واستحداث الوظائف، لم تتجسّد على أرض الواقع، تراجعت البطالة قليلاً، لكنها لا تزال عند نسبة ١٥.٢ في المئة. (العرب، ٢٠١٤/١١/٠٨: صحيفة).

وفي هذا الصدد يقول مورو: "عندما أخذت حركة النهضة السلطة لم نكن لا إصلاحيين ولا ثوريين نحن لو كنا ثوريين واستجبنا إلى إرادة شعبنا لوقف الشعب كله وراءنا، كان من المفروض أن نكون نحن ثوريين ونخدم الشعب، فرحنا نحقق أهدافاً أخرى ولم نحقق أهداف الثورة وبقينا مترددين، هل نكون مع الثورة أم نسامح الناس ونبقي كل في موقعه". (مورو،

٢٠١٤/٠٤/٠٢: نت) لاشك، أن حركة النهضة لم تستوعب دقة المرحلة الانتقالية خاصة من ناحية المطالب الاجتماعية والاقتصادية وانتشار العنف والارهاب، وساهم ذلك في صعود قوة ثانية متمثلة في حركة نداء تونس. (جيل العربي الجديد، ٢٠١٥/٠١/١٥: صحيفة). ولذلك، وجدت حكومة حركة النهضة نفسها أمام العديد من المظاهرات والغضب الشعبي المطالب بتحقيق مطالب الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن قيادة حكومة حركة النهضة اكتفت بقولها: "بأننا انتخبنا ديمقراطيا كأن لهذا الانتخاب فضيلة سحرية". (انياسيو رامونيه، ٢٠٠٤: ١٣٩). وهذه المرحلة تتطلب الحكم الرشيد الذي يؤدي إلى قيام دولة كفء ونزيهة تحقق مطالب الشعب. (ارنست غلنر، ١٩٩٤: ٥) وإن الديمقراطية والشرعية الانتخابية ليست هي الحل لمثل هذا المشكلات، ولكنها طريقة للتعامل مع هذه المشكلات من أجل حلها؛ أي أنها أسلوب في الحكم والإدارة وليست غايتها. (المستقبل العربي، ٢٠١٤/٠٥: مجلة).

وعقب الغنوشي قائلاً: "إن المكاسب التي كسبناها هي أننا قدنا بلادنا إلى بر الأمان، قدنا بلادنا إلى أن يكون لها دستور وهيئة انتخابية وأن نضع قطار تونس على سكة الديمقراطية، وهذا أكبر مكسب لتونس وللنهضة، وهذا أمر تحقق بشكل متميز، ففي الوطن العربي اليوم لم نجد تجارب أخرى غير هذه التجربة الناجحة في الحوار الوطني والوفاق الوطني والديمقراطية التشاركية بدلاً من الديمقراطية الصراعية". (الغنوشي، ٢٠١٤/٠٢/١٩: نت).

وفي حصيلة تجربة حكومة حركة النهضة التي قدمت وعوداً براقة، يمكن القول، أنها اكتشفت أن التركة ثقيلة، وأن الميزانية لا تسمح بخلق عدد كبير من فرص العمل، ومع ذلك تحققت بعض الإيجابيات لجهة رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتم حل العديد من الاضرابات. وفي المقابل تم الحفاظ على تماسك هياكل الدولة والحافظ على مناخ الحريات مع تعثر معالجة الملف الأمني واضطراب العلاقة مع النخب الفكرية والسياسية والاقتصادية. (عماد، ٢٠١٣: ١٣١).

وفي هذا السياق، لا ننكر أن حكومة حركة النهضة حققت أهدافاً سياسية كانت مفقودة في عهد الرئيس ابن علي مثل، التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة... إلا أنها فشلت في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتونس اليوم تحتاج إلى شعب يبذل، وواجب الاسلاميين أن يحركوا روح البذل في شعبهم، وأن يشعر الناس بأن متطلباتهم تفرض عليهم أن يقدموا شيئاً ليتغير واقعهم، لكن الإسلاميين أنفسهم يجب أن يغيروا أفكارهم لكي تتأقلم مع الواقع وأن يحققوا الرفاهية والأمن للمواطن.

الخاتمـــة:

أولاً: أوجه التشابه بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية:

ثانياً: أوجه الاختلاف بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية:

الخاتمــة:

تمهيد:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيرا في العملية السياسية، لكون الأحزاب في نهاية المطاف وكهدف نهائي لها تسعى إلى تسلم وتنفيذ أجندتها السياسية من خلال الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها، ومن بين تلك الأحزاب كافة الحركات الاسلامية السياسية التي تنشط على الساحة السياسية، و تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء، و تعادي أو تعارض في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت و توانت في الامتثال إلى تعاليم الإسلام أو خالفته.

ولا خلاف بأن حركة الإخوان المسلمين والتي ظهرت عام في ١٩٢٨ في مصر، تعتبر واحدة من أهم الحركات السياسية الإسلامية، المؤثرة والفاعلة في الساحة الإسلامية بل تعتبر هي الحركة الأم لغالبية التيارات الإسلامية، حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، حيث وصلت كلامها إلى تسلم نظام الحكم في دولتين عربيتين مختلفتين بعد الربيع العربي وما تبعه من تحركات شعبية بدأت في العالم العربي نهاية عام ٢٠١٠ تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، حيث بدأت في تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة عدة دول مما مكنها من الإطاحة برأس النظام الحاكم في بعض الدول العربية ولازلت قائمة حتى الان في البعض الاخر كما حدث في دولة سوريا، وانتهى في نهاية المطاف إلى تغيرات جذرية في نظام الحكم والقائمين عليه في كلا الدولتين، لذا سيتم خلال هذا الجزء إجراء مقارنة بين تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية ، من حيث أوجه التشابه والاختلاف في كل من دولة مصر ودولة تونس وصولاً للنتائج والتوصيات الخاصة بهذه الدراسة، حيث سيستقل الحديث في بيان أوجه التشابه بين تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، وتسليط الضوء على أوجه الاختلاف بين تجربة حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.

أولاً: أوجه التشابه بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية:

يمكن بيان أوجه التشابه بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية.

١. **من حيث الهدف:** يعتبر حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية من الحركات الاسلامية السياسية التي تهدف إلى تسلم وتنفيذ أجندتها السياسية من خلال الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها ، و تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء، و تعادي أو تعارض في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت و توانت في الامتثال إلى تعاليم الإسلام أو خالفته.

٢. **من حيث الايدلوجية الفكرية:** يعتبر كل من حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية ذات ايدلوجية فكرية واحدة تتمثل في أنها منبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين والتي أسسها الإمام حسن البنا والتي تدرجت منذ نشأتها قبل ثمانين عاماً معتمدة على إيديولوجيا فكرية تتمثل في ثلاث مراحل مهمة لتحقيق أهداف الجماعة وهي مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين واختيار الانصار والأعضاء، ومرحلة التنفيذ والعمل والانتاج.

٣. **من حيث التأثر بثورات الربيع العربي:** تأثرت كل من حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، بالتحركات الشعبية التي بدأت العالم العربي نهاية عام ٢٠١٠ والتي تهدف إلى تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، حيث أصبح المناخ لكلاهما مناسباً لاكتساب ثقة الشعب ومن ثم الوصول إلى الحكم بطريقة ديمقراطية، كبديل لنظام الحكم المتمثل بالتفرد السياسي دون مساهمة الجماعة في نظام الحكم.

٤. **التداول السلمي للسلطة:** انتقلت السلطة لكل من حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية بطريقة ديمقراطية عن طريق التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات وفقاً لإرادة الشعب، ويجدر الإشارة إلى أن التوافق بين كلاهما كان في خوض الانتخابات التشريعية فقط ، في حين سيتم الإشارة عند الحديث عن أوجه الاختلاف بينهما بأن حركة النهضة لم تشارك في الانتخابات الرئاسية.

٥. من حيث المشاركة في ثورات الربيع العربي:

أ. **حزب الحرية والعدالة المصري**: الإخوان المسلمون في مصر لم يكونوا من الداعين لثورة ٢٥ يناير منذ بدايتها، وكذلك لم يكونوا معارضين لها، بل على ما يبدو أنهم لم يتوقعوا نجاحها مثل كثير ممن دعوا إليها، ولكنهم تركوا الخيار لأتباعهم للمشاركة فيها من عدمه، كل حسب تقديره للأمر، فشارك فيها كثير من شبابهم بصفتهم الشخصية في أول ثلاثة أيام لها إلى أن جاءت جمعة الغضب في اليوم الثامن والعشرين من يناير، لتحمل أوامر مباشرة من مكتب إرشاد الجماعة لجميع أتباعها بالاشتراك في الثورة، مما ساعد على اشتعال الثورة في محافظات عدة، ثم ما لبثوا أن أصبحوا المنظم الرئيس للثورة في الشارع.

ب. **حركة النهضة التونسية:** واكبت حركة النهضة الثورة التونسية، جزء كبير من قياديها إما كانوا في الخارج في المنفى أو في السجون، مع عدد قليل كان حراً ولكن تحت المراقبة. القياديين الذين كانوا في الخارج مثل راشد الغنوشي ولطفي زيتون ورفيق عبد السلام وحسين الجزيري وصالح كركر وغيرهم واصلوا دعم المتظاهرين كما فعلوا قبل الاحتجاجات، ونظموا عدة وقفات ومسيرات في إطار جمعياتي. من جهة أخرى كان عدد كبير من قياديي الحركة في تونس في السجن ولم يتسنى لهم المشاركة في الثورة، سوى بعضهم في الأيام القليلة الأخيرة عندما تمتعوا بالعفو التشريعي العام.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية:

يمكن بيان أوجه الاختلاف بين تجربتي حكم حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية كما يلي:

١. من حيث الظهور والتسمية:

أ. **حزب الحرية والعدالة المصري:** بدأت الخريطة الحزبية في مصر تتغير وظهر العديد من الأحزاب الجديدة التي تسعى لتتواجد في الشارع السياسي المصري بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمي لعدم موافقة لجنة شئون الأحزاب عليها وكان حزب الحرية والعدالة من بينها، وهو حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، تأسس بتاريخ ٠٦ يونيو ٢٠١١ م، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، (عزباوي، ٢٠١١: ٧)

ب. **حركة النهضة التونسية:** تعتبر حركة النهضة هي حركة إسلامية تونسية تأسست عام ١٩٧٢م، ونشأت لمقاومة المد العلماني الكاسح المتمثل في نظام الرئيس بورقيبة إضافة إلى المد الشيوعي الماركسي بمختلف تعبيراته (بريك، الهادي، ٢٠١٥: ٣٩).

٢. من حيث المشاركة في الانتخابات الرئاسية:

شارك حزب الحرية والعدالة في انتخابات الرئاسة المصرية بتاريخ ٧ إبريل٢٠١٢ مخالفاً لحركة النهضة التونسية التي رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

٣. من حيث نظام الحكم:

أ. **حزب الحرية والعدالة المصري:** تدعو إلى الانتقال تدريجياً، من نظام رئاسي شديد المركزية إلى نظام شبه برلماني تتوزع فيه المسئوليات بين مجالس النيابة ورئاسة الجمهورية والوزارة، وبهذه الرؤية تنهي أسلوب تفرد شخص في كافة مقاليد الحكم.

ب. **حركة النهضة التونسية:** حركة النهضة تدعو الى نظام البرلماني حتى تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ومن إمكانية تفرده في الحكم، بسبب تجميع كافة السلطات بيديه، مما ساهم في إعادة انتاج الدكتاتورية.

٤. من حيث التعددية الحزبية:

تعتبر التعددية الحزبية شكل من أشكال التعددية السياسية التي تقوم على وجود عدة أحزاب وفصائل وتيارات سياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة الحاكمة وتسلم المراكز الرسمية للسلطة السياسية، وسياسية شؤون الدولة على أساس رؤاها ومناهجها، وتحدث التعددية الحزبية في الأنظمة التي تؤدي فيها الاقتراع إلى وصول أكثر من حزبين إلى البرلمان، وفي ظل هذا الوضع

فإنه يصعب على أي من هذه الأحزاب الحصول بمفرده على الأغلبية المطلقة للأصوات وبالتالي لا يستطيع الحكم بمفرده لذا يلجأ للتحالف مع أحزاب اخرى ، والتي يكون بينهم بالغالب اختلاف في الأهداف والمبادئ فيتصدع التحالف وينعكس سلبيا على استقرار الحكومة.

ومن خلال استقراء تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة نجد أن هذا الحزب ما زال متمسكاً بالرأي الأول لجماعة الإخوان المسلمين الذين يرفضون القبول بالتعددية السياسية والتعامل مع الأحزاب السياسية المبنية على ايدلوجية وضعية، حيث دعا مؤسسا الأول حسن المبنى إلى حل جميع الأحزاب السياسية وإنشاء حزب له برنامج إصلاحي إسلامي قام على الشريعة الإسلامية، لذا نجد أن حزب الحرية والعدالة بعد نجاحه في الانتخابات قام بتشكيل حكومة ينتمي كافة أفرادها من أحزاب ذات مرجعية إسلامية.

إلا أن حركة النهضة قد شارك في حكومة الترويكا بعد انتخابات: هو الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس من ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية والتي فازت ب ٨٩ مقعداً من مجموع ٢١٧ في المجلس التأسيسي، أي بنسبة ٤١,٤٧% وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والحاصل على ٢٩ مقعداً بنسبة ٩.٦٨% وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي حصل على ٢٠ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس، وشكل هذا التحالف بين اسلاميين وعلمانيين ما مجموعة ١٣٨ ، مقعداً في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة ١٥٤ نائباً لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض ٣٨ عضواً، وتحفظ ١١ اخرين من بين الأعضاء.

٥. من حيث العلاقة مع القوى الوطنية:

لم يدخل حزب الحرية والعدالة المصري، بحوار حقيقي مع القوى الوطنية من اليسار واليمين، وأن الوطن للجميع، وأن تداول السلطة هو الحل لوطن ديمقراطي وعلى عكس ذلك سعي حركة النهضة الدؤوب لتحقيق شراكة سياسية واسعة مع كل مكونات المجتمع وطرق كافة الأبواب المختلفة مع الحركة قبل المتفقة معها وتنازل حركة النهضة عن حكومة الجبالي وحكومة علي العريض من أجل كتابة دستور لكل التونسيين يحفظ الحقوق والحريات ويفسح المجال العام لمشاركة سياسية واسعة كان هذا تميز سياسي ودبلوماسي للنهضة للخروج من الأزمة.

٦. من حيث تدخل المؤسسة العسكرية:

لم تحذُ تونس حذو مصر نحو مسار الحكم العسكري، لا بسبب جيشها المحترف غير المسيس وحسب، بل أيضاً لأن التونسيين استفادوا من سلسلة الأحداث التي وقعت في مصر والمتعلقة بإطاحة مرسي، دفعت التطورات في مصر تونس إلى الإقرار بمخاطر التدخل العسكري في السياسة.

٧. من حيث التأثر بالثورات المضادة:

الثورة المضادة: هي مصطلح يراد به ظهور جماعات هدفها معارضة التغيير الناتج بعد الثورة، وتعطيل مسيرة الاصلاح، وتحاول الجماعات عودة عصر ما قبل الثورة، لأنها ترى أن التوجه نحو الإصلاح تهديداً لمصالحها، وايذاناُ بإمكان مسائلتها ومحاسبتها وتتمثل من بقايا النظام السابق واجهزة الدولة المعادية للثورة.

وبعد استقراء تجربة الحكم لكل من حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية نجد أن كلاهما قد تأثر بالثورات المضادة إلا أن حزب الحرية العدالة قد اختار طريق الانتحار السياسي و التصادم مع المجتمع و العسكر حسب وصف بعض المحللين مما نتج عنه إنهاء مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم عندما أعلنت المكمة الدستورية المصرية عزل رئيس جهورية مصر العربية السابق محمد مرسي وطرح خريطة طريق جديدة لحكم مصر تتمثل في تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا كريس انتقالي، ووضع دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية رفض حزب الحرية العدالة المشاركة فيها، مما ترتب عليه عزل حزب الحرية والعدالة عن الحياة السياسية تماما في حكم مصر، في حين نجد أن حركة النهضة التونسية قد استجابت للتغيرات والتحديات التي فرضتها عليها الثورة المضادة لتتنازل عن الحكم وتنسحب من الحكم تكتيكيًا، وتسجل تراجعاً، في انتخابات ٢٠١٤ فتكون لها مشاركة محدودة في حكومة التوافق الوطني والتي يقودها الحبيب الصيد

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة:

بعد دراسة لتجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصرية وحركة النهضة التونسية، ومن خلال أربعة فصول رئيسية؛ تم الوصول الى عدد من النتائج، من أبرزها:

١. لم يدخل حزب الحرية والعدالة المصري، بحوار حقيقي مع القوى الوطنية من اليسار واليمين، وأن الوطن للجميع، وأن تداول السلطة هو الحل لوطن ديمقراطي وعلى عكس ذلك سعي حركة النهضة الدؤوب لتحقيق شراكة سياسية واسعة مع كل مكونات المجتمع وطرق كافة الأبواب المختلفة مع الحركة قبل المتفقة معها وتنازل حركة النهضة عن حكومة الجبالي وحكومة علي العريض من أجل كتابة دستور لكل التونسيين يحفظ الحقوق والحريات ويفسح المجال العام لمشاركة سياسية واسعة كان هذا تميز سياسي ودبلوماسي للنهضة للخروج من الأزمة.

٢. تحالف حزب الحرية والعدالة مع الإسلاميين السلفيين مما زاد الفجوة العدائية بينه وبين الاحزاب العلمانية، وكان عكس ذلك حركة النهضة لم توظف الديمقراطية للانقلاب على الديمقراطية أو للعمل على أسلمة المجتمع وعسكرة الدولة لتجسد نتيجة لذلك أول تجربة اسلامية ديمقراطية للإسلام السياسي في البلاد العربية، وتؤسس تجربة توافق علماني/ إسلامي في ادارة دفة الحكم.

٣. اتصف نشاط حزب الحرية والعدالة في إدارة الحكم النزوع الاقليمي والقطري في الخبرة السياسية وعدم حرصهم على الاستفادة من التجارب البرلمانية العربية والإسلامية والغربية من خلال الاتصال والتواصل والاطلاع والتفاعل معها ومؤسساتها فتجارب الشعوب ثروة انسانية ينبغي توظيفها في التحرك والعمل مهما اختلفت المشارب والرؤى والأهداف.

٤. حركة النهضة حققت أهدافاً سياسية كانت مفقودة في عهد الرئيس ابن علي مثل، التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة... إلا أنها فشلت في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ولم تنجح في تحويل نجاحها الانتخابي إلى نجاح تنموي، وبدا أداؤها السياسي في الحكم باهتاً مقارنة بأدائها في المعارضة.

٥. عدم اصطدام حركة النهضة بالمزاج العام التونسي الذي تسيطر عليه النغمة الغربية في عاداته وتقاليده واستخدام خطابات تطمينية لكل أطياف المجتمع التونسي، وظهر ذلك في الخطاب الديني للحركة الذي بدا أكثر وسطية واعتدالا.

٦. عدم دفع حركة النهضة بمرشح للرئاسة التونسية الأخيرة استفادة من التجربة المصرية، التي طُوقت من الدولة العميقة وأجهزة النظام السابق التي وضعت إخوان مصر في موقف هو الأصعب منذ التأسيس.

٧. لم تحذُ تونس حذو مصر نحو مسار الحكم العسكري، لا بسبب جيشها المحترف غير المسيس وحسب، بل أيضاً لأن التونسيين استفادوا من سلسلة الأحداث التي وقعت في مصر والمتعلقة بإطاحة مرسي، دفعت التطورات في مصر تونس إلى الإقرار بمخاطر التدخل العسكري في السياسة.

٨. من خلال تفاعلها مع الاستحقاق الحكومي، أثبتت حركة " النهضة " أنها حركة مرنة تتفاعل مع الواقع وتستجيب لإكراهاته ومقتضياته، وتعمل على إثراء تجربتها في الحكم، منتقلة من المعارضة (على عهد بورقيبة وابن علي)إلى قيادة" الترويكا "الأولى والثانية(المرحلة الانتقالية)، لتجرب حالياً المشاركة في ائتلاف حكومي يغلب عليه اللون العلماني الليبرالي . وهو ما ساهم في إغناء رصيدها السياسي وتطبيع علاقتها بمؤسسات الدولة.

٩. غياب موقف ثابت من قضايا المرأة لدى حركة النهضة وبحث قادتها عن حلول توافقية لا تصدم المجتمع التونسي من جهة ولا تتعارض مع النص القرآني من جهة أخرى، وأدى ذلك إلى عدم انسجام مواقف الحركة وممارساتها أحيانا، وإلى شكلية مواقفها النظرية أحياناً أخرى.

١٠. نجد بعض رفاق الثورة الذين ناضلوا معا لإسقاط النظام، جزءا من الثورة المضادة، حين تم تهميشهم من قبل جهة تستولي على الثورة أو تحتكر الحكم الجديد.

١١. لا يعني سقوط رأس النظام أن النظام قد انهار، حيث يضل الجسد بصحة جيدة وأن تضرر بعض الشيء، حيث بقي الاعلام والدولة العميقة والجيش يعملون بفعالية عالية لإسقاط النظام الجديد، أو الحيلولة دون اتمام الثورة لأهدافها.

١٢. الإسلاميين لم يحظوا بالفرصة كاملة لإثبات النجاح أو الفشل حيث أن فترة حكمهم قصيرة الأصح هو القول بأنه تم افشالهم من طرف العسكر والدولة العميقة.

١٣. يتضح من ثورات الربيع العربي أن الاسلاميين وبالذات الإخوان، لم يكونوا مؤهلين للحكم تماماً، وذلك لأسباب مختلفة، منها أنهم لم ينخرطوا في مؤسسات الدولة، ولم يتدربوا على إدارة مرافق الدولة، وإن كان ذلك لأسباب قهرية، ولم يتعرفوا حقيقة على أن المعارضة من خارج الحكم، تختلف عن تولي شئون وادارة دولة لها مشاكلها الواقعية، ولها الاعيبها السياسية والتي قد لا يتملّكها الاسلاميون.

١٤. بدا جلياً أنّ الدول العربية بعد الثورة لا يمكن أن تحكم بسلطة الحزب الواحد، ولا بمنطق الأغلبية والأقلية. وظهر أنّ الشرعية الانتخابية يمكن أن ترفد بشرعية توافقية تعددية تؤمن الانتقال الديمقراطي الوليد من مطبات الهزات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية والصراعات الأيديولوجية العاصفة.

١٥. الحالة الأوتوقراطية للحكم أثرت كثيراً على مسارات تشكيل الظاهرة السياسية في المجتمع العربي و بالتالي أضحت العلاقات بين المجتمع و النظم الحاكمة مرتبطة بعملية تبادل منفعة بين النظام الحاكم و المجتمع، و هذا الأمر جعل الحاكم يدير الدولة بطرق غير دستورية في الغالب معتمدا بذلك على الدولة، المثالية التي حاولت جماعات الإسلام السياسية تصديقها عقب الربيع العربي اتضح فيما بعد أنها مجرد أكاذيب، فخلف كل نظام حاكم دولة عميقة متشعبة الجذور في المجتمع و في الخارج، هذا الأمر جعل من الصعب على الإسلاميين أن يتحصلوا على تجربة ناجحة بسهولة في تونس أو مصر أو المغرب أو غيرها من البلدان الإسلامية، ففي تركيا مثلاً حزب العدالة و التنمية يحكم منذ ١٤ عاماً لكنه يتعرض لهزات شبه قاتلة يومياً، لأن الأمر مرتبط بمصالح المجتمع الدولي قبل المجتمع المحلي و عملية التأثير و التأثر في الإقليم.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها:

١. ينبغي على حركات الإسلام السياسي الانخراط أكثر في الحياة العامة، والقرب من الشرائح السياسية، والاحتكاك بالاتجاهات السياسية والاجتماعية المختلفة، والتعامل معها على أساس أنهم شركاء في الوطن وليسوا أعداء في الدين، ولنا مثال وهي التجربة التركية وتجربة الإسلاميين فيها، وكيف استطاعوا أن يقدموا للمواطن التركي ما هو أكثر من الخطاب الديني التقليدي والتعاطي مع الأحزاب الأخرى على قاعدة، أن الوطن للجميع والاستفادة من نماذج الحكم المختلفة في العديد من الدول العربية والإسلامية.

٢. أن يكون عمل ونشاط الأحزاب الإسلامية نابعاً من قضايا وهموم المجتمع، وذلك من خلال تطوير برامجها وخطابها السياسي الموجه إلى الجماهير، وبشكل يمكنها من اثبات وجودها أمام هذه الجماهير، مع أهمية طرحها لبرامج تكون بديلاً مناسباً لتلك التي تطرحها الأحزاب الأخرى ومتناسبة مع الواقع ويمكن تحقيقها.

٣. تنسيق الجهود وتوحيدها وتوجيهها نحو تحقيق مجتمع قادر على تحمل المسؤوليات المختلفة بما فيها السياسية، وذلك بشكل يحقق برامج سياسية واجتماعية واقتصادية تضمن الوصول بالمجتمع الى مستوى المجتمعات المتقدمة التي تتميز بدرجة عالية من الشفافية والقدرة على التعامل مع متطلبات الحاضر والمستقبل.

٤. السياسي المحنك لا يشكو تعقيد الواقع، فالوضع السياسي عادة ما يكون معقدًا، حيث يشتبك الوضع المحلي بالإقليمي بالدولي، وعادة ما تتحرك أطراف أخرى لتلقي بثقلها في الصراع غير الخصم المباشر، لذلك فرجل السياسة لا يتذرع ويبرر فشله بتعقيد الوضع، ولو أن الفعل السياسي – في حالات الصراع – يتم وفق ظروف مثالية لما احتاج الأمر إلى قيادات قوية واعية لديها رؤية، فدور القيادة هي أن تحسن المرور والتحرك بأهدافها عبر هذا التعقيد، والتعقيد ليس مفاجأة بالنسبة لها، بل أن تسير الأمور بدون أي تعقيد هو الأمر الذي يبدو معجزة لا تحدث. إن القادة لا يطالبون الواقع أن يتغير، بل يطورون استراتيجيات كفيلة بتغييره رغم تعقيده البالغ، ويرون أن في برامجهم قدرة عملية لفعل ذلك.

٥. علمتنا الثورات الناجحة للشعوب، أن الثورة عملية مستمرة وطويلة ومعقدة، ولا تنتهي بمجرد إسقاط رأس النظام أو بعض الرموز، إن الأنظمة الدكتاتورية كما في "دول الربيع العربي "والتي حكمت طويلاً، تكون قد أوجدت أذرعاً لها في كل مؤسسات الدولة، وترتبط بهذه الأنظمة ارتباطاً وجودياً للحفاظ على مصالحها، وستدافع عن وجودها ومصالحها بأغلى الأثمان، لذا يجب الانتباه والتعاطي مع ما يسمى الدولة العميقة بكل حزم ووعي.

٦. تدعو الدراسة كافة الأطراف في مصر وتونس إلى مصالحة حقيقية تتصالح فيها البرامج والرؤى والأهداف والاستراتيجيات والمواقف، وعلى قيادة الحركات الإسلامية، ان يسعوا إلى توحيد الصف الإسلامي ونبذ كافة الخلافات، وما أكثر القواسم المشتركة بينها وعمل استراتيجية واضحة لتوجه العمل الحزبي الإسلامي.

٧. إن وصول أو محاولة وصول الإسلاميين إلى الحكم وحدهم هي خطوة غير مدروسة تماماً، وذلك لأنهم لم يتدربوا على إدارة مرافق الدولة ولا على سياسيات الدول.

٨. إن الثورات على رمزيتها ونبلها، إلا أنها ليست الطريق المأمول والأكيد والآمن لصيغة التقدم والحرية، وأن وعي الأنظمة والشعوب بأن التقدم يكون من خلال الاصلاح التدريجي والمشاركة السياسية لكافة الأطياف، وهي الصيغة الأفضل، وتجنب البلاد محاولة التغيير القسرية، التي قد تعصف بالأنظمة ومقدرات الشعوب.

٩. استثمار العقلية العلمية التخصصية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

١٠. من الواجب تجديد الخطاب والرؤى الفكرية والسياسية والتخلي عن فكرة الهيمنة والتفرد والسعي إليها والتعامل كأحد مكونات المجتمع، وإدراك المخاطر المحيطة بالأمة وكل قواها بما فيها الأنظمة الحاكمة والانحياز لمصلحة الأمة وتقديمها على مصلحة التنظيم والجماعة.

١١. على حركات الإسلام السياسي التوجه أكثر نحو الواقعية السياسية (البراغماتية) وذلك مجاراةً للواقع الذي تعيشه بلدانهم وما يحيط بها من قضايا سياسية مختلفة تجعل تطبيق أفكارهم أمراً أشبه مستحيل.

١٢. على حركات الإسلام السياسي الدفع بقيادات شابة إلى ميدان العمل السياسي، وذلك لأن تجربة الثورات أثبتت أن صانعي التغيير هم الشباب وليسوا رؤساء الأحزاب.

١٣. أحسنت حركة النهضة التونسية في مؤتمرها العاشر إذ فصلت بين العمل السياسي والدعوي، على أن تفسح المجال الأوسع لحزبها السياسي بممارسة نشاطه بمركزية أقل، فلا بد من حركات الإسلام السياسي الاستفادة من هذه الخطوة.

١٤. توصي الدراسة أصحاب القرار في حركات الإسلام السياسي الاستفادة من التجربتين.

١٥. سعي حركات الإسلام السياسي لإقامة علاقات إقليمية ودولية خالية من المشاكل وتوظيفها لخدمة بلدانهم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) <u>الكتب:</u>

١. امين، حسين، (٢٠١٢): **وضع الاعلام في مصر**، الجامعة الامريكية، القاهرة.

٢. بارتسيالي، اليساندرو، (٢٠١٤): **مركز كارتر يحث على عملية شاملة للإصلاح الدستوري**، القاهرة.

٣. البشري، طارق، (٢٠٠٢) : **الحركة السياسية في مصر**، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢.

٤. بصبوص، انطوان، (٢٠١٣): **التسونامي العربي**، ترجمة جورج كتورة، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف.

٥. بكري، مصطفى(٢٠٠٥): **الفوضى الخلاقة.. أم المدمرة مصر في مرمى الهدف الامريكي**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

٦. بلقريز، عبد الاله، (٢٠٠٨): **الاسلام والسياسة: دور الحركة الاسلامية في صوغ المجال السياسي**، الطبعة٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

٧. البنا، حسن، (٢٠٠٢): **مجموعة رسائل الإمام البنا، رسالة إلى أي شيء ندعو الناس**، ط١، طبعة دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٨. بيومي، زكريا سليمان، **الإخوان والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١.

٩.

١٠. توفيق إبراهيم، حسنين، (١٩٩٩): **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، ط ١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

١١. توفيق، نيفين، (٢٠١٢): **المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة واداء النظام**، وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية.

١٢. جبرون، أمجد واخرون، (٢٠١٢): **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

١٣. جمروش، احمد(١٩٩٢): ثورة ٢٣ يوليو، **ط١، الهيئة المصرية للكتاب، مصر.**

١٤. الجمعاوي، انور، (٢٠١٣): **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة.

١٥. الجمعاوي، انور، (٢٠١٤): **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
١٦. جول، محمد زاهر (٢٠١٣): **التجربة النهضوية التركية "كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم"**، مركز نماء للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط١.
١٧. حايم ملكا، **الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
١٨. حسن، ايمان، (١٩٩٥): **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، سلسلة كتاب الأهالي رقم ٥٤، أكتوبر ١٩٩٥.
١٩. الحسن، عاشي(٢٠١٢): **التحديات الاقتصادية في تونس**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت.
٢٠. حسين، جميل، (٢٠٠٩): **دراسات في القانون الدولي العام**، ، ط٢، جامعة بنها، مصر.
٢١. حماد واخرون، مجدي، (٢٠٠١): **الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**.ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٢. الخالدي، اسماعيل، (٢٠١١): **ستون عاماً في جماعة الإخوان المسلمين**، ط٢، مطبعة دار الأرقم، غزة، فلسطين.
٢٣. خرمة، تامر وآخرون، (٢٠١٤): **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٤. الخطيب، ابراهيم (٢٠١٢): **الإسلاميون عقب الثورات التحديات والمخاوف**، مركز الدراسات المعاصرة.
٢٥. ديفيد، رومان(٢٠١٤): **اعادة النظر في قانون العزل السياسي**، مركز بروكنجز، الدوحة.
٢٦. أبو راس، محمد، (٢٠١٠): **النظام الدستوري المصري في العهد الجمهوري**، جامعة بنها.
٢٧. أبو زكريا، يحي(٢٠٠٣): **الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي**، دار ناشري للنشر، الجزائر.
٢٨. زادة، رانيا، (٢٠١١): **النظام المختلط**، منتدى البدائل العربي للدراسات،
٢٩. الزواوي، نفين، (٢٠١٢): **مابعد فوز مرسي بالرئاسة**، مركز الدراسات المعاصرة، الناصرة، فلسطين.

٣٠. زيادة، ياسر، (٢٠١٥): **تحديات السياسة الخارجية المصرية**، المعهد المصري للدراسات السياسية، تركيا
٣١. سامي، عبدالله (٢٠٠٦): **الإسلاميون وسراب الديمقراطية دراسة أصولية لمشاركة الإسلاميين في المجالس النيابية**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، ط١.
٣٢. السرجاني، راغب (٢٠١١): **قصة تونس من البداية إلى ثورة ٢٠١١**، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
٣٣. السروجي، محمد، (٢٠١٠): **تحديات الواقع وافاق المستقبل**، القاهرة، دار الكتب المصرية.
٣٤. السعيد، فؤاد، (٢٠١٣): **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، ط١، دار شرق الكتاب للنشر، بيروت
٣٥. سلطان، جاسم (٢٠١٥): **أزمة التنظيمات الإسلامية (الإخوان نموذجا)**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١.
٣٦. شاكر، عبد الغفار، (٢٠١٠): **الدولة والاحزاب السياسية في مصر**،
٣٧. الشرقاوي، سعاد (٢٠٠٥): **الأحزاب السياسية (أهميتها- نشأتها-نشاطها)**، مركز البحوث البرلمانية، القاهرة، د.ط.
٣٨. الشرقاوي، سعاد، (٢٠٠٥): **الاحزاب السياسية**، القاهرة، مطبوعات جامعة القاهرة، ط١.
٣٩. شعبان، عبد الحسين، (٢٠١١): **فقه التسامح**،، ط٢، دار النهار، بغداد، القدس العربي.
٤٠. الشوبكي، عمرو، (٢٠١٣): **كيف سقط حكم الإخوان**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان
٤١. الشيمي، محمد، (٢٠٠٩): **النظام البرلماني**، القاهرة، مطبوعات جامعة القاهرة، ط١
٤٢. الصاوي، عبد الرحمن، (٢٠١٦): **العسكر وتدمير الاقتصاد المصري بعد الانقلاب العسكري**، المعهد المصري للدراسات السياسية، اسطنبول
٤٣. طالب، احسان، **حوار الديمقراطية والاسلام مفاعيل الربيع العربي**، منشورات ضفاف، ط١، ٢٠١٣، ١٣، الرياض
٤٤. الطحان، مصطفى محمد (٢٠٠٨): **قادة العمل الإسلامي "الامام حسن البنا مؤسس حركة الإخوان**، تقديم عاكف، محمد مهدي، د ن، الكويت، ط١.
٤٥. عامر، عادل، (٢٠٠٩): **آليات الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب والقوى السياسية في مصر**، القاهرة

٤٦. عبد الحليم، محمود (١٩٧٩) **الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ ،مطابع جريدة السفير** . الإسكندرية، ط ١ .
٤٧. عبد العاطي محمد أحمد(١٩٩٥) : **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
٤٨. عبد العال، طارق،(٢٠١٥): **للضرورة أحكام تنظيم التشريع في غيبة البرلمان**، ط١، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة
٤٩. عبد الغفار شكر(٢٠١٢): **اثر الدولة المدنية عند الاخوان واثرها على شكل الدولة في** مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٥٠. عبد الفتاح، اسماعيل(٢٠٠٨): **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
٥١. عبد الله، احمد، (١٩٩٠): **الجيش والديمقراطية في مصر**، القاهرة، دار سينا للنشر، القاهرة.
٥٢. عبد الله، عبد الخالق، (٢٠١٢): **انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي**، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥٣. عبد ربه، احمد، (٢٠١٢): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
٥٤. عبده، هاني،(٢٠١٣): **الدين والثورات السياسية الحالة المصرية نموذجا**، جامعة الاسكندرية، القاهرة.
٥٥. عثمان، ماجد، (٢٠١٢): **أداء الرئيس بعد ١١ شهر من توليه الرئاسة**، مركز بصيرة لبحوث الرأي العام، مصر.
٥٦. العثماني، سعد الدين، (٢٠٠٦): **الاسلاميون واسباب الحضور الشعبي**، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات.
٥٧. عدنان هياجنة (٢٠١١): **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية** ، تحرير عبد الحميد الكيالي، عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط١..
٥٨. عزام، مها،(٢٠١٢): **المجلس العسكري بمصر والانتقال الى الديمقراطية**، برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
٥٩. العزب، مهند، (٢٠١٤): **وصول الاسلاميين الى السلطة والثورات المضادة**، مركز برق للأبحاث.
٦٠. عزباوي، يسري، (٢٠١١): **مستقبل الاحزاب السياسية الجديدة**، مؤتمر بعنوان تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، القاهرة.

٦١. عماد، عبد الغني، (٢٠١٣): **الاسلاميون بين الثورة والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط١.
٦٢. العناني، خليل، (٢٠١٢): **دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة
٦٣. عوض، هدى راغب، وابراهيم توفيق (١٩٩٦): **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر "دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمون في ظل التعددية السياسية المقيدة (١٩٨٤ – ١٩٩٠)**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط١.
٦٤. العوضي، هشام(٢٠٠٩): **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك** ١٩٨٢–٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة الغربية، لبنان، ط١.
٦٥. الغزالي، عبدالحميد، (٢٠٠٧): **الفكر الاقتصادي عند الاخوان المسلمين**، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧، دار النشر للجامعات.
٦٦. الغنوشي، راشد، (١٩٩٣): **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء1.
٦٧. الغنوشي، راشد، (٢٠٠٠): **الحركة الاسلامية ومسالة التغيير**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن.
٦٨. فتوح، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦): **الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
٦٩. فؤاد، محمد، (٢٠١٣): **٣٠% زيادة في إنتاج القمح.. والاكتفاء الذاتي خلال ٤ سنوات**، كلمة للرئيس مرسي في عيد الحصاد، ٢٠١٣.
٧٠. فيصل الرشيد، تركي، (٢٠١٣): **مابعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحوّل**، دار بيسان.
٧١. القرضاوي، يوسف، (٢٠٠١): **الإخوان المسلمون ٧٠ عاماً في الدعوة والتربية والجهاد**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٧٢. قطب، محمد، (١٩٨٦): **خطب الشيخ محمد الغزالي في شئون الدين والحياة**، القاهرة: دار الاعتصام.
٧٣. كمال، أحمد عادل، (١٩٨٩) النقط فوق الحروف "**الإخوان المسلمون والنظام الخاص**"، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط٢
٧٤. الكواري وآخرون، علي خليفة، (٢٠٠٢): **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط٢، بيروت، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢، ٤١.

٧٥. الكيالي، عبد الحميد واخرين،(٢٠١١): **ثورة ٢٥ يناير المصرية**، تقرير تحليلي، مركز دراسات الشرق الاوسط.
٧٦. الكيلاني، احمد، (٢٠١١): **نحو نظام انتخابي يعبر عن كل الشعب المصري ويضمن تمثيل قوى الثورة.**
٧٧. ماركس، مونيكا، (٢٠١٤): **أي اسلوب اعتمدته النهضة اثناء صياغة الدستور**، مركز بروكنجز، الدوحة.
٧٨. محارب، محمد (٢٠١١): **ماهي اسباب قلق اسرائيل من الثورة التونسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية.
٧٩. محمد المالكي، محمد، (٢٠١١): **الأسس الدستورية للجمهورية التونسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٨٠. محمود سالم، حسين، (٢٠١١): **دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ٢٥ يناير**، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١١.
٨١. محمود، فارس تركي، (٢٠٠٨): **العلاقات المصرية الامريكية١٩٩١-٢٠٠١**، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.
٨٢. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٢): **الانتخابات الرئاسية المصرية** وحدة تحليل السياسات، قطر.
٨٣. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تحليل الانتخابات الرئاسية المصرية**، قطر ٢٠١٢.
٨٤. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، **الازمة المصرية مخاض الديمقراطية العسير**، قطر، ٢٠١٢.
٨٥. **المصري، رفيق، (٢٠١٣): حكم الاسلام السياسي في دول الربيع العربي، جامعة الاقصى، فلسطين، غزة..**
٨٦. المناوي، عبد اللطيف، (٢٠١٢): **الايام الاخيرة لنظام مبارك**"١٨ **يوم**"، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،
٨٧. منتدى رفاعة الطهطاوي، (٢٠١٢): **١٠٠ يوم على الوعود الرئاسية ما تم انجازه وما لم يتم...**، منتدى رفاعة الطهطاوي لدراسات الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مصر
٨٨. مورو، محمد (١٩٩٤): **الحركة الإسلامية في مصر من ١٩٤٣ الى ١٩٩٣** "رؤية عن قرب"، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

٨٩. ميشل، ريتشارد (١٩٩٣) : **الإخوان المسلمين** " **دراسة أكاديمية لدفاتر التاريخ العربي**"، ترجمة بعد السلام، رضوان، تقديم عيسى، صلاح، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، ط١.
٩٠. نبيل، عبد الفتاح (١٩٨٣): **المصحف والسيف صراع الدين والدولة**، ط٣، القاهرة: دار الناصر للنشر والتوزيع،
٩١. نصار، آية واخرون، (٢٠١٢): **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
٩٢. نصر الله، هدى،(٢٠١٦): **مولود في خطر البرلمان الجديد بين قبضتي الرئاسة والمحكمة** الدستورية، ط١، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة
٩٣. النفيسي عبد الله، وآخرون(١٩٨٩): **الحركات الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١.
٩٤. النفيسي، عبد الله النفيسي، (٢٠١٢): **الحركة الاسلامية ثغرات في الطريق**، ط١، الكويت، افاق للنشر.
٩٥. هدية، فؤاد (١٩٩٩) ، **التجربة الحزبية "شهادة للتاريخ"**، القاهرة :مركز عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية.
٩٦. الهضيبي، مأمون، (١٩٩٢): **مصر بين الدولة الدينية والمدنية**، الدار المصرية للنشر والتوزيع.
٩٧. الواعي، توفيق (٢٠٠١): الاخوان المسلمون : **كبرى الحركات الاسلامية : شبهات وردود**، مكتبة المنارة الاسلامية للطباعة النشر، الكويت، ط١.
٩٨. ولد أباه، السيد، (٢٠١١): **الثورات العربية الجديدة المسار** والمصير : يوميات من مشهد متواصل، ط١، بيروت، ٢٠١١، ٤).
٩٩. اليزدي، محمد تقي مصباح (١٩٩٣): **الأيدولوجية المقارنة**، ترجمة، الخاقاني، عبد المنعم، دار المحبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.
١٠٠. اليساندرو بارتسيالي، **مركز كارتر يحث على اصلاح الدستور**، ٢٠١٤/٠١/٦، القاهرة.
١٠١. اليكسندر ويلنر واخرين، (٢٠١٣): **الحكومات الغربية والاسلام السياسي بعد ٢٠٠١**، مركز المسبار للدراسات.
١٠٢. يوسف، السيد (١٩٩٤): **الإخوان المسلمون: هل هي صحوة إسلامية "حسن البنا والبناء الفكري**"، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، المعادي، ط١.

٢) <u>الرسائل الجامعية:</u>

١. بن حافظ، حمزه (٢٠١١): **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١١.
٢. أبو حشيش، شفيق أحمد عبد الرحمن (٢٠١٤)، **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطية في الوطن العربي (تونس نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
٣. جبر، ظافر، (٢٠١٣): **اثر ثورة ٢٥ يناير المصرية على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين .
٤. الجبور، محمد، (٢٠١٤): **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، رسالة ماجستير، الازهر، غزة، ٥.
٥. دويكات، برهان، **الدولة المدنية عند الاخوان المسلمين واثرها على شكل الدولة والنظام السياسي المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، ٢٠١٣.
٦. دلول، أحمد(٢٠١٢)، **الإصلاح السياسي لدى حركة الإخوان المسلمين في مصر في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة.
٧. السعدي، رواء (٢٠١٠) : **حزب العدالة في تركيا ودوره في التغير السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن
٨. الشوبكي، بلال، (٢٠٠٧): **السياسي من منظور حركات الاسلام السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، ٢٠٠٧، ٠ .
٩. عبد الله، احمد(٢٠١٤): **دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.
١٠. عبد المجيد، وحيد (١٩٩٣) : **الديمقراطية الداخلية في الاحزاب السياسية المصرية:** دراسة مقارنة ٧٦-١٩٨٧، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
١١. عبدالفتاح، حسين سليمان فريد، (٢٠١٤): **اشكالية العلاقة بين التيارات السلفية والإخوان وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
١٢. لوز، ياسر، (٢٠١٣): **دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة٢٥ يناير**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر غزة.

١٣. النتيل، أحلام (٢٠١٤م): **الأنماط السياسية وانعكاساتها على التغيير السياسي والتحولات الديموقراطية في الوطن العربي** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: غزة.

٣) المجلات العلمية:

١. الشريفين، عماد (٢٠١٣): **أسلمة العلوم الاجتماعية والنفسية**، لمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول.
٢. شليغم، عنيمة (٢٠١٢): **الحركات الاسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن.
٣. عشماوي ،صالح (١٩٣٩) : سياستنا، مجلة النذير، العدد ١،
٤. العملة، احمد مصطفى (١٩٩١): **احداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي**، في السياسة الدولية، العدد١٠٦.
٥. عبد الوهاب الأفندي،" **الحركات الإسلامية: النشأة و المدلول و ملابسات الواقع** ، " في: (الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط ٢٠٠٢.
٦. العناني، خليل(٢٠١٣): **مبارك والاخوان... خبرة الثلاثين عاما**، مقال بحثي ضمن منشورات مركز الجزيرة للدراسات – قسم البحوث والدراسات، عدد خاص بعنوان ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر.. تبديد أرصدة القوة، مكة.
٧. المدني، توفيق (٢٠١١): **ربيع الثورات العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٦
٨. مواعدة، محمد(٢٠١٢): **تونس في عهد ابن علي**، مجلة العرب الدولية العدد١٥٧٣
أشرف محمد ياسين، **السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
٩. سرور، عبد الناصر (٢٠١٠): **السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا**..، لمجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد٥، العدد٢،
١٠. نوفل، وأحمد واخرين(٢٠١٥): **أزمة دول الخليج في التعامل مع الربيع العربي**، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ص١٠، العدد الثامن، ٠٣/.
١١. أبو زيد، احمد، (٢٠١١): **محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير**، المستقبل العربي، السنة٣٤، العدد ٣٩١، سبتمبر ٢٠١١، القاهرة.
١٢. الاسود، الطاهر، (٢٠٠٦): **التبني الاسلامي للخيار الليبرالي**، مركز الكاشف للدراسات، ٣)

١٣. حجازي، اسلام، (٢٠١٢): **ثورة ٢٥ يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل**، مجلة آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد السادس والثلاثون، مصر
١٤. آفاق افريقية، (٢٠١٣): **القمة الافريقية العشرون**، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادي العاشر، العدد الثامن والثلاثون، مصر
١٥. شكر ،عبد الغفار (٢٠٠٩)، **اليات اصلاح النظام الحزبي في مصر جـ ٣**"، مجلة الحوار المتمدن–العدد: ٢٨١٥.
١٦. عبد البصير، حسام،(٢٠١٢): **دعوة المصريين للنزول للشوارع لإحباط الدستور الإسلامي**، القدس العربي، العدد ٧٠٨٣، لندن

٤) <u>المجلات الإعلامية والجرائد الصحفية:</u>

١٧. صحيفة الأخبار، **الدولة العميقة تبحث عن دولتها**، وائل عبد الفتاح، ١٠/أيار/٢٠١٢، العدد١٧٠٣، لبنان؟
١٨. الصباح، ٢٠١١/٠٢/٠٦، عدد، تونس
١٩. الشرق الاوسط، ١٤ /٢٠١٤/١٢، عدد، مصر
٢٠. صحيفة فلسطين، ٢٠١٣/١١/١٦، عدد، غزة :فلسطين
٢١. المناضل، ٢٠٠٢/١١/٠١، عدد٢٥، المغرب.
٢٢. التونسية، ٢٠١٢/١٠/١٨، عدد ١٢٠٣، تونس.
٢٣. الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٥/١٧، عدد ٧٠٠٦: ١، فلسطين.
٢٤. صحيفة الامان، ٢٠١٣/١١/٢٢، عدد١٠٨٥،، بيروت، مجدي مصطفى، ٣.
٢٥. صحيفة الغد، ٢٠١٣/١٠/٣١، عدد ٤٣٢، ١، بغداد.
٢٦. صحيفة العرب، لندن، احمد ابو دوح، ٢٠١٣/١١/٣، عدد٩٣٦٨،
٢٧. صحيفة القدس العربي، عدد٧٥٢٣، ٢٠١٣/٠٨/٢٧.
٢٨. صحيفة فلسطين، ٢٠١٣/٠٨/٢٢، ٦، عدد٢٢٤٨، فلسطين.
٢٩. المصري اليوم، ٢٠١٣/٠٨/٢٩، عدد٣٤٦٧، مصر.
٣٠. صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠١٤/١٢/٠٨، عدد ١٣١٥٩، مصر.
٣١. غزلان، محمود(٢٠١٢): صحيفة القدس العربي، **سنعيد بناء الانسان المصري**، لندن، ٢٠١٢/١/٢٦، العدد٧٠٣٣.
٣٢. جريدة الشروق، **التراخي في الفترة الانتقالية**، طارق البشرى الجمعة ٧ أكتوبر ٢٠١١ ٨:٤٥، العدد٩٧٩.

٣٣. مجلة المنطلق، راشد الغنوشي، **إقصاء الشريعة والأمة: تداعيات خوف الفتنة**، بيروت، العدد، ١١٠، ١٩٩٥م.
٣٤. مجلة الديمقراطية، **الصعود السياسي للإخوان المسلمين الانتخابات البرلمانية**، حنان ابو سكين،، عدد٤٥، ٢٠١٢/٠٣/١٧.
٣٥. جريدة الشروق، **التراخي في الفترة الانتقالية**، طارق البشرى الجمعة ٧ أكتوبر ٢٠١١ ٨:٤٥، العدد٩٧٩،
٣٦. السياسة الدولية، **منفعة متبادلة: دور العسكريين في التنمية وأثره علي التحول السياسي**، محمد عبد الله يونس، عدد١٩١، ٢٠١٣/٠١.
٣٧. جريدة الأهرام، 2012/7/9، العدد 45871، مصر.
٣٨. فلسطين اليوم، **مرسي محذرا اسرائيل**، ٢٠١٢/١١/١٧، ، العدد٢٦٨١، غزة
٣٩. الغنوشي، صحيفة التجديد، ٢٠١٤/٠٣/٢١، العدد ٣٣٥٩،
٤٠. راشد الغنوشي، حديث الصيف، العدد ٥٧، ٢٠١٢/٠٨/٠٥،
٤١. ازهار الجربوعي، **هل يعيد النظام البرلماني الديكتاتورية الى تونس**، صحيفة الحصاد، ٢٠١٢/٠٧/١٧،
٤٢. صحيفة الطريق الجديد، **انظر الارهاب في تونس بالأرقام**، عدد ٤٠٢، ٢٠١٥/٠٢/٠٧.
٤٣. رضا السعيدي، الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية: **الحكومة حريصة على طمأنة رجال الاعمال**، صحيفة وقائع، العدد ٤٧، ٢٠١٢/٠٧/٢٦.
٤٤. جريدة فلسطين اليوم، لبنان، عدد ٢٤٢٨، ٢٠١٢/٠٣/٠٢،
٤٥. (الشرق الاوسط، حمادي الجبالي، العدد١٢١٣٦، ٢٠١٢/٠٢/١٩، السعودية)
٤٦. الجمعاوي، انور، **المشهد السياسي في تونس**، لمجلة سياسات عربية، العدد ٦: يناير ٢٠١٤
٤٧. صحيفة العرب، **مؤتمر في الدوحة لتبرير سقوط الإسلاميين**، ٢٠١٣/١٠/٢، لندن، العدد٩٣٣٨، ٣،
٤٨. عادل الطريفي، **هل يمكن تفكيك المؤسسة العسكرية في مصر**، الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، الاربعاء ٨ فبراير ٢٠١٢، العدد ١٢١٢٥
٤٩. مجلة دراسات شرق أوسطية – العدد ٦٤ لعام ٢٠١٣
٥٠. العناني، خليل، (٢٠١٣): سياسات عربية، **جماعة الاخوان المسلمين ما بعد مرسي**، العدد٤، ٢٠١٣/١٢.
٥١. المستقبل العربي، **الربيع العربي بين الفوضى والثورة**، خليده كعسيس، سنة٣٤، عدد٣٩٠، ٣٢، ٢٠١١/٩.

٥٢. العناني ، خليل ، سياسات عربية، **جماعة الاخوان المسلمين ما بعد مرسي**، العدد٤، ٢٠١٣/١٢.
٥٣. الحياة الجديدة، ٢٠١٢/١٢/٠٨، ، العدد ٦١٤٠.
٥٤. القدس العربي، **ازمة دستور ام ازمة بلد**، ٢٠١٢/١٢/٠٣، العدد ٧٢٩٨.
٥٥. خليل العناني، سياسات عربية، **جماعة الاخوان المسلمين ما بعد مرسي**، العدد٤، ٢٠١٣/١٢.
٥٦. عادل النقطي، **جدل حول «المال السياسي» في الحملة الانتخابية في تونس**، موقع جريدة الشرق الاوسط، ٢٠١٤/١٠/٢١.
٥٧. خلل العناني، سياسات عربية، **جماعة الاخوان المسلمين ما بعد مرسي**، العدد٤، ٢٠١٣/١٢.
٥٨. صحيفة العرب، ٢٠١٣/١١/١٠، **التونسيون يتململون ضد الحكام الجدد**.
٥٩. القدس العربي، عناية جابر، **تونس وفشل النهضة**، ٢٠١٣/١٠/٣١
٦٠. (الغنوشي، صحيفة النهار، **الاسلام الوسطي لايحمل أي عداء للغرب**، ٢، ٢٠١٢/٠٤/١٧، العدد ١٥٣١.
٦١. صحيفة فلسطين، يوسف حمدان، **مقال بعنوان حكومة الترضيات**، ٢٠١٥/٠٢/٠٩، العدد٢٧٧٣.
٦٢. مجلة الشريعة والقانون محمد العمري، **المال السياسي**، جامعة الامارات، ٢٠١٢، العدد٥١.
٦٣. صحيفة فلسطين، **اسباب تراجع النهضة**، ٢٠١٤/١٢/٠٧، ٤، العدد **٢٧٠٩**
٦٤. جريدة المستقبل، توفيق المديني، **الانتخابات التونسية وخطر المال السياسي**، ٢٠١٤/١٠/٢٢، العدد٥١٨٦.
٦٥. صحيفة الشرق، توفيق المديني، **سيطرة المال السياسي على الانتخابات التونسية**، ٢٠١٤/١٠/١٧، العدد٩٦١٩.
٦٦. صحيفة العرب، محمد الحامدي، **تونس ومصر تسيران جنبا الى جنب لمواجهة التغول الإخواني**، ٢٠١٤/١٠/٢٦، ، العدد٩٧٢٣.
٦٧. واشنطن بوست، مونيكا ماركس، **التأثير الحقيقي لانقلاب مصر على اسلامي تونس**، ٢٠١٥/٠٣/١٨.
٦٨. جريدة التجديد، راشد الغنوشي، **القوى المضادة لا تيأس**، العدد ٣٣٥٩، ٢٠١٤/٠٣/٢١.

٦٩. صحيفة فلسطين، علاء البطه، **اسباب تراجع النهضة**، ٢٠١٤/١٢/٠٧، ٤، العدد٢٧٠٩.
٧٠. جريدة العرب، روري مكارثي، **التونسيون لحكامهم الجدد**، العدد٩٧٣٢، ٢٠١٤/١١/٠٨.
٧١. جيل العربي الجديد، وسام الدعاسي، **ازمنة ما بعد الثورة**، ٢٠١٥/٠١/١٥، العدد١٣.
٧٢. المستقبل العربي، مصباح الشيباني، **الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية**، ٤٧، ٢٠١٤/٠٥، عدد٤٢٣.
٧٣. احمد حسين، **هكذا استفرد الاخوان بالثورة**، صحيفة القبس، ٢٠١٣/٠٧/٠٥، العدد١٤٤٠٤.
٧٤. صحيفة القدس العربي، **عزل النائب العام في مصر وتبعاته**، العدد ٧٢٩٠، ٢٠١٢/١١/٣٢، لندن

٥) <u>المؤتمرات:</u>

١. البرنامج الانتخابي لحركة النهضة في الانتخابات التشريعية٢٠١٤/١٠/٢٦، ٩.
٢. البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحركة النهضة الجمعة ٢٠١٢/٠٧/١٢ الساعة ٠٣:٠٠م.
٣. البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحركة النهضة الجمعة ٢٠١٢/٠٧/١٢ الساعة ٠٣:٠٠م
٤. الحجازي، مصطفى، (٢٠١٣): **الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لشق قناة موازية لقناة السويس**، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
٥. صلاح الدين الجورشي، **التنوع ومفهوم الديمقراطية و المواطنة حالة تونس**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للشبكة العربية للتسامح – الدار البيضاء.
٦. عبد اللطيف، ارواء، (٢٠١٣): **الاسلام السياسي في مصر بعد التغيير وصعود الحرية والعدالة**، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، الاردن، ٢.
٧. المؤتمر التاسع لحركة النهضة الجمعة ٢٠١٢/٠٧/١٢ الساعة ٠٣:٠٠م.
٨. محاضرة للغنوشي في مؤتمر لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان **أسباب الثورات وأسباب نجاح الإسلاميين فيها**، ٣-١٤بتاريخ٢٠١٢/٠٩/١٢.
٩. محاضرة للغنوشي في مؤتمر لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان **أسباب الثورات وأسباب نجاح الإسلاميين فيها**، ٥، بتاريخ٢٠١٢/٠٩/١٢.
١٠. الهيئة التأسيسية لحركة النهضة المنعقدة يومي ٢٤ و٢٥ من شهر مارس لسنة ٢٠١٢ في دورتها الواحدة والعشرين.

٦) **التقارير والوثائق:**

١. تقرير مجموعة الازمات الدولية رقم ١٣٧، **تونس: العنف والتحدي السلفي**، ٢٠١٣/٠٢/١٣، تونس.
٢. البرنامج الانتخابي لحركة النهضة، ٢٠١٤، ٥-٥٩.
٣. برنامج حركة النهضة الانتخابي، ٢٠١١.
٤. البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة، : ٢٠١١.
٥. برنامج الاخوان الانتخابي، ٢٠٠٧.
٦. برنامج حزب الحرية والعدالة، الباب الاول، الفصل الثالث، :٢٠١١.
٧. برنامج حزب الحرية والعدالة، الباب الرابع، ٢٠١١
٨. البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة، الباب الخامس، ٢٠١١.
٩. البرنامج الانتخابي لحركة النهضة، الباب الاقتصادي والاجتماعي، تونس، ٢٠١١/١٢.
١٠. الجبالي، حمادي (٢٠١١): **خطاب جماهيري في سوسه**، ٢٠١١/١١/١٦م، تونس.
١١. رسالة اللجنة من أجل الحرية وحقوق الانسان في تونس، تونس، ٢٠١٤/٣،)
١٢. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات، **تهديدات الامن القومي**، ٢٠١٢/٠٦/٢٦.
١٣. محمد سليم العوا، **سلسلة محاضرات الموسم الثقافي**، مدينة نصر، ٢٠١٢/١٠/١٣.
١٤. الميثاق الوطني لحركة النهضة، ١٩٨٧/١١/٠٧
١٥. قرار جمهوري عدد ٣١ لسنة ٢٠١٤ مؤرخ في ٢٠١٤/٠١/٢٨
١٦. لائحة حزب الحرية والعدالة مادة رقم ٢: ٢٠١١.
١٧. الهيئة العليا للانتخابات التشريعية التونسية، ٢٠١٤.
١٨. هيئة ايفكس، **تقرير حول شروط الاشتراك في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات المزمع عقدها في تونس** العاصمة، ٢٠٠٥/٠١/١٩.

٧) **المواقع الإلكترونية:**

١. المجموعة العربية لرصد الاعلام، **تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الاعلام التونسية**، من يناير – مارس ٢٠١٣، الرابط: http://goo.gl/VHyK67
٢. الغنوشي، راشد، (٢٠١٣): **الاتجاه الاسلامي سلف الامه...السياقات والاثار**، من موقع الجزيرة نت يوم٢٠١٣/٦/١٢، الساعة ١٢:٠٠م، الرابط:

-/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/6/12

٣. الطاهر ،الاسود: " **ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها**"، 2007/12/8، الرابط: .http://www.ifriqiyah.com/cnt/tonisia/TONArticle/int142.htm 2007/12/8

٤. (الزواوي، محمد سليمان: **موقف الغرب من الثورات العربية رؤية سياسية**، مجلة البيان، العدد٢٩٤ ،٢٠١١/١٢/٢٢،

الرابط: http://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=1641

٥. (الرسالة نت، **النهضة تهنئ نداء تونس**، ٢٠١٤/١٠/٢٧، الساعة ٠٦:٢٩، الرابط: (/http://alresalah.ps/ar/post/102243

٦. السيد، ابراهيم، (٢٠١٥):**اضاءات مصر العربية**، مركز الروابط للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٠٨/٢،الساعة١٨:١٥،الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/10366

٧. موقع القدس العربي، احمد طه، مقاله بعنوان" **الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة**" ، ٢٠١٢/١١/١٥، الرابط :

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data\2012\11\11-15\15qpt477.htm

٨. المصري اليوم، علاء الاسواني، **فرحة صادقة ومخاوف مشروعة**،٢٠١٢/٠٨/١٣، الساعة٢٠:٢٠، الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/190096

٩. جريدة التايمز البريطانية 10 فبراير 2011 ،

الرابط:http://www.thetimes.co.uk/tto/news/world/middleeast/article2905628.ece)

١٠. (افرايم سنيه، **مالعمل؟ احتلال محور فيلاديفيا**، ٢٠١١/٠٢/٠٢، وكالة سما الاخبارية، الرابط: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=87336

١١.افريكان مانجر، **الجبهة الشعبية على خطى نداء تونس تدعو لإسقاط التأسيسي**، تونس، ٢٠١٣/٠٧/٠٥، ، الرابط:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856

١٢.(الهيئة العليا لانتخابات المجلس التشريعي التونسي، ٢٠١١ الرابط: http://www.isie.tn/

١٣.افريقيا الاخبارية، **واشنطن وعلاقتها بإخوان تونس**،٢٠١٤/٠٣/٣١، تونس الرابط: http://www.afrigatenews.net/content

١٤.برانيغن، وليام ومحمد منصور، " **أحداث غزة أول اختبار حقيقي للرئيس المصري**"، في :جريدة الشرق الأوسط(17/11/2012)، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=704742&issueno=12408#.UVKgdDc- Has

١٥. البيان، ٢٠١٥/٠٢/١٠، الرابط: albayan.ae/one-world/arabs/2015-02-10-1.2308356

١٦.(العبد، بلال، **المعارضة التونسية تتمسك بمطلب استقالة حكومة النهضة**، موقع وكالة هيرمس برس، ٢٠١٣/٠٨/٢٤، الساعة ٠٣:١٥

الرابط: (/http://harmees.com/articles/view/132831

١٧.الهباء، مؤمن، **مقالة بعنوان " الصراع السياسي في مصر ..بين علمانية النخبة وإسلامية الجمهور**" ، موقع مجلة المجتمع، ٢٠١٣/٠١/١٩،

الرابط: http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9685&pid=2549

١٨.المديني، توفيق، **دراسة تحليلية : إسلاميو تونس و المغرب و التطبيع مع "إسرائيل**، ج ١،موقع نواه، الرابط: http://nawaat.org/portail/2012/01/30/

١٩.الوزاني، محمد، **العلاقات بين تونس والسعودية.. هل انقطعت "شعرة معاوية"**، ٢٠١٤/٠٢/١٦، موقع المصيدة، الرابط: http://masiada.com/

٢٠.(مفكرة الاسلام، **تسريبات مكتب السيسي بين عباس كامل وصدقي صبحي**، ٢٠١٥/٠٣/٠١، الرابط: (http://islammemo.cc/akhbar/locals-egypt/2015/03/01/233441.html

٢١.عابد، ماهر، **اسرائيل والهجمة على مصر**، ٢٠١٣/٠٣/٢٤، عرب تايمز: الرابط:

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=30965

٢٢. البغدادي، علي، **حركة النهضة في تونس وأسئلة اللحظة الصعبة**، موقع عربي٢١، ٢٠١٤/١٢/٢٥، ٩:٢٥م الرابطhttp://arabi21.com/story

٢٣.سالم، علاء :**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الأمريكي**، ملف الأهرام الإستراتيجي، ٢٠١١/٠٣/٠١ الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584

٢٤.خطاب الرئيس مرسي في جامعة القاهرة،٢٠١٢/٠٦/٣٠، الرابط:

http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=%D9%A2%D9%A0%D9%A7%D9%A0%D9%A3

٢٥. (العشي، خولة، **القانون الانتخابي في تونس بين فخّ المال السياسي و الصعوبات القانونية و اللوجستية**، ٢٠١٤/٠٢/٢٠، موقع نواة الرابط: (/http://nawaat.org/portail/2014/02/20

٢٦.موقع الشروق اون لاين، ٢٠١٢/١١/١٥، الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/147647.html

٢٧.المعشر، مروان، **ماذا تعلمنا تونس مرة ثانية**، موقع مركز كارنيغي للشرق الاوسط،١٢:٠٩ص، ٢٠١٤/١١/٠٥، نشرت في صحيفة الغد،

الرابط: http://carnegieendowment.org/2014/11/05/

٢٨.سلطان، جمال، **كيف أثر الربيع العربي في تجربة تونس**، موقع المصريون، ٢٠١٥/٠٥/١١، الساعة ١٧:٤٢، الرابط: http://almesryoon.com/

٢٩.صندوق النقد الدولي، **اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع تونس**، نشرة رقم ١٢/٩٦، ٢٠١٢/٠٨/٠٣، الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2012/pn1296a.pdf

٣٠.طلعت، محمود، **انتخابات تونس ٢٠١٤** ، موقع شبكة رؤيا الاخبارية،٢٠١٤/١٠/٢٧ الساعة ١٠:٠٠ص، الرابط: http://www.roayahnews.com/

٣١.علوش، فيصل، **نهضة تونس قبول التنازل...**، موقع مجلة الحرية ٢٠١٣/٠٨/٣١، الرابط:
http://alhourriah.org/article/14156

٣٢.(علاني، اعليه ، "**مستقبل الاسلام بتونس بعد عام من حكم النهضة**"، موقع معهد العربية للدراسات والتدريب، العربية نت، ١٨/ نوفمبر ٢٠١٢، الرابط:

<http://www.alarabiya.net/ articles/20 12/ll/l8/250333.html>.

٣٣.منور، هشام، **حول تجارب الأحزاب الإسلامية في السلطة**، موقع الحياة، ٢٠١٤/٠٣/١٥، الرابط http://www.alhayat.com/Articles/1107652/

٣٤.(محمد احمد، صافيناز، **عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات**، موقع مركز الاهرام للدراسات، ٢٠١٣/٠٤/١٠ الساعة١٢:٠٠م،

الرباط: http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

٣٥.تشومسكي، نعوم، ٢٠١٤/٠١/٠٦، الرابط:

http://www.egyptwindow.net/ar_print.aspx?print_ID=25571

٨) برامج تلفزيونية:

١. الغنوشي، بلا حدود، قناة الجزيرة، قطر، ٢٠١٤/٠٢/١٩.

٢. الغنوشي، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، قطر، ٢٠١٤/٠٢/١٩.

٣. مورو، عبد الفتاح (٢٠١٥): **مقابلة اجراها احمد منصور في برنامج شاهد على العصر**، ح١، قطر، قناة الجزيرة، ٢٠١٥/٠٣/٢٩.

٤. مورو، عبد الفتاح، **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة:٢٠١٥.

٥. المنصف المرزوقي، **التمويل الخارجي مثار للجدل**، برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة، قطر، ٢٠١١/٠٨/١٤.

٩) مقابلات:

١. سبيع، أحمد، حوار اجرته قناة العالم مع المستشار الاعلامي لحزب الحرية والعدالة، ٢٠١٢/٠٨/٢٢) الرابط http://www.alalam.ir/news/1263404

٢. اسلام اون لاين، حوار.. الشيخ عبد الفتاح مورو: **سلبيات "النهضة" في الحكم أكثر من إيجابياتها**، ٢٠١٣/٠٢/١٦، الساعة ١٠:٠٠ الرابط: .http://islamonline.net/3152

٣. مقابلة مع المستشار طارق البشري، **حول اثر الدولة المدنية عند الاخوان وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر**، القاهرة، بيت المستشار، ٢٠١٢/١٠/١٨ ، الرابط: http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com

٤. مقابلة مع توحيد البنهاوي، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، المقر الرئيسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤، الرابط:
https://www.youtube.com/results?search_query

٥. مقابلة عبد الفتاح مورو، برنامج بلا حدود ح٢، قناة الجزيرة، ، ٢٠١٤/٠٤/٠٢، الرابط:
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/6/12

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Attalla، R. A. (2015). Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) (Doctoral dissertation، WORCESTER POLYTECHNIC INSTITUTE).
2) Beck، M. (2013). The July 2013 Military Coup in Egypt p2..
3) Boniface، P. (2012). Les intellectuels faussaires: le triomphe médiatique des experts en mensonge. JC Gawsewitch Editeur.p2
4) Gellner، E. (1994). Conditions of liberty: Civil society and its rivals (p. 5). London: Hamish Hamilton.
5) John R. Bradley (2012): After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts
6) Ignacio Ramonet. (2004). Wars of the 21st century: New threats، new fears. Ocean Press.

7) Lin noodled and Alex warren (2012).**the Arab battle for the Arab spring، revolution ،counter revolution and the making of a new era.** Yale University: America.
8) Marcel LAFLAM، Le management: approche systématique، Getan morin، Canada، 1981، P: 314
9) Puchot، P.، & Médiapart (Paris). (2011). Tunisie، une révolution arabe. Galaade éditions.
10) Steven-A.-Cook-.Ruling But Not Governing. The Military and Political Development in. Egypt، Algeria، and Turkey . The Johns Hopkins University Press. 2007.pp73-74
11) Teti، A. (2011). Political parties and movements in post-revolutionary Egypt.Istituto per gli Studi Politica Internazionale (ISPI) Working Paper (October 2011). www. ispionline. it/it/documents/WP42_2011ok. pdf، 15
12) *Türk، R. (2011). Feasibility of Presidential System in Turkey. Turkish Journal of Politics، 2(1)، 36*
13) Talbot، V. (2011). The Gulf states' political and economic role in the Mediterranean. na.
14) Tariq Ramadan, (2012): Islam and the Arab Awakening